جامعة اليرموك
كلــية الآداب
قسم العلوم السياسية

البعد الاقتصادي الداخلي في اندلاع الثورات العربية المعاصرة

(دراسة حالة: مصر- ليبيا- تونس)

The Internal Economic Dimension in the Breaking out of The Contemporary Arab revolutions

(Case Study: Egypt - Libya - Tunisia)

إعداد

شادي مفيد سليم خليل

المشرف

أ.د. أحمد سعيد نوفل

حقل التخصص: اقتصاد سياسي دولي

الفصل الدراسي الثاني
٢٠١٣

جامعة اليرموك
كلـية الآداب
قسم العلوم السياسية

البعد الاقتصادي الداخلي في اندلاع الثورات العربية المعاصرة

(دراسة حالة: مصر- ليبيا- تونس)

The Internal Economic Dimension in the Breaking out of The Contemporary Arab revolutions

(Case Study: Egypt - Libya - Tunisia)

إعداد

شادي مفيد سليم خليل

المشرف

أ.د. أحمد سعيد نوفل

الفصل الدراسي الثاني

٢٠١٣

البعد الاقتصادي الداخلي في اندلاع الثورات العربية المعاصرة

(دراسة حالة: مصر- ليبيا- تونس)

إعداد

شادي مفيد سليم خليل

بكالوريوس أحياء، جامعة تشرين - اللاذقية ٢٠٠٠م

قدمت هذه الأطروحة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة اليرموك، إربد، الأردن

وافق عليها

الأستاذ الدكتور أحمد سعيد نوفل .... مشرفاً

أستاذ في العلوم السياسية، جامعة اليرموك

الأستاذ الدكتور جمال عبد الكريم الشلبي .... عضواً

أستاذ في العلوم السياسية، جامعة الهاشمية

الدكتور خير سالم ذيابات .... عضواً

أستاذ مساعد في العلوم السياسية، جامعة اليرموك

تاريخ مناقشة الرسالة

الإثنين: ٢٢/شعبان/١٤٣٤هـ

الموافق: ٢٠١٣/٧/١م

الإهداء

إلى نبع الحنان ... إلى حبي الكبير ... والدتي رحمها الله

إلى من رعاني ... إلى القلب الحاني ... أبي العزيز

إلى زوجتي الحبيبة والغالية التي وقفت إلى جانبي...

إلى زينة الحياة.. أبنائي مجدي ومهند

إليكم يا أجمل من في الدنيا... إليكم يا أروع من في الحياة...

أخواني وأخواتي وزوجة أبي العزيزة

إلى عمي أ.د. محمد صوالحه العزيز وحماتي الغالية ....يا من

أشعر دوماً بأني أحد أبنائكما

******

إلى كل من علمني حرفاً ... أساتذتي الأكارم

إلى من يحاول التغيير للأفضل ... إلى من يحب الخير للعالم كله ...

وإلى من يحب الرفعة لأمته ... وإلى من يسعى لمرضاة ربه...

*****

إلى كل من دعا لي بالخير ... إلى كل من يحبّني ...

إلى أصدقائي وأحبتي وزملائي ...

****

الباحث

شادي خليل

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الخلق والمرسلين نبينا محمد الأمين وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فإنني أشكر الله عز وجل وأحمده قبل كل شيء الذي بفضله تتم الصالحات والذي منّ عليّ بأن أتممت هذا الإنجاز العلمي المتواضع.

ثم أتوجه بخالص شكري وتقديري إلى الأستاذ الدكتور أحمد سعيد نوفل الذي تفضّل بالإشراف عليّ في هذه الدراسة والذي لم يتوان في تقديم كل مساعدة لي، فله مني كل التقدير والاحترام.

كما أتقدم بالشكر للأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة:

الأستاذ الدكتور جمال عبد الكريم الشلبي- نائب عميد كلية الآداب - جامعة الهاشمية ، والدكتور خير سالم ذيابات – رئيس قسم العلوم السياسية- جامعة اليرموك على تفضلهم بمناقشة هذه الرسالة.

وإلى كل من ساعدني على إتمام هذا العمل سواءً بطباعة أو تنسيق أو تدقيق أو ترجمة ،وأخص بالشكر صديقي العزيز محمد حبوش وبكر بدور ود. علاء صوالحة و د. أحمد صوالحة وابنة خالي العزيزة إيمان حيفاوي وكل من أسهم في دعمي وتمنى لي الخير...

ولله الحمد من قبل ومن بعد

الباحث
شادي خليل

المحتويات

الموضوع	**الصفحة**

الملخص

خليل، شادي مفيد، البعد الاقتصادي الداخلي في اندلاع الثورات العربية المعاصرة (دراسة حالة: مصر- ليبيا – تونس)، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، ٢٠١٣م (إشراف الأستاذ الدكتورأحمد سعيد نوفل) .

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى تأثير العامل الاقتصادي الداخلي ومعرفة إذا ما كان هذا هو العامل الرئيسي في اندلاع الثورات العربية في حالات (مصر وتونس وليبيا)، وقد استخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج التحليلي ، والمتمثل بتحليل البيانات التي حصل عليها من جمع البيانات والأرقام المتعلقة بالمؤشرات الاقتصادية ،التي كان لها الأثر في قيام تلك الثورات ومنها مؤشرات الفقر والبطالة والفساد في دول الدراسة وربطها نهاية بقيام الثورات في تلك الدول.

وتضمنت الدراسة ثلاثة فصول تتلخص في الآتي:

الفصل الأول: حاول الباحث خلاله إبراز أهم النظريات التي تناولت دور العامل الاقتصادي في قيام الثورات. (إطار نظري).

الفصل الثاني: تم التركيز خلاله على مؤشرات الفقر والبطالة في كلٍ من تونس ومصر وليبيا خلال العشر السنوات الأخيرة قبل الثورة، ونتائج هذه العوامل على المجتمع.

الفصل الثالث: تطرق إلى الفساد – مع التركيز على الفساد الاقتصادي- في هذه الدول وتم أيضاً دراسة مؤشرات عدة للفساد وتأثيرها على تلك الدول في ظل الأنظمة الحاكمة قبل الثورة.

وتوصل الباحث إلى نتائج كانت مخالفة لفرضية البحث ، حيث لم يكن لهذه العوامل الأثر الرئيسي في قيام الثورات العربية المعاصرة، رغم أهمية هذه العوامل، إلا أن الباحث خلص إلى تكامل مجموعة من العوامل الأخرى والتي لولاها لما كان هناك ثورات.

كما أن النتائج جاءت متباية أصلاً فيما بين دول الدراسة نفسها ، فوزن العامل الاقتصادي يختلف بين مصر وتونس من جهة وبين ليبيا من جهة أخرى.

البعد الاقتصادي الداخلي في اندلاع الثورات العربية المعاصرة

مقدمة:

قامت الثورات العربية منذ بداية عام ٢٠١١م وانطلقت شرارتها الأولى من تونس وامتدت لمصر وليبيا ودول عربية أخرى، لقد فاجأت هذه الثورات العالم بأسره، بل إن كبار المحللين والسياسيين لم يكن يتوقع أن تتم ثورات بهذه الصورة، أو على الأقل أن يكون لها ذلك الأثر الذي أطاح برأس الهرم السلطوي في كلٍ من تونس ومصر وليبيا. وقد جعلت هذه الثورات العديد من الجهات الرسمية في كثير من دول العالم تعكف على دراستها، ودراسة الأسباب والدوافع التي تقف خلفها.

وحيث إنّ هذه الثورات تلامس الواقع وتدور حول محور هام وهو أنّ هذه المنطقة محل اهتمام الباحثين في مختلف مناطق العالم، كان من الطبيعي أن ينصبّ الاهتمام على دراسة هذه الثورات ومحاولة البحث في أسبابها والنتائج المتوقعة بعدها، وأن يستفيض المحلّلون في تقصي هذه الأسباب وتحليلها.

وفي هذه الدراسة حاول الباحث إلقاء الضوء على العامل الاقتصادي لتقصي مدى تأثيره في قيام تلك الثورات في كلٍ من تونس ومصر وليبيا، بهدف التّعرف على مدى تأثير ذلك العامل في كل دولة من هذه الدول، والتحقق من كون هذا العامل هو العامل الرئيس في قيام تلك الثورات، أم أنّه أحد العوامل المؤثرة في هذه الثورات مشتركا مع مجموعة من العوامل الأساسية الأخرى.

وقد ذهب العديد من الباحثين والمحللين إلى اعتبار العامل الاقتصادي هو العامل الأساسي والرئيس في قيام الثورات في العالم العربي، وبالتحديد في كل من تونس، ليبيا، ومصر. بينما أكّد آخرون على أنّ العامل الذي أثر في هذه الثورات هو عامل الفساد وانتشاره بكل مرافق

الدولة. وقد ربط هؤلاء المحللون بين هذا العامل تحديداً والعامل الاجتماعي، وتأثيره على حجم الاستثمارات الداخلية والخارجية على حد سواء في الدول العربية التي هي موضوع الدراسة. في حين كان قد ذهب محللون آخرون إلى الربط بين الأزمة العالمية وارتدادات زلزالها على دول العالم الثالث والتي كان لها الأثر الأكبر على الطبقات المسحوقة في تلك الدول والتي ازدادت فقراً بسبب تبعات هذه الأزمة التي طالت العالم بأسره خاصة بعدما تحولت الدول العربية كتونس، ومصر، وليبيا خلال السنوات الأخيرة إلى اقتصاد السوق، مما جعل هذه الدول تتأثر عقب تلك الأزمة ويصيب تأثيرها الطبقتين الفقيرة والمتوسطة بشكل مباشر.

مشكلة الدراسة:

انبثقت مشكلة الدراسة من نتائج العديد من الدراسات التي ركزت على العوامل المختلفة للثورات العربية. ولكن المشكلة الرئيسية للدراسة هي أنها تتناول موضوعاً حيوياً مازالت أحداثه تتفاعل لغاية كتابة هذه الرسالة حيث تتعلق بهذه الثورات التي تدور من حولنا والتي كان لها الصدى الواسع في أنحاء العالم بأسره ولهذا فإن المشكلة الرئيسية لهذه الدراسة تقوم على:

- التعرف على أثر البعد الاقتصادي على قيام الثورات العربية، ومعرفة ما إذا كان هذا البعد هو العامل الرئيسي وراء قيام هذه الثورات أم أن هناك عوامل أخرى أكثر أهمية من العامل الاقتصادي؟

وسيتفرع من هذا العامل مشكلتين رئيسيتين هما:

- تأثير الفقر والبطالة في قيام تلك الثورات
- تأثير فساد الأنظمة الحاكمة في قيام تلك الثورات.

كما أن هذا البحث سيتطرق إلى المقارنة بين الدولة العربية التي اختيرت للدراسة (مصر، تونس وليبيا) من حيث أهمية البعد الاقتصادي في قيام تلك الثورات

فرضية البحث:

أولاً: العامل الاقتصادي لعب الدور الرئيسي في قيام الثورات العربية في كلٍ من مصر وتونس وليبيا؟

وسيتفرع منه مجموعة فرضيات:

الفقر والبطالة لهما الدور الأبرز في قيام تلك الثورات في كلٍ من الدول الثلاث؟

فساد الأنظمة له الدور الأكبر في قيام الثورات العربية في هذه الدول؟

ثانياً: للعامل الاقتصادي نفس الأهمية في ثورات كل من مصر وتونس وليبيا.

أهمية البحث:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من خلال الموضوع الذي تعالجه، فهو موضوع حديث نسبياً، ويتعلق بفترة زمنية قريبة على زمن كتابة هذه الدراسة. كما تستمد الدراسة هذه الأهمية من خلال ندرة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع، فالدراسات تتناول الثورات العربية المعاصرة إما من زاوية سياسية أو تتناول العوامل الاقتصادية بمنأى عن تأثيرها في اندلاع الثورات العربية رغم كونها حديث الساعة. وتأتي أهمية البحث من خلال محاولته تتبع الأحداث المتلاحقة والأسباب التي تقف خلفها، والتي ترسم مستقبلاً جديداً لواقع هذه الدول ، بل وتتعداه لتصل إلى الكثير من دول العالم، وحيث أننا نعيش في غمار هذه الأحداث ونلامس واقعها ونتأثر بشكل مباشر وغير مباشر بنتائجها، كان لابد من الوقوف على أسباب هذه الثورات ودوافعها.

الهدف من البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى:

١- التعرف إلى طبيعة العوامل التي ساهمت في اندلاع الثورات العربية المعاصرة.

٢- محاولة تحليل أثر البعد الاقتصادي في هذه الثورات ضمن دول الدراسة(تونس، مصر، ليبيا).

٣- الوصول إلى معرفة مدى تأثير العامل الاقتصادي على قيام الثورات العربية ومعرفة ما إذا كان هو العامل الرئيسي في الثورات العربية في حالات (تونس ومصر وليبيا) أم أن هناك عوامل أخرى أكثر أهمية؟

٤- مقارنة أثر البعد الاقتصادي فيما بين دول الدراسة (تونس ومصر وليبيا) .

الدراسات السابقة:

١- رسالة ماجستير "أثر الفقر على الاستقرار السياسي في الدول العربية" إعداد عبد الرحمن موسى مهيدات، إشراف الدكتور محمد الشرعة، مكتبة جامعة اليرموك/الأردن ٢٠٠٦-٢٠٠٧

وتتحدث هذه الدراسة عن أثر عامل الفقر على الاستقرار السياسي في الدول العربية، وقد تناولت الرسالة دراسة حالة لبعض الدول العربية كالأردن والسعودية ومصر وتونس، وتفترض هذه الدراسة عن علاقة طردية /موجبة بين مؤشرات الفقر ومؤشرات عدم الاستقرار السياسي.

وكان من نتائج هذه الرسالة عدم وجود علاقة بين المتغيرين إلا بين بعض المؤشرات وهو ما تنافى مع فرضية الباحث التي افترضت علاقة طردية بين مؤشرات الفقر والمؤشرات عدم الاستقرار السياسي.

وخلصت الدراسة أخيراً إلى أن هناك ظواهر أخرى تؤثر في ظاهرة الاستقرار السياسي مثل: العولمة والشركات متعددة الجنسيات وتقلص الطبقة الوسطى والتبعية للنظام الرأسمالي والخصخصة والضغوطات الدولية والظروف السياسية، والتي تعيشها المنطقة العربية خلال فترة الدراسة. إلا أن هذه الرسالة تناولت جانباً من العامل الاقتصادي وهو الفقر والبطالة ولم تركز على جانب الفساد في الأنظمة لذلك تعتبر هذه الدراسة - رغم أنها مهمة في هذا المجال من حيث تصديها لهذا الموضوع بالبحث والتحليل - إلا أنها لم تتنبأ بالثورات العربية ولم تقف وراء أسبابها وذلك بالطبع كونها لم تكن خلال هذه الفترة التي تشهد ثورات شعبية على أنظمة عربية خاصة في دول مثل مصر وتونس وليبيا.

٢- "غياب الأيديولوجيا عن الثورات العربية"، أحمد عبد الكريم، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، منشور في دراسات دولية، العدد ٥١، ٢٠١٢ م

وتتحدث الدراسة عن غياب البعد الأيديولوجي في الثورات العربية المعاصرة، رغم استفادة التيارات والحركات ذات البعد الأيديولوجي من هذه الثورات بالدرجة الأولى، وتركز الدراسة على أهمية الأيديولوجيا في التغيير السياسي. كما تطرقت لتحليل أوضاع الثورات العربية المعاصرة بشكل عام ودور العوامل الخارجية فيها.

لكن هذه الدراسة رغم تركيزها على تحليل الثورات العربية المعاصرة، إلا أنها تفتقر إلى البعد الاقتصادي والتركيز عليه في هذه الثورات.

٣- سوسيولوجية "ثورات" الربيع العربي (دراسة تحليلية لفعل الثورات العربية)، بلقيس محمد جواد، بحث منشور في مجلة العلوم السياسية، العدد٤٤، جامعة بغداد، ٢٠١٢م.

تناول هذا البحث سياقاً تاريخياً للأحداث قبل وبعد الثورات العربية المعاصرة وتناول كثيراً من البلدان العربية، كما أن البحث ركز على الجانب السوسيولوجي للثورات العربية،والجانب السيكولوجي للشعوب العربية التي قامت بهذه الثورات، كما تضمنت الدراسة تحليلاً للأنظمة السابقة التي قامت عليها هذه الثورات المعاصرة.

إلا أن هذه الدراسة أيضاً لم تركز على العامل الاقتصادي الداخلي كما أنها لم تركز على دول الدراسة بشكل خاص وإنما كانت عامة على معظم الدول العربية.

يتبين من عرض الدراسات السابقة أن كلٍ منها كان له تركيز على جانب مهم من جوانب هذا البحث.

أما ما يميز هذا البحث عن هذه الدراسات، فهو التركيز على عوامل الفقر والبطالة والفساد في الدول الثلاث (مصر، تونس، وليبيا). وأثرها في اندلاع الثورات العربية المعاصرة في تلك الدول.

إن الدراسات السابقة كانت بعضها قبل اندلاع الثورات فلم تستطع الربط بين البعد الاقتصادي والثوارات العربية المعاصرة، وأما بعضها الآخر والذي كان بعد اندلاع الثورات المعاصرة إلا أن هذه الدراسات لم تحاول الربط بين العامل الاقتصادي وتدرس أثره في حدوث هذه الثورات.

ونظراً لحداثة الموضوع نسبياً ولشح الدراسات التي تناولت البعد الاقتصادي الداخلي في الثورات العربية المعاصرة كانت هذه البدراسة متميزة عما سبقها من الدراسات.

الفصل الأول

البعد الاقتصادي كسبب لقيام الثورات

(الإطار النظري للدراسة)

جاءت ثورات الشعوب العربية مفاجأةً لمعظم المحللين والكتاب والسياسيين، حتى لقد كانت مفاجأةً للحكومات وأصحاب القرار في هذه الدول.

ولهذا عكف الكثير من المختصين في علوم السياسة والاقتصاد لتحليل هذه الظاهرة التي لم تكن متوقعة بهذه الطريقة أو هذه النتائج، والتي أسقطت أنظمة عتيدةً مكثت في الحكم لعقود خلت.

وحيث تناول هذا البحث البعد الاقتصادي الداخلي في اندلاع الثورات العربية المعاصرة في كلٍ من مصر وتونس وليبيا، كان لا بد للباحث من أن يرجع بداية إلى تحديد المفاهيم الرئيسية للثورة والتمييز بينها وبين الاحتجاجات الشعبية والانقلابات العسكرية.

ومن ثم تسليط الضوء على النظريات التي تناولت موضوع الثورات واستفاضت فيه، سيما تلك التي تناولت البعد الاقتصادي في الثورات الشعبية.

وبما أن المدارس التي تناولت البعد الاقتصادي في الثورات تختلف بحسب إعطاء هذا العامل وزناً في قيام الثورات، فبعضها يجعل هذا العامل السبب الرئيسي لقيام الثورات وبعضها الآخر يعطيه درجة أقل أهمية، تناول الباحث في هذا الفصل النظريات التي تولي هذا العامل أهمية في قيام الثورات، سواءً بشكل مباشرٍ كالنظرية الماركسية، أو بشكل غير مباشر كالنظريات السيكولوجية.

مفهوم الثورة (Revolution):

أشار **أندريه ديكوفل (Andre Decoufle)** في كتابه سوسيولجية الثورات أن غزو الثورة لمصطلحات العلم السياسي حصل في القرن الثامن عشر حيث قال **مونتسكيو montesquieu:** إن الطغيان هو النظام الطبيعي للثورات الشعبية.[1] وقد راجع الباحث العديد من التعريفات الخاصة بالثورة وقد تعددت هذه التعريفات استناداً لاختلاف وتعدد الباحثين الذين تناولوا هذا الموضوع بالبحث والدراسة واختلاف أيديولوجيات وعقائد وخلفيات كل منهم. وفيما يأتي عرض لهذه التعريفات:

عرّفها **أندره ديكوفل** بأنّها: "وسيلة يستعيد بها الشعب بأيديه السيطرة على تاريخه انطلاقاً من النقطة التي حرمتها منها سيطرة الطبقات القدرة على تأمينها يوماً بعد يوم لأنها لم تترك لها يوماً بعد يوم إلا الخضوع لها".[2]

وأيّد هذا التعريف **توماس مور(Thomas More)** فهو يعرّف الثورة بأنها: "فعل يتسم بالعنف، ويؤدي إلى تغير حقيقي في بناء الحكومة".

في حين يرى **هنري ادواردز(Henry Edwards)** أنّ الثورة تتضمن إبدال نظام للشرعية بنظام آخر، فهو ينظر للموضوع على نحو شمولي ويرى أن تغير المؤسسات لا ينفصل عن إبدال القيم والبناء الاجتماعي.

أما **هارولد لاسول (Harold Lasswell)** فيقدم تعريفا للثورة يتعلق بتغيير النخبة الحاكمة ويقول أنها "تحّول في التكوين الطبقي لجماعة النخبة".

[1] أندريه ديكوفل. سوسيولوجية الثورات. ترجمة:خليل الجرّ. جونيه، فرنسا ١٩٧٦ ، ص١٠
[2] نفس المرجع ص ٢٤

ومن ناحية أخرى يعرّف **سيجموند نيومان(Sigmund Neumann)** الثورة بأنها: تغيير أساسي شامل في التنظيم السياسي، والبناء الاجتماعي، والسيطرة على الملكية الاقتصادية، والأسطورة السائدة في نظام اجتماعي معين، بما يشير إلى انقطاع خطير في استمرار التطور. [٣]

لكن نرى التركيز عند جانب كبير من المفكرين على العامل الاقتصادي لكونه أساس قيام الثورات فقد أكد **برودون (Pierre Proudhon)** في فكرة الثورة الاجتماعية، بأنها لا تقوم على تعديل الهيئة السياسية أو تغيير الدستور وإنما بالتأكيد على قلب الأسس الاقتصادية للمجتمع وإعادة تنظيم العلاقات الاجتماعية على قواعد جديدة.

وعلى هذا الأساس يعرّف **كارل ماركس(Karl Marx)** الثورة بأنها: تغير في نمط الإنتاج ، ينتج عنه تغير في كل العناصر الاجتماعية التابعة في التركيب الاجتماعي. [٤]

وفي ضوء التعريفات السابقة للثورة يرى الباحث أن هذه التعريفات للثورة تشمل واحداً أو أكثر من الأبعاد التالية، كما يلي:

١- إبدال القيم أو الأساطير في المجتمع.

٢- إبدال البناء الاجتماعي.

٣- إبدال المؤسسات.

٤- التغير في تكوين القيادة، إما بتغيير أشخاص النخبة أو تكوينها الطبقي.

٥- انتقال السلطة غير الشرعي أو اللاشرعي.

٦- وجود السلوك العنيف أو سيطرته على الأحداث المؤدية لانهيار النظام.[٥]

---

[3] نفس المرجع، ص ١٤٨

[4] أنسار،بيير. ماركس والفوضوية-ج٢- برودون. ترجمة ذوقان قرقوط. دار الطليعة، بيروت، لبنان، ط١ ١٩٧٨، ص٢٣٧

ويرى الباحث أنه من الأهمية بمكان هنا التمييز بين الثورة والانقلاب العسكري حيث إنّ الانقلاب العسكري: هو قيام السلطة الحاكمة أو جزءً منها بتغيير نظام الحكم القائم بطرق غير شرعية، مثل قيام رئيس الجهورية بتعيين نفسه ملكاً أو تعطيل البرلمان أو الانفراد بالسلطة. أو يقوم الجيش أو بعض وحداته بالإطاحة بالحكومة القائمة والاستئثار بالسلطة.[٦]

إلا أن الدارس للثورات العربية المعاصرة وخاصة في حالة الثورة التونسية ومن ثم المصرية والليبية، لابد أن يتطرق إلى خصوصية الثورات العربية هذه، وخاصة أنها تميزت بخصائص تختلف عن المفاهيم التقليدية السابقة للثورات، فهي ليست احتجاجات شعبية – تبدأ من أجل مطلب معين من الدولة – ثم لا تلبث أن تخمد، كما أنها ليست انقلابات عسكرية، وليست كذلك ثورة طبقة من الشعب على طبقة أخرى بمفهومها الاقتصادي فقط.

وللتفريق بين هذه الثورات والاحتجاجات الشعبية، أو التمرد، يصف الدكتور أسامة حرب ما حدث في مصر فيقول: " إن ما يفرق بين الثورة من ناحية، والانتفاضة أو الهبة الجماهيرية أو التمرد، من ناحية أخرى، هو أن الثورة تحدث بالفعل وعلى أرض الواقع تغييرا جذريا ملموسا، فإذا الشعب يجد نفسه عبر لحظة عبقرية فاصلة– وقد انتقل من حال إلي حال آخر مختلف تماما، منبت الصلة بالقديم، بل ومناقض له. ذلك هو معني الثورة وجوهر مضمونها! وهذا المعيار هو بالضبط ما يمكننا من وصف ما حدث علي أرض مصر، فيما بين٢٥ يناير و ١١ فبراير ٢٠١١ بأنه ثورة! وبمقدار ما تتحقق أهداف تلك الثورة، يمكننا الحديث عن الثورة الناقصة"[٧]

كما أن هذه الثورات ليست مجرد انتفاضة، حيث نجد في كتابات علم اجتماع الثورة أن الفرق يكمن في كون الثورة تكون سريعة عكس الانتفاضة التي تمتد لفترة زمنية أطول، فثورة

---

[5] ا. س. كوهان. مقدمة في نظريات الثورة. ترجمة: فاروق عبد القادر.. المؤسسة العربية للدراسات والنشر/بيروت ط ١ – ١٩٧٩ ص، ص ٢٦ -٣٢

[6] السكران، جابر.جريدة الجريدة ٢٠٠٦ http://www.aljaredah.com

[7] حرب، أسامة الغزالي. جريدة الأهرام، ٢٠١١/٥/٤

١٨٣٠ في فرنسا كانت بمثابة انتفاضة، لأنها امتدت لمدة ثماني عشرة سنة، وهذا التمييز بين الثورة والانتفاضة لا يتناقض مع ما وصفت به الانتفاضة من حيث كونها وسيلة خاصة للاستحواذ على السلطة بالقوة، كما أن الحركات الاجتماعية تختلف من حيث أهدافها المحدودة أحياناً والتي تكون بطابع فئوي إلى حد ما، وقد وضع **بول ويللكنسون** (***Paul Wilkinson***) عناصر للحركة الاجتماعية تختلف عن الثورات وهذه العناصر هي:

١ - الحركة الاجتماعية هي حركة جمعية مقصودة لإحداث تغيير في أي اتجاه وبأية وسيلة ولا تستبعد الحركات العنيفة غير القانونية والثورات التي تعدل من بناء المجتمع، وبناءا على هذا فهي تختلف عن الحركات التاريخية.

٢- لابد أن تتضمن حدا أدنى من التنظيم.

٣- التزامها بالتغيير يرتكز على الإرادة الواعية والالتزام المعياري بأهداف ومعتقدات الحركة.

وبالتالي فإن للحركات الاجتماعية أهدافاً قد تختلف وتتباين، فالحركة الطلابية والحركة النسائية والحركة العمالية والحركات الدينية، لكلٍ منها أهدافها الخاصة والتي تسعى لتحقيقها وهذا التصنيف لا ينطبق على الثورات العربية المعاصرة بحال من الأحوال.[8]

وهذا ما يقود الباحث إلى القول بأن الثورات العربية – في الحالة المدروسة – في تونس ومصر وليبيا، إنما هي ثورات شعبية، وإن لم تكتمل أهدافها بعد، وهذا ما كتبه رئيس التحرير في مجلة الطليعة المصرية (مصطفى جمال) حين وضّح بأن الثورة لا يجوز لها أن تتوقف عند محطة إسقاط الحكومات وخلع الحكّام، فالثورة لا تنضج ولا تكتمل إلا بإسقاط كامل النظام

[8] شنين، محمد المهدي والقادري، سمية. سوسيولوجيا الثورة. من موقع مكتبة الشعب الكريم، http://maktabat-ach3b-alkarim.blogspot.com/

بمؤسساته وعلاقاته و(قيمه) وبالتالي لا تكتمل الثورة "مجازياً " إلا بإقامة النظام البديل والقابل للاستدامة.[٩]

ويستطيع الباحث من خلال ما سبق أن يصل إلى الحالة التي تميزت بها الثورات العربية المعاصرة والتي جعلتها نموذجاً مميزاً من حيث الأسباب والطريقة التي تمت بها، ولنستطيع فهم هذه الثورات لابد من دراسة الأدبيات والنظريات التي تناولت تحليلاً للثورات بشكل عام.

[9] جمال، مصطفى و يحيى، إيمان. مجلة الطليعة ٢١. ربيع ٢٠١٢/٢، القاهرة، مصر، ص٢

نظريات تفسير ظاهرة الثورة:

قام الباحث بالرجوع إلى الأدبيات التي تناولت النظريات والأفكار التي بحثت في أثر العامل الاقتصادي على قيام الثورات في العالم والوقوف على التحليلات لمفكرين تطرقوا لهذا الموضوع من الناحية النظرية، للوصول إلى النتائج النظرية لتأثير العوامل الاقتصادية. وقد صنّف الباحثون النظريات التي تناولت هذه الثورات إلى مجموعتين هما: النظريات السوسيولوجية والذي تضمن نظريات: الماركسية، والوظيفية، ونظرية مجتمع الجماهير. في حين تضمنت النظريات السيكولوجية نظريات: نظرية كبت الغرائز، ونظرية ارتفاع التوقعات، ونظرية الحرمان النسبي. وفيما يأتي عرض لهذه النظريات التي فسرت ظاهرة الثورة.

المبحث الأول

النظريات السوسيولوجية

وتتضمن نظريات الماركسية، والوظيفية، ونظرية مجتمع الجماهير، وفيما يأتي عرض لهذه النظريات:

١- الماركسية

يعتبر **كارل ماركس**(Karl Marx) و**فريدريك إنجلز** (Friedrich Engels) و**فلاديمير لينين**(Vladimir Lenin) من أشهر المنظرين لأهم النظريات التي تناولت الجانب الاقتصادي وأعطته الأولوية بل الأساس في قيام الثورات، فلقد كان البيان الشيوعي الذي ينسب **لماركس وانجلز** واضحاً في تقسيم المجتمع على أساس الوضع الاقتصادي " ما يميز عصرنا الحاضر، عصر البرجوازية، هو أنه جعل التناقضات الطبقية أكثر بساطة: فإن المجتمع آخذ بالانقسام، أكثر فأكثر إلى معسكرين فسيحين متعاديين، إلى طبقتين كبيرتين متواجهتين هما البرجوازية والبروليتاريا" [١٠]

وبناءً على هذا البيان اعتبر **لينين** أن النضال الطبقي هو المحرك للحوادث، وأورد لينين في كتابه كلمة ماركس:" كل نضال طبقي هو نضال سياسي" فالمطامح المتناقضة يولدها تباين الأوضاع الاقتصادية وظروف الحياة لدى الطبقات التي ينقسم إليها كل مجتمع.[١١]

كما يوضح إنجلز في كتاباته أن التغيير الشيوعي للمجتمع لا يصبح ممكناً إلا بفضل تطور الصناعة الآلية الضخمة.

---

[10] ماركس، كارل وإنجلز، فريدريك. بيان الحزب الشيوعي. من موقع: http://www.marxists.org

[11] لينين، فلاديمير. (١٩٧٨م). لينين (ماركس – انجلز – الماركسية)، دار التقدم، موسكو، الاتحاد السوفيتي، دار ابن رشد، عمان ، ص ١٦-١٧

"الشيوعية هي نظرية التحرر الذي لم يكن ممكناً بالنسبة إلى العبيد والأقنان والحرفيين، وأصبح ممكناً فقط بالنسبة إلى البروليتاريين، لذلك فهي تنتمي بالضرورة إلى القرن التاسع عشر، ولم تكن ممكنة في أي من الأزمنة السابقة" الوارد في أعماله (مجلد ٤ –٣٨٥).

وهذا أيضاً ما ورد من كتابات ماركس فقد اعتبر ماركس أن أساس كل العلاقات الاجتماعية مبنية على العلاقة الاقتصادية وبالتالي يعتبر أن قيام الثورات من قبل العمال تحديداً لا يتأتى إلا نتيجة علاقة العامل بالإنتاج وأن كل علاقات الاستعباد الأخرى هي مجرد مظاهر ونتائج لهذه العلاقة، فهو يقول في (المجلد ٤٢، ص٩٨) " ومن علاقة العمل المغرَّب بالملكية الخاصة ينجم لاحقاً أن تحرر المجتمع من الملكية الخاصة وما إلى هنالك، وكذلك تحرره من الاستعباد إنما يصب في الشكل السياسي لتحرر العمّال، مع العلم أن المسألة هنا لا تقتصر على تحررهم، إذ أن تحررهم يحمل في طياته تحرراً إنسانياً عاماً لأن استعباد البشرية عامة يكمن في علاقة العامل بالإنتاج، وكل علاقات الاستعباد الأخرى هي مجرد مظاهر ونتائج لهذه العلاقة"[١٢]

يرى الكثير من المفكرين بأن الماركسية لا تنفصل عن الثورة فهي صورة من صور المذاهب الاشتراكية ،كما قال **روبرت تاكر**(**Robert C.Tucker**)، إن النموذج الماركسي للثورة بسيط نسبياً، يعتمد بشكل أساسي على التنظيمات البنائية الخاصة في المجتمع، فالبناء الاقتصادي يسبب نمو علاقات اجتماعية معينة وينتج عن ذلك تنظيمات طبقية خاصة ولذلك يتكون في كل مجتمع طبقتان رئيسيتان: طبقة حاكمة مُستغِلة وطبقة محكومة مُستَغَلة، وأفراد هذه الطبقة الثانية "يغتربون" عن القيم السائدة و(أو) طريقة إنتاج الأشياء، كما أنهم يشكلون جماعةَ ضخمة يجمعهم وعي طبقي مشترك، وعليه فإذا قويت هذه الطبقة المُستَغَلة بما يكفي أطاحت بالطبقة الحاكمة، وأصبحت هي

[12] جماعة من العلماء السوفيات. الفلسفة الماركسية في القرن التاسع عشر، ج١. ترجمة: حيدر، حسان. دار الفرابي، بيروت، لبنان، ١٩٩٠ ص١٢٨

الجماعة الحاكمة محل الجماعة السابقة. إن ماركس يرى في مستقبل مجتمعه انهياراً كيفياً ، وشكلاً جديداً للمجتمع، بل وحقبة تاريخية جديدة، ستتحقق عن طريق الثورة.[١٣]

يرى **ماركس** K.Marx أن المجتمع يقوم على بناء اقتصادي خاص، أو نمط من أنماط الانتاج، ولهذا السبب يعتبر ماركس من القائلين بالحتمية الاقتصادية، وبناء على ذلك فإن كل جوانب المجتمع يجب دراستها على أساس الطريقة التي يعكس بها البناء الاقتصادي، فهو يقول في كتابه (بؤس الفلسفة :عام١٨٤٦م): " إن وجود طبقة مظلومة هو الشرط الأساسي لكل مجتمع قائم على صراع الطبقات، وإن تحرير الطبقة المظلومة يتطلب خلق مجتمع جديد، ولكي تكون الطبقة المظلومة قادرة على أن تحرر نفسها فمن الضروري أن لا تكون القوى الإنتاجية والعلاقات الاجتماعية الموجودة قادرة على أن تكون جنباً إلى جنب" [١٤]

ورغم أن ماركس أشار إلى عوامل غير الاقتصاد في تشكل وعي الفرد – والذي لا ينعزل عن بيئته– كعامل وجود الدولة، إلا أنه يرفض اعتبار الدولة بناءً مستقلاً ، فحتى الدولة ليست سوى انعكاس للبناء الاقتصادي من وجهة نظره. ومن خلال التحليل **الماركسي** فالأمر الحاسم هو انقسام المجتمع إلى طبقات والذي يؤدي إلى تشكيل الكيان السياسي، فالطبقة التي يحوز أصحابها الملكية في المجتمع يصبحون هم الطبقة الحاكمة، والذين لا يملكون هم الطبقة المُستغَلة، مما يربط الدولة والملكية ببعضهما، فالدولة هي أداة الطبقة الحاكمة للاستغلال والتحكم، وهي بالتالي أداة العنف والسيطرة المتاحة للطبقة الحاكمة فقط.

وقد استفاض **ماركس** في توضيح أثر العامل الاقتصادي وتطور البرجوازية على قيام الثورات حيث تنمو الطبقة العاملة مع تطور البرجوازية، وتضعف مكانة العامل مما يحدد بدايات

---

[13] س. كوهان ، مرجع سابق ص ٦٥ -٧٥

[14] ماركس، كارل. بؤس الفلسفة. ترجمة: يازجي، أندريه.دار اليقظة العربية ودار مكتبة الحياة، سورية- لبنان،(١٩٦٧م). ص ١٧٩

ثورة، وهنا أورد أيضاً: "إن الأحوال الاقتصادية حولت مجموعة من سكان القرى إلى عمال، وخلق اتحاد رأس المال لهذه المجموعة حالة عامة ومصالح عامة. وهذه المجموعة هي بذاتها طبقة الرأسمال. ففي هذا الصراع تتحد هذه المجموعة وتشكل كطبقة لنفسها وتصبح المصالح التي تدافع عنها مصالح طبقية، لكن صراع طبقة ضد طبقة يكون صراعاً سياسياً ". [١٥]

ويكمل **إنجلز** شروط قيام ثورة فيأخذ الحالة الألمانية، فيرى "أن البرجوازية الثقافية هي من سيبادر، لكن دورهم ثانوي، لأن الثورة لابد أن تكون جوهرياً من صنع الطبقة العاملة الألمانية. ويضيف أن البروليتاريا الألمانية، فريسة البؤس، تشارك أقل فأقل في التحريض الذي تقوم به البرجوازية لصالح حرية الصحافة والدستور، لأنها تعي أن تحقيق هذه الإصلاحات لا يمكن أن يحذف بؤسها، فهذا الحذف لا يمكن أن يأتي إلا من تشديد كفاحها الثوري ضد الطبقات المسيطرة". [١٦]

ويورد **لينين** عن أنجلز أنه أول من أثبت أن البروليتاريا ليست فقط الطبقة التي تتألم، بل إن الحالة الاقتصادية المخزية التي تعانيها البروليتاريا هي التي تدفع بها إلى الأمام دفعاً لا يُرد وتحفزها إلى النضال في سبيل تحررها النهائي. [١٧]

إن ما دفع **ماركس** للحديث عن الثورة هو الاغتراب الذي تشعر به الطبقة المستغلة، ودون الدخول في شروط الاغتراب ، فإن ما يهم هنا هو ما يقوله ماركس من أن شروط الإنتاج القائمة تلغي إنسانية العامل فهو يعني أنه طالما أن النتاج الذي جاء ثمرة جهد العمال المبدع وتحقيقهم لثرواتهم قد انتزع منه، فلن يبقى للعامل سوى وظائفه الشبيهة بوظائف الحيوان.

---

[15] ماركس، كارل، مرجع سابق، ص١٧٨- ١٧٩

[16] أوغست، كورنو. ماركس وانجلز(حياتهما وأعمالهما الفكرية)، ج٤. ترجمة: مرقص، إلياس . دار الحقيقة، بيروت، لبنان ١٩٧٥م، ص ١٥٢

[17] لينين، فلاديمير، مرجع سابق ص٤٥

وبعد حالة الاغتراب التي يعيشها العمال يرى **ماركس** أن الملمح الثاني سيظهر وهو الوعي الطبقي، لأن جميع الذين لا يملكون ليسوا أصحاب قرار سياسي بل وليس لهم أي دور سياسي في المجتمع إلا إذا وعوا الاستغلال الواقع عليهم، ومن هنا يبدأ العمال وبحسب **ماركس** بخوض معركتهم من أجل المطالبة بشروط معيشية أفضل، ويحصلون نتيجة الضغط على شيء من ذلك ولكنهم يواصلون تقدمهم وتراجع البرجوازية، وهذا ما أكده في بيانه الشيوعي: " فالشرط الأساسي لوجود الطبقة البرجوازية ولسيطرتها، هو تكديس الثروة في أيدي خواص، تكوين الرأسمال وإنماؤه. وشرط وجود الرأسمال هو العمل المأجور. والعمل المأجور يقوم، حصرا، على المزاحمة بين العمّال. وتقدّم الصناعة، الذي تُشكّل البرجوازية دعامته بلا إرادة منها وبلا مقاومة، يُحِلّ وحدة العمّال الثورية عبر الترابط محل انفرادهم الناتج عن تزاحُمهم. وهكذا فإنّ تطور الصناعة الكبيرة يزلزِل تحت أقدام البرجوازية، الأساس الذي تُنتج عليه وتتملّك المنتجات. إنّ البرجوازية تُنتج، قبل كل شيء، حفّاري قبرها. فانهيارها وانتصار البروليتاريا، أمران حتميّان."[١٨]

ويؤكد ماركس بأن الصراع بين البروليتاريا والبرجوازية هو صراع طبقة ضد طبقة- صراع يؤدي إلى تناقض وحشي، إلى اصطدام جسد بجسد كنتيجة محتومة له. لكنه يؤكد في ذات الوقت على أن الصراع السياسي لا ينفصل هنا عن الحركة الاجتماعية " لا تقل إن الحركة الاجتماعية تقضي على الحركة السياسية، لا توجد حركة سياسية إلا وهي حركة اجتماعية".[١٩]

ويلاحظ هنا أن **ماركس** يركز على انضمام الأفراد الذين كانوا بالطبقة الحاكمة وبدؤوا الانحياز إلى الطبقة العاملة، التي أصبحت تمثل الجماهير الواعية.[٢٠]

وأخيراً فإن كثيراً من المنظرين والكتّاب تحدثوا عن الثورات وعلاقة الطبقات بها ولكنهم لم يصلوا لمرحلة بناء نظرية كما في الماركسية فقد وضح **بيير برودون**(Pierre Proudhon) أن

---

[18] ماركس، كارل وإنجلز، فريدريك . مرجع سابق.
[19] ماركس، كارل، مرجع سابق، ص١٨٠
[20] س. كوهان ، مرجع سابق، ص ٦٥ -٧٥

التغيير يجب أن يحدث من قبل الطبقات المحرومة وفي صالحها، إلا أنه لم يوضح الأسباب التي تبرر لطبقة ما الاضطلاع بمهمة ثورية.[٢١]

ومن خلال الاستعراض السريع **للماركسية** ونظرتها للعامل الاقتصادي في قيام الثورات يلاحظ أن التناقضات الطبقية هي التي تؤدي إلى الصراع الطبقي، والطبقات المحكومة أو المُستغلة ستغترب وتنمي وعيها الطبقي ، بحيث تستطيع – في النهاية – أن تقوم بعمل تطيح فيه بالطبقة الحاكمة أو السائدة.

٢- النظرية الوظيفية:

يرى أصحاب هذه النظرية أن الثورة هي إشارة إلى حدوث إبدال اجتماعي جذري، قد تأخذ أشكالاً متعددة، وقد يكون التغير الطبقي واحداً من هذه الأشكال، لكن ثمة أشكالاً أخرى محتملة الحدوث، فالمجتمعات هنا تقوم على الرضا المتبادل ومكوناتها هي نظم مشتركة من العقائد والأحاسيس والقيم، والمعايير المقننة ثقافياً للتقييم الفني والجمالي والأخلاقي.

ومن أصحاب هذه النظرية **تالكوت بارسونز(Talcott Parsons)** الذي يرى أن المجتمع تتحقق فيه إمكانية الصراع ولكن هذا الصراع لا ينبع من استيلاء طبقة على السلطة والخيرات دون أخرى، بل للندرة العامة لهذه الخيرات الثمينة وبالتالي فإن توزيع الحصص والأنصبة من هذه الخيرات تجعل هناك مشكلة، وقد حدد **بارسونز** أربع فئات بنائية في تطوير مثاله الوظيفي للمجتمعات وعوامل تماسكها وهي: القيم والمعايير والجماعية والأدوار.

فالقيم تكفي لتفسير ما قد يكون قائماً من صور الظلم أو التمييز الاجتماعي في تلك الجماعات، وطالما أنه لم تحدث ضغوط على الدولة تأخذ شكل زيادة مفاجئة في تعداد السكان أو

---

[21] أنسار، بيير، مرجع سابق، ص٢٣٩

الكوارث الطبيعية تضع على النظام القائم أعباء ثقيلة، وفي هذه الحالة فإن القيم تكفي كي تبقي الموقف الاجتماعي على درجة معقولة من الثبات.

أما المعايير فإنها كلمة أكثر عمومية من القيم لكنها أكثر تحديداً.فهي دلالات تنظيمية للعمليات والعلاقات الاجتماعية، ولكنها لا تتضمن مبادئ. ولكن لا بد لها من كلمة إجرائية فهي (العياني) من حيث إن المعايير تعني القواعد المتحكمة في المواقف الفعلية لحياة الفرد اليومية.

في حين أن الجمعية أو الجماعية عند **بارسونز** فأهم سماتها التضامن والذي يتميز بإضفاء صفة المؤسسة على التوجه المشترك نحو القيم.

أما الأدوار فتعني تلك الأدوار التي يلعبها الفرد في حياته اليومية فيما يتعلق بالمجتمع، وهذا التركيب التجميعي للأدوار هو ما يشكل الأبنية المختلفة للمجتمع.

وحسب وجهة النظر الوظيفية فإن المشاكل تبدأ في النظام الاجتماعي حين تصبح القيم عاجزة عن تفسير التغير في البيئة، أو العكس حين ينظر إلى البيئة نفسها على أنها أصبحت شيئاً سيئ التنظيم. وبالتالي فإن المجتمع مقبل على اضطرابات خطيرة.وذلك لأن القيم هي من يصنف المعايير والأدوار وهي سبب الوجود الدائم للجماعات.

وهذا تفسير مختلف عن التفسير الذي قد يقدمه الباحث الماركسي، حيث يميل هذا التفسير إلى القول بأن شروط العمل المدمرة للإنسانية وأسلوب الحياة التي ترغم العامل على مواجهتها في مجتمع ما ستؤدي إلى الوعي الطبقي الذي يتجاوز مجرد الإحساس بالبؤس المشترك. إن فهم العامل بأن المشكلة الأساسية هي مشكلة استغلال سيؤدي به حتماً إلى الثورة.[٢٢]

ويرى الباحث الوظيفي إلى الاعتقاد بأن البيئة الجديدة لا بد تتطلب منظومة جديدة من القيم، فإذا تم تطويع القيم و(أو) تغيير البيئة –سواء عن طريق التطور أو الثورة – فسيعود النظام

[22] مرسي، محمد عبد المعبود. علم الاجتماع عند تالكوت بارسونز، بين نظريتي الفعل والنسق الاجتماعي. مكتبة العليقي، بريدة، السعودية، ص ١٤١-١٤٥

الاجتماعي إلى الاتزان أو التوازن من جديد. وبالتالي ليس ثمة حتمية نحو دكتاتورية البروليتاريا أو المجتمع الشيوعي بالضرورة إذا تم تعديل المكانات والأدوار بما يعيد تنظيم المجتمع في ضوء قيم جديدة، والتي أصبحت الآن – بحسب الوظيفية – قادرة على تفسير البيئة على نحو مقنع.[23]

لكن بحسب **رالف داهر ندروف (Ralf Dahrendrof)** فالقوة والسلطة مصدران نادران، فأولئك الذين يمتلكونهما لهم مصلحة في إبقاء الوضع على ما هو عليه، أما أولئك المحرومون منهما فلهم مصلحة في إعادة توزيعهما، أي لهم مصلحة في تغيير الوضع القائم.

وذلك يعني أن العالم الاجتماعي قائم على جماعات صراع كامنة أو شبه جماعات.[24]

أما **تشالمرز جونسون(C.Johnson)** فتعتبر من أصحاب هذه النظرية حيث طوّرت نموذجاً يوضح علاقة القيم بالبيئة بحيث صنّفت المصادر التي تعمل على التغيير بأربعة مصادر هي:

١- مصادر خارجية المنشأ لتغيير القيم ٢- ومصادر داخلية المنشأ لتغيير القيم

٣- مصادر خارجية المنشأ لتغيير البيئة ٤- مصادر داخلية المنشأ لتغيير البيئة.

والنقطة الأساسية في هذا كله هي أن النظام إذا استطاع أن يتوافق مع هذه المتغيرات، فإن المشكلة لن تعود قائمة، وبالتالي سيعود النظام إلى التوازن مرة أخرى، أما إذا اتسعت هذه الضغوط وعجز النظام عن التوافق معها، أمكن القول بوجود حالة من الاختلال الوظيفي متعدد الوجوه.

وهنا يختلف رد فعل النخبة السياسية، فإذا نجحت في التكيف مع الضغوط فإنها ستخفض من حدة التوترات السياسية، وأما إذا اختارت مقاومة الضغوط واستخدام المزيد من القوة لاستعادة مكانتها فإن ذلك يعني انكماش السلطة وتقلصها.

---

23 مرسي، محمد عبد المعبود ، مرجع سابق، ص ١٧٧-١٨٢

24 كريب،إيان Ian Carib. النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس Modern social Theory from Parsons to Habermas. ترجمة :غلوم،محمد حسين . المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت. ١٩٩٩م ، ص٩٦

إن استخدام القوة المتزايد دون وضع حد للمطالب بسبب تصلب النخبة يفقد السلطة شرعيتها في نظر الشعب وبالتالي تكون الظروف مهيأة للثورة، لأن الثورة عند **جونسون** ليست هي التغير الاجتماعي بل هي شكل من أشكال هذا التغير.[٢٥]

إلا أن **يورغن هابرماس (Habermas)** بين أن هناك ثلاثة أسباب للأزمة في المجتمعات الرأسمالية تحديداً والتي لها علاقة في نهاية المطاف بقيام ثورات شعبية:

١- الازمة الاقتصادية(لها الصدارة): يتشابه هنا مع تحليل ماركس.

٢-أزمة العقلانية: كما يعتبرها ماركس (فوضى السوق) وتظهر أزمة العقلانية على مستوى التكامل الاجتماعي بوصفها (أزمة للشرعية): ذلك أنه إذا لم تتمكن الدولة من إيجاد السبل الكفيلة للتوفيق بين المصالح المتضاربة لمواطنيها الذين تحكمهم، فإنها عندئذ سوف تفقد شرعيتها في أعينهم، لأنها فشلت في مهمتها الأساسية ومن ثم يصبح مبرر وجودها موضع تساؤل.

٣- أزمة الدافعية: وإذا أمكن إدارة أزمة العقلانية على مستوى النسق السياسي الفرعي، حينئذ يتغير مشهد الأزمة وينتقل إلى النسق الاجتماعي والثقافي الفرعي، ليظهر على شكل جديد يتمثل في أزمة الدافعية، ولئن كانت الأزمات الاقتصادية هي أزمات في تكامل النسق (النظام)، وكانت أزمات العقلانية هي أزمات لنسق وتكامل اجتماعي، فإن أزمة الدافعية هي أزمة تكامل اجتماعي فحسب.

ويؤثر طغيان الدولة وزيادة سيطرة الطبقة التكنوقراطية على إضعاف دافعية الناس للمشاركة مشاركة فاعلة في النظام على أي وجه من الوجوه، فحافز المنافسة الاقتصادية قد انتزع

---

[25] س. كوهان ، مرجع سابق، ص ١٤٥-١٥٣

تدريجياً من نفوس الناس وهو الإيمان بقيمة العمل، ذلك الشعور الباطني بقيمة العمل، وهذا الشعور بدأ يختفي لأن العمل أصبح عملاً رتيباً وبيروقراطياً.

ثم إن تنامي قوة الدولة البيروقراطية عند **هابرماس** يضعف إمكانية المشاركة المثمرة في عملية اتخاذ القرار، عبر المؤسسات الديمقراطية كالأحزاب السياسية والانتخابات.[٢٦]

٣- نظرية مجتمع الجماهير:

تعتبر نظرية مجتمع الجماهير من أكثر نظريات تفسير ظاهرة الثورة أهمية وتأثيراً رغم أنها تقدم للثبات الاجتماعي أكثر منها للثورة.

ويرتبط مفهوم الشمولية بهذه النظرية ارتباطاً وثيقاً. ومن أهم من كتب حول الديمقراطية الجمعية والتي لاشك هي شمولية وجمعية في اتخاذ القرارات، هو الرئيس الرابع للولايات المتحدة الأمريكية **جيمس ماديسون(James Madison)** والذي كان يرى أن كل المجتمعات تتميز بالصراع، والسبب الأساسي والرئيس لذلك هو التوزيع غير العادل للملكية، مما يولد جماعات متناحرة في المجتمع للحصول على مكاسب معينة.

ويعتقد **ماديسون** أن ثمة وسيلتين للقضاء على أسباب التناحر بين الفرق: الأولى هي القضاء على الحرية وبنظره فهذه الوسيلة أسوأ من الوباء، والثانية هي اعتبار أن لجميع المواطنين رأياً واحداً ولكنها ليست عملية نظراً لاختلاف الإمكانيات بين الناس وكذلك آمالهم وتطلعاتهم.

وهذا ما جاءت به الورقة الفيدرالية العاشرة حيث كان يقول: " فالذين يملكون والذين لا يملكون قد ظلوا على الدوام يشكلون مصالح مختلفة في المجتمع. والدائنون والمدينون يخضعون للتقسيم ذاته. فمصلحة كل من مالك الأرض، والصناعي، والمشتغل بالتجارة، ورب المال، منضمّة إلى ذوي المصالح الأدنى من هذه الأهمية – إنما تتولد، بحكم الضرورة، في الأمم المتحضرة،

[26] كريب،إيان ، مرجع سابق، ص، ص ٣٥٧،٣٥٨

وتقسمها إلى طبقات مختلفة تتأثر بمشاعر مختلفة وآراء مختلفة أيضاً. ولذا كان تسيير هذه المصالح المتنوعة والمتشابكة يشكّل المهمة الرئيسية للتشريع الحديث، والعمل الأهم له، ويجمع بين روح الحزب والفئة وبين الأعمال الضرورية والعادية للحكم."[27]

ويُلاحظ أنّ ما يميز رؤية **ماديسون** للأسباب الكامنة للتناحر عن رؤية الماركسية أنه يرى أن المصالح المتعارضة لا تصدر عن عوامل في طبيعة الإنسان (كما في الماركسية) على الإطلاق، بل إن بعض العوامل في المجتمع هي المسؤولة عن المسلك الذي يسلكه الإنسان، فإذا تمت إزاحة هذه الأسباب – النمط الخاص للإنتاج والتنظيمات البنائية المترتبة عليه – اختفت مشكلة التناحر.

وقد حاول علماء الاجتماع والسياسة غير الماركسيين تفسير الفعل الثوري، فإذا كان المجتمع ينظر إليه باعتباره جماعة ذات قيم مشتركة، فمن الصعب الاتساق مع موقف يقوم فيه قطاع معين من الجماعة بحمل السلاح ضد بناء السلطة، ويصبح السؤال عن أسباب هذا الموقف وثيق الصلة بالحديث عن تكوين النخبة الثورية أو تكوين الجماهير التي تغذي الثورة.

فبحسب هذه النظرية فإن القادة الثوريين في بعض الدول تلقوا تعليماً أفضل من بقية شعوبهم، وأتيحت لهم فرصة التعلم بالخارج وبالتالي اكتسبوا خبرات من سفراتهم وترحالهم، فمثل هذه الخبرات تكون دائماً ذات أثر حاسم على التكوين الثوري النهائي للفرد.

لكن ثمة من يرى أن الثورات هي نتاج حركة شمولية للجماهير التي لا ترتبط معاً بوعي المصالح المشتركة وتفتقد التحديد الطبقي الذي يتمثل في أهداف واضحة ومحددة، وإنما لأنهم شعروا أنهم مجرد أرقام، أو للامبالاة، أو لمزيج من السببين معاً، لا ينتظمون في تنظيم يقوم على اشتراك المصالح، وهؤلاء موجودون في كل مكان ويشكلون أغلبية هذه الجموع المحايدة، ذات

---

[27] James،Madison. الورقة الفيدرالية ١٠. مكتبة حقوق الإنسان،جامعة منيسوتا. من موقع:
http://www1.umn.edu/humanrts/arab/fp10.html

اللامبالاة السياسية. وهذا ما يعتبره **ويليام كورنهاوزر**(**William Kornhauser**): أن الناس المتذررين يصبحون أميل للحركة، وحيث إن الشمولية هي حركة شاملة، فإن مجتمع الجماهير أكثر تعرضاً للحركات والنظم الشمولية.[٢٨]

أما **سيمور مارتن ليبست**(**Seymour Lipset**) فإن مستوىً متدنياً من الثقافة، ودرجة عالية من افتقاد الأمن، وعدم المساواة في توزيع الدخل، يدفعان الفرد إلى مواقف متطرفة في السياسة، والعكس بالعكس، وهو يستدل على استقرار المجتمع الأمريكي وخلوه من مظاهر الصراع أو قدرته على امتصاصها، لأنه يعتبر أن التطور الاقتصادي والذي يؤدي إلى زيادة الدخل ومزيداً من الأمن الاقتصادي ونشر التعليم يقلل من صيغ النضال الطبقي لأنه يسمح للشرائح الدنيا أن تطوّر لنفسها آراءً مستقلة في الممارسة السياسية.[٢٩]

كما يرى أن **رايت ميلز**(**C.Wrigh Mills**)هنالك عوامل في الحياة الحديثة – مثل وسائل الاتصال الجماهيري – تؤدي إلى انهيار العلاقات الاجتماعية التقليدية ويرى أن القوة لها دور كبير ليس فقط على صنع القرار وإنما أيضاً تمتد للسيطرة على جميع الأفراد.[٣٠]

في حين يوجه **جوزيف شيفيلد**(**Joseph Sheffield**) انتقاداً إلى فكرة الجمعية فقد كان يرى: أنه ليس صحيحاً أن الارتباط بهذه الأبنية الوسيطة يكفل الارتباط بالمؤسسات والأبنية القومية الشاملة، فكلما تغير المجتمع، من المحتمل أن تتأثر الجماعات الخاصة تأثراً عكسياً بالتغير الاقتصادي أو الاجتماعي.

وأخيراً فمن الصعب تبرير الزعم بأن انهيار الروابط بالجماعات أو الطبقات هو الذي يؤدي إلى قيام الحركة الجماهيرية الثورية. خاصة وأن منظري مجتمع الجماهير أخذوا مثالاً وحيداً حول

---

[28] س. كوهان ، مرجع سابق ص ١٦٧ - ١٨٧
[29] حسن: سمير عبدالله. النظام الاجتماعي من منظور بنائي وظيفي، مجلة جامعة دمشق، المجلد ١٩،العدد١، ٢٠٠٣، ص٣١٨
[30] حسن: سمير عبدالله، المرجع السابق، ص٣١٦

النازية في ألمانيا وهذا ما لا يمكن أن يعمم عليه خاصةً وأن البناء الاجتماعي التقليدي الذي جعل النظام السياسي الديموقراطي على تلك الدرجة من الوهن في الأيام الأخيرة للعهد النازي.[31]

[31] س. كوهان، مرجع سابق ص ١٩٤- ١٩٦

المبحث الثاني

النظريات السيكولوجية

تهتم النظريات السيكولوجية بدراسة الفرد، وإدراك هذا الفرد للموقف الاجتماعي، والذي يدفعه إلى التمرد أو أن يكون ثورياً نشيطاً. وتتضمن العديد من النظريات سيتناول الباحث منها النظريات التي أولت الجانب الاقتصادي أهمية في قيام الثورات، ومن هذه النظريات:١- نظرية كبت الغرائز ٢- نظرية ارتفاع التوقعات، ٣- نظرية الحرمان النسبي.وفيما يأتي عرضا لهذه النظريات:

١- نظرية كبت الغرائز:

من أصحاب هذه النظرية **بيتريم سوروكين(Pitirim A.Sorokin)** وهو عالم اجتماع روسي والذي يرى أن الثورة هي تغير مفاجئ وسريع وعنيف للقانون الرسمي البالي في الجماعة، أو لمؤسسات ونظام القيم التي تمثلها.

والسبب الأساسي والرئيس للثورة كما ترى هو نظام القيم الذي لم يعد نظاماً متكاملاً. ورغم أنه هنا يتشابه مع النظريات السسيولوجية إلا أن **سوروكين** كان مهتماً بشكل خاص بتأثير عوامل اجتماعية معينة على سيكولوجية الفرد، وكيف تؤثر هذه السيكولوجية بدورها على إعادة قيام الضوابط الاجتماعية على الجماعة.

وقد أكد **سوروكين** على أن هذه العوامل السيكولوجية لها دور فيما لو تم إقصاؤها في الحروب والثورات، فهو يقول في كتابه الموسوعي (الديناميات الثقافية١٩٣٧-١٩٤١أربع مجلدات): "إن النزعة الإمبيريقية مسؤولة إلى حد كبير عن تلك الكوارث-فهي مجال البحث العلمي واستخداماته المأساوية على حد تعبيره-، إضافة إلى مسؤوليتها عن الحط من قدر الإنسان والحط من شأن القيم الثقافية/الاجتماعية، وتجريد الإنسان من كل قيمة أو أي شيء مطلق أو متجاوز -لما-

هو -إمبيريقي، أو أي شيء قدسي أو إلهي، فاختزل الإنسان إلى مجرد مركب من الإلكترونات والبروتونات، أو مركب من الذرات ..وكان من نتيجة هذه الرؤية للوجود ما نشهده اليوم من القسوة البالغة في معاملة البشر، إضافة إلى تلك الكوارث المتكررة، وما نشهده اليوم من سيادة القوة الغاشمة في العلاقات سواء في داخل الدولة القومية أو في العلاقات الدولية ..ولم يعد هناك شيء مطلق أو مقدس وانتهى الأمر بكل شيء إلى رماد تذروه الرياح ..ومن هنا..نجد تلك الحروب والثورات، والفوضى الفكرية والأخلاقية والاجتماعية التي يشهدها عصرنا، إن هذه جميعا مواليد أنجبتها تلك النزعة الإمبيريقية ذات البعد-الواحد التي سادت ثقافتنا" [٣٢]

إن **سوروكين** يرى بأن للإنسان جانبين: الأول طابعه الفردي أما الثانية فهو وجوده(الإنسان) الاجتماعي أو كينونته الاجتماعية، النابعة عن حقيقة أنه يعيش في مجتمع مع أفراد آخرين فهو ليس كائناً منفرداً بأية حال.

وترى هذه النظرية أنّ هناك العديد من العوامل التي تؤثر في حالة الإنسان السوية والتي تجعله يوازن بين مختلف غرائزه ودوافعه وإخضاعها لنوع من "الاتساق" مع البيئة ويرجع ذلك لعدة أسباب منها التدريب التاريخي القاسي ومنها المعتقدات الدينية والقوانين والأعراف وثالثها وجود المتنفس لميوله واتجاهاته العدوانية بدل قتل أقرب جيرانه أو سرقة ما ليس له وذلك من خلال المباريات الرياضية وغيرها من أشكال التنافس.

ويرى **سوروكين** أيضاً أن الواقفين في أسفل سلم الملكية والمجتمع يستخدمون العبارات والكلمات الثورية ليخفوا "جشعهم الحيواني"، ورغبتهم في السطو على ملكية الآخرين، وهو يلاحظ كذلك تغيراً في نمط السلوك الجنسي، ويتمثل في انهيار نمط الحياة الأسرية "السوية" وارتفاع نسبة الطلاق، والانحرافات الجنسية العامة والانحلال، ويصبح الناس عازفين عن العمل وإنتاج ما

[32] Sorokin, Pitrim A. (1957) ***Social and Cultural Dynamics*** (1985 ed.) (New Brunswick, NJ: Transaction Publishers

يحتاجه المجتمع من أجل البقاء، وتتداعى علاقات السلطة التي قامت عبر الأجيال، وتمجد كل ألوان الانحرافات الأخلاقية في معظم الأعمال التي تدور حول الثورة.[٣٣]

وكان **ابن خلدون** قد أشار في مقدمته إلى المعنى نفسه حيث أشار إلى أن الاعتداء على الناس وأموالهم يذهب آمالهم في الاكتساب والتحصيل وينقبض السعي عندهم في الاكتساب وإذا زاد الاعتداء كثيراً وعاماً في جميع أبواب المعاش كان القعود عن الكسب، وإذا حدث ذلك كسدت أسواق العمران وانتقضت الأحوال، واختل باختلاله حال الدولة والسلطان.[٣٤]

ويحدد **سوروكين** ستة أنماط للكبت الذي يؤدي إلى الثورة، وهي:

١- كبت غرائز التغذية (الجوع).

٢- كبت غريزة الملكية(وهنا للماركسيين رأي مختلف)

٣- كبت غريزة المحافظة على الذات

٤- كبت الغريزة الجنسية

٥- كبت الدافع نحو الحرية.

٦- كبت غريزة التعبير عن النفس.

ويؤكد أن الثورة قد تحدث نتيجة كبت واحدة أو أكثر من هذه الغرائز.[٣٥]

٢- نظرية ارتفاع التوقعات:

تقوم هذه النظرية على فكرة تقول: إن الثورات أكثر ميلاً إلى الحدوث حين تنقضي فترة طويلة من التطور الموضوعي اقتصادياً واجتماعياً، ثم تعقبها فترة قصيرة من الهبوط الحاد. كما جاء هنا تفسير الثورات على أنها نتاج العصور الحديثة بسبب اتساع مدى شبكات التواصل والولاء لفكرة محورية عن الوطن.

---

[33] س. كوهان ، مرجع سابق ص ٢١٣- ٢١٧
[34] ابن خلدون، عبد الرحمن.(د.ت). مقدمة ابن خلدون. دار الفكر، ص ٢٨٦
[35] س. كوهان ، مرجع سابق ص١١٨

وفي دراسة **أليكس دي توكيفيل(Alexis De Tocqueville)** للثورة الفرنسية كان ملحوظاً أكثر من غيره فيما يتعلق بالرخاء على نطاق واسع هو استمرار بقاء بعض القوانين والتقاليد القديمة التي كان يمكن لها أن تعيق التطور الاقتصادي العام، فقد كان جهاز الدولة عاجزاً ومتخلفاً، لكن الجهاز استطاع البقاء لأن الحكومة كفت عن ممارسة الحكم المطلق من جهة ومحافظة الطبقة العليا على الوضع من أجل ثرواتهم من جهة أخرى.

ولكن وبالرغم من الرخاء المتزايد وميل الحكومة نحو تخفيف الضوابط إلا أن الشعب لم يكن قانعاً، بل كان عداؤه للنظام يتزايد لأنه كان يراه عتيقاً ومتخلفاً ومن هنا جاء **دي توكيفيل** بنظريته: " إن الثورات لا تنفجر حين تمضي الأمور من سيئ إلى أسوأ، بل على العكس، إنها تحدث حين يعتاد الناس زمناً طويلاً على الحياة في ظل نظام مستبد دون احتجاج، وفجأة يجدون الحكومة ترخي قبضتها، فيسارعون إلى رفع السلاح ضدها.....فالشعب الذي تحمل طويلاً دون أن يخايله أمل في عدلٍ أو إنصاف، لن يطيق مظلمة واحدة إذا خطر له أن بمقدوره الخلاص منها". فحين تتحسن شروط الحياة، يتوقع الناس أنها ستستمر في التحسن، فإذا أحسوا بأنها في سبيلها إلى الانهيار، أو أن هناك حكومة عنيدة أو غير قادرة يمكن أن تعيق استمرار التحسن، فسيسارعون إلى العمل على الإطاحة بهذه العقبة في سبيل التقدم، وإذا كانت الحكومة هي العقبة، فلتسقط الحكومة.[٣٦]

أما **كرين برينتون(Crane Brinton)** فيذكر بدراسته لأربع ثورات هي الأمريكية والفرنسية والروسية والانجليزية، أن الثورات جميعاً لم تحدث في مجتمعات ذات اقتصاد منهار، بل هي على العكس تحدث في مجتمعات متقدمة اقتصادياً، ولكنه لم يغفل عن أن جماعات كثيرة داخل هذه المجتمعات كانت تعيش في فقر مدقع، ورغم مرور مجاعات وقحط في بعض الدول إلا أنها لم تؤدِ

[36] س. كوهان ، مرجع سابق ص٢١٩-٢٢١

أبداً إلى ثورات.بينما يعتقد بأن الثورات قامت بسبب شعور بعض الجماعات الهامة بأن فرصتها في التقدم في هذا العالم إنما تقف في وجهها تنظيمات سياسية. فهو يذكر في كتابه (دراسة تحليلية للثورات) بأن هناك جماعات سياسية " جماعات ضاغطة " تبدأ بالصالونات وتصل إلى الإرهاب، يكون لها دور بارز في التحضير للثورات ولو كان ذلك قبل قيام الثورات بوقت كبير، وبالتالي فإن **برينتون** من خلال دراسته يؤكد على أن العامل الاقتصادي لا يشكل الأساس في الثورات بشكل عام.[٣٧]

أما **جيمس ديفيز**(James A.Davis) فقد أضاف أن الناس حين يكونون في أتعس حالات وجودهم وأشد فقراً، فهم لا يميلون إلى القيام بالثورة، فالفقر الدائم أبعد ما يكون عن دفع الناس إلى الثورة، بل إنه يدفع الأفراد لأن يهتم كلٌ بأمنه الخاص أو أمن عائلته، وفي أفضل الأحوال إلى محاولة التكيف، وفي أسوئها إلى اليأس الشامل.

والصيغة التي يقدمها **ديفيز** تعرف { بمنحنى J } فهناك خط (إشباع الحاجات الواقعية) وخط الإشباع المتوقع للرغبة، وطالما أن الناس يجدون قدراً معقولاً مما يتوقعون وجوده، فليس محتملًا أن يقوموا بالثورة، ولكن إذا بدأ خط الإشباع الواقعي في الهبوط، على حين ظل خط الإشباع المتوقع في ارتفاع، تبدأ الهوة في الاتساع بين الاثنين، وتصبح الهوة بين ما يريده الناس وما يحصلون عليه لا يمكن احتمالها، فسيهب الناس للقضاء على ما يتصورونه عقبة في سبيل ما يريدون الحصول عليه.[٣٨]

وهنا لابد لإشارة حول اختلاف **ديفيز ورايموند تانتر**(Raymond Tanter) **وميدلارسكي**(Manus Midlarsky) من جهة والذين يقولون بأن الثورات محتملة الحدوث بعد فترة طويلة ومتصلة من النمو يعقبها هبوط حاد في ثروات نظام معين وبين **دي توكيفيل وبرينتون** من

---

37 كرين، برينتون. دراسة تحليلية للثورات. ترجمة: فهمي،عبد العزيز. الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، مصر، ٢٠١٠ ص٣٣

38 الحوراني، محمد عبد الكريم. الاستبعاد الاجتماعي والثورات الشعبية :محاولة للفهم في ضوء نموذج معدل لنظرية الحرمان النسبي، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، المجلد ٥، العدد٢، ٢٠١٢،ص ٢٣١

جهة أخرى الذين يقولون بأن الثورات محتملة الحدوث بعد فترة طويلة ومتصلة من النمو، وكلا الفرضين يختلفان عن فرض سوروكين الذي افترض وفقاً للقول بكبت الغرائز، أن الناس تتدفع إلى الثورة حين تحس بأنها لا تستطيع احتمال مزيد من الكبت.

٣- نظرية الحرمان النسبي:

تعتبر هذه النظرية أكثر النظريات السيكولوجية حداثة وأكثرها قبولاً فقد ظهرت لأول مرة عام ١٩٤٩م، وهي تشمل على سبيل المثال منحنى J الذي أشرنا له في النظرية السابقة بينما لا يشكل هذا المنحنى سوى مثال واحد للحرمان النسبي في المجتمع.

ويقدم **تد روبرت جار(Ted Robert.Gare)** التعريف المعياري للحرمان النسبي: "إن الشرط الضروري السابق على الصراع المدني العنيف هو الحرمان النسبي، ويمكن تعريفه بأنه إدراك القوى العاملة في المجتمع بعدم التقارب بين توقعات القيمة من جانب، وما يبدو أن البيئة تتيحه من إمكانيات القيمة من الجانب الآخر... "

وهذا التعريف يفترض علاقة بين الإحباط والعدوان، بمعنى أن حدوث السلوك العنيف يفترض دائماً وجود الإحباط، والعكس صحيح، فوجود الإحباط يؤدي إلى شكل من أشكال العدوان. وقد فرّق **جار** في أحد أعماله بين الحرمان الدائم والحرمان لفترة قصيرة، ويعتبر الفرق مسؤولاً عن اتساع مدى العنف المدني.

كما ذكر أنّ هناك مؤشرات تدل على الحرمان طويل الأجل مثل:

١- التفرقة الاقتصادية.

٢- التفرقة السياسية.

٣- محاولات الانفصال الكامنة - على أسس إقليمية أو عنصرية."

٤-اعتماد الدولة على رأس المال الأجنبي.

٥-الانشقاقات الدينية.

٦- نقص الفرص التعليمية.

ومن وجهة نظره فإنّ المؤشرات التي تدل على الحرمان قصير الأجل هي:

١- الاتجاهات قصيرة الأجل في قيم التجارة.

٢- مقارنتها مع القيم في فترات مختلفة.

٣- التضخم في فترة ما.

٤- مقارنة نسبة النمو الاقتصادي بسنوات سابقة.

٥ - مؤشر لشروط اقتصادية معاكسة والتي تشمل عوامل فشل في محاصيل معينة.

٦- القيود الجديدة على المشاركة السياسية وتمثيل الجماهير في النظام، فمثلاً تحديد الجماعات التي يستنتج أنها محرومة هي الأميل للمشاركة في الصراع.[٣٩]

وقد حاول الدكتور محمد الحوراني(دكتور علم الاجتماع في جامعة اليرموك، الأردن) توضيح العلاقة التي تربط بين مفاهيم الصراع والحرمان والاستبعاد حيث وضح "أنه من الأهمية بمكان معالجة كل من مفهوم الاستبعاد والحرمان والصراع بصورة منفصلة للوصول بها إلى أقصى كمالاتها المعرفية وتطويرها، فإنه من الواضح تمامًا أن خصوبة هذه المفاهيم وثرائها لا تتحقق إلا بتفاعلها مع بعضها .وتتمثل ميزة هذا الاتجاه المنهجي في أنه يلقي الضوء على السياق التساندي للعمليات الاجتماعية المفضية إلى الثورة الشعبية، فالاستبعاد،وفق منطق القوة، يكرس بموجب سيطرة بعض الجماعات على غيرها بحيث تلعب البنى التنظيمية في إطار العملية الاستبعادية دورًا مركزيًا في تحديد فرص حياة الناس، وحرمانهم من حقوقهم، والتلاعب بمصيرهم .ولذلك فإن الصراع من أجل الامتيازات والحقوق هو ما يفسر تغير بنى الاستبعاد والحرمان المترتب عليها، بل ونظام القوى الكامنة

[39] س. كوهان ، مرجع سابق ص٢٢٥-٢٣٠

خلفها، وهذا ما يجعل بالإمكان ربط الاستبعاد والحرمان بعدم الاستقرار وبالأزمات التي تعتري مبادئ الشرعية وتنظيمات السيطرة وتدابيرها."[40]

وخلاصة هذه الأعمال تقول بأن الناس حين يشعرون بأنهم لا يحصلون على ما يعتقدون أنهم يستحقونه فإنهم يميلون إلى الثورة، لكن ما يؤخذ عليها أنها عاجزة عن تحديد نقطة الانفجار ولماذا تختلف هذه النقطة من مجتمع إلى مجتمع.

وأخيراً فإن هذه النظريات تتضمن الافتراض الكامن في النظرية الوظيفية ونظرية مجتمع الجماهير، وهو أن الثورات يمكن تفاديها، فإذا تم إشباع رغبات الناس خمدت مطالب التغيير، وإذا كان الدافع من التمرد نابعا عن الشعور بأن الحكومة تنكر على الفرد " أشياء ذات قيمة " فإن إدراك أن السلطات تعمل من أجل حل مشاكل معينة، أو رفع قيود معينة، يمكن أن يحرر هذا الدافع بافتراض أن رغبات الفرد أصبحت مشبعة بالفعل أو في إدراكه هو لهذا الإشباع.

ومن خلال دراسة الباحث لهذه النظريات كان للحالة العربية في الثورات المعاصرة الكثير من التداخلات في تحليل الأسباب التي أدت إلى هذه الثورات، ولكن تركيز هذه الدراسة سينصب على أثر العامل الاقتصادي الداخلي على قيام هذه الثورات في الدول(تونس ومصر وليبيا)، ومن خلال الفصلين القادمين سيعمل الباحث على تطبيق النظريات السابقة على هذه الحالات بناء على البيانات والإحصاءات المتوفرة عن الفترة التي سبقت الثورات، لمعرفة مدى تطابق كلٍ منها على الثورات العربية.

---

40 الحوراني، محمد عبد الكريم، مرجع سابق،ص٢٣٧

الفصل الثاني

الفقر والبطالة والثورات العربية المعاصرة

يتضمن هذا الفصل عرضا للمعلومات والبيانات التي تشير إلى معدلات الفقر والبطالة في الدول موضوع الدراسة (تونس،ومصر، وليبيا)،خلال فترة حكم الأنظمة السابقة وخاصة خلال السنوات العشر الأخيرة التي سبقت قيام الثورات العربية المعاصرة في هذه الدول، لتقصي أثر هذين العاملين في حدوث الثورات العربية في هذه الدول.

لقد امتدت ظاهرة الفقر عبر التاريخ ولم تشهد أي دولة في العالم مهما كانت غنية أو فقيرة غياباً كاملاً لهذه الظاهرة والتي وجدت مع وجود البشر، إلا أن الاختلاف يكمن بين الباحثين في تعريف الفقر والمؤشرات التي يقاس بها الفقر، ولهذا كان من الطبيعي قبل الخوض في هذه الظاهرة وأثرها على بلدان الثورات، إبراز التعريفات المختلفة للفقر والعمل ضمن تعريف معين ليتسنى قياس هذه الظاهرة بشكل واضح ولإعطاء النتائج الدقيقة لواقع هذه البلدان.

مفهوم الفقر:

تعد ظاهرة الفقر من المفاهيم المجردة ولكنها نسبية في الوقت ذاته، ويصعب تعريفها على اعتبار أنها ظاهرة اجتماعية واقتصادية شديدة التعقيد والتشابك وتختلف باختلاف المجتمعات والفترات التاريخية والخلفية الفكرية والأخلاقية وأدوات القياس لهذه الظاهرة. ومن الواضح أن للفقر مفهوماً مطلقاً رغم كون الأدق هو المفهوم النسبي، والذي يشتمل بدوره على جوانب اقتصادية واجتماعية.

فالفقر يعني افتقار الإنسان إلى الدخل المناسب أو الموارد الكافية لكي يعيش في وضع اجتماعي لائق طبقاً لمستويات المعيشة في مجتمعه، علماً بأن هذه المستويات تختلف من مكان إلى آخر ومن وقت لآخر، وهذه المفهوم يعتمد على عيش الكفاف.[٤١]

لكن هناك مفاهيم أخرى للفقر، فتحليل الفقر النسبي أكثر قدرة على تحديد نطاق الفقر من المفهوم الأول، حيث يحدد نقاطاً فاصلةً للتمييز بين الأغنياء والفقراء.

ويعرف الفقر بأنه حالة من الحرمان من الحياة اللائقة التي يتطلع الفرد أو المجتمع إلى التمتع بها . والفقر لا يعني فقط الافتقار إلى ما هو ضروري لتحقيق الرفاهة المادية للفرد، ولكنه يعني أيضًا الحرمان من الفرص والاختيارات الأساسية مثل :خوض حياة مديدة وسليمة صحيًا وخلاقة، والحصول على دخل لائق، والتمتع بالحرية، والكرامة واحترام الذات، واحترام الآخرين. ومن الواضح أن الدخل هو واحد فقط من الاختيارات التي يرغب الناس في التمتع بها.[٤٢]

أما برنامج الأمم المتحدة فقد تبنى تعريفاً للفقر فقد اعتمد في تعريفه للفقر تعريف الاقتصادي **امارتياسن Amartyasen** والذي عرّف الفقر بأنه نقص في القدرة الإنسانية الفردية أو الفئوية والمجتمعية"المؤسسية" وينجم عن عوامل داخلية أو خارجية أو كليهما في مجتمع معين وفي زمن معين مما يؤدي إلى نقص جزئي أو كلي في إشباع الحاجات المادية والاجتماعية والثقافية والنفسية للأفراد والجماعات. [٤٣]

لكن هناك من يرى أن الفقر ظاهرة اجتماعية اقتصادية سياسية ذات أبعاد نفسية وإنسانية ينمو في سياق تاريخي – مجتمعي – جغرافي.

---

41 العذاري،عدنان والدعمي،هدى . (٢٠١٠م). قياس مؤشرات ظاهرة الفقر في الوطن العربي. دار جرير، عمّان، الأردن، ص٢٣
42 الأمم المتحدة. تقرير التنمية البشرية التابع للأمم المتحدة لعام ٢٠١٠، عن مصر، ص٧٨
http://planipolis.iiep.unesco.org/upload/Egypt/Egypt_HDR_2010_ara.pdf
43 العذاري،عدنان والدعمي،هدى. مرجع سابق، ص٢٥،٢٤

وهناك **الفقر المطلق Absolute** والذي يتميز بدرجة عالية من الثبات زمانياً ومكانياً لأنه يستند إلى معيار الحد الأدنى المطلوب من مستويات الاستهلاك لسداد الاحتياجات الأساسية (الفقر المطلق يساوي إجمالي تكلفة سلة السلع المطلوبة لسد الاحتياجات الاستهلاكية الأساسية). أي أن **الفقر** هنا يعرف بدلالة الحرمان الفسيولوجي.

- أما المستوى الأدنى من الاحتياجات الأساسية فيعبر عنه بما يسمى **خط الفقر المدقع** الذي يساوي التكاليف الدنيا من السلع الغذائية الأساسية التي لا يمكن دونها البقاء على قيد الحياة إلا لمدة قصيرة.
- دونه، **الفاقة Pauprism:** وتعني أدنى مستوى من الفقر حيث لا يتمكن الناس من إعالة أنفسهم على الإطلاق أو حتى الحصول على الحد الأدنى المتفق عليه من دون مساعدة خارجية وذلك ما يجعل إعالتهم فرضاً على المجتمع.

وهناك من يطرح مفهوم **الفقر الاجتماعي Social Poverty** ويقصد به عدم المساواة الاجتماعية، والمركز الذي يحتله الفقير كما يحدده نسق القيم الاجتماعية السائد في المجتمع.[٤٤]

وهذا يرجع بالطبع إلى الاختلاف في تعريف الفقر بين دولة وأخرى، واختلاف مستوى الدخل لدى أفراد تلك الدول. ومن هنا فقد جاء في تقرير إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في موقع الأمم المتحدة أنه "على الرغم من أن النهج الحالي القائم على عتبة الفقر النقدية (والذي يحدد الفقراء في أولئك الذين يكسبون ١.٢٥ دولار أو أقل في اليوم حتى عام ٢٠١٠م) يقدم تعريفاً واضحاً ومبسطاً للفقر المدقع ويتيح إمكانية القيام بضروب شتى من المقارنات، فإن له مع ذلك جوانب قصور شتى". وارتأى أن الفقر "متعدد الجوانب والأبعاد ومتقلب" بقدر أكبر، واقترح أن

[44] كريم، محمد حمزة وآخرون. (٢٠٠٢ م). الفقر والغنى في الوطن العربي. بيت الحكمة، بغداد، ص ٢٦-٢٧

تُدرَج في معادلة الفقر "أبعاد أخرى غير متعلقة بالدخل، من قبيل جوانب النقص في التعليم والصحة والبيئة، والإقصاء الاجتماعي"[45].

وبالتالي يعد الفرد فقيراً نسبياً إذا قل معدل دخله عن قيمة محددة في سلم الدخل، وهناك اختلاف على تحديد هذه القيمة إذ أعدها البعض متوسط الدخل القومي أو كنسبة من متوسط دخل أفقر ٤٠% من الأسر في المجتمع. ويتم تحديدها وفقاً للدراسات والمسوحات الميدانية للدخل والإنفاق التي يتم إجراؤها على مستوى كل دولة. ويختلف خط الفقر النسبي عن خط الفقر المطلق بأنه يتغير مع المتغيرات في تكاليف المعيشة. ومستوى الدخل القومي في كل مكان وزمان[46].

مفهوم البطالة:

يرى بعض الاقتصاديين أن البطالة: هي الحالة التي تنطبق على الأشخاص القادرين على العمل ولا يعملون، ولكنهم يبحثون بصورة جدية عن فرصة عمل.[٤٧]

إلا أن الدكتور أثيل الجومرد يضيف معياراً ثالثاً، فيصبح الشخص الذي لا يعمل ويبحث عن عمل ومتاحاً للعمل هو من يدخل في تعريف البطالة.[٤٨]

أما بعض الاقتصاديين فيرون أن البطالة: هي اختلال بين قوة العمل المتاحة في مجتمع معين وبين فرص العمل المتاحة والتي يتمخض عنها عدم اشتغال جزء من قوة العمل بصورة كلية أو جزئية رغم قدرتها على العمل ورغبتها فيه بسبب القيود التي تفرضها حدود الطاقة الاستيعابية

---

45 الأمم المتحدة .إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. نيويورك، تقرير ٢٠١٠/٢/٥،
http://www.un.org/ar/development/desa/news/social/poverty.html

46 موقع الحزب الشيوعي العراقي.التقرير السياسي الصادر المؤتمر الوطني التاسع للحزب الشيوعي العراقي /http://www.iraqicp.com بتاريخ: ٢٠١٣/٣/٢٤م.

47 نجا،علي عبد الوهاب.(٢٠٠٥م). مشكلة البطالة وأثر الإصلاح الاقتصادي عليها- دراسة تحليلية تطبيقية. الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر ، ص١

48 الجومرد، أثيل. (٢٠٠٠م). البطالة والفقر واقع وتحديات ندوة الأردن مصر تونس. مؤسسة عبد الحميد شومان، ص٥٣

وقدرتها في الاقتصاد القومي. وهناك فئة ثالثة من الاقتصاديين الذين يقولون بأن البطالة: هي عدم قدرة جزء من قوة العمل في الحصول على فرص عمل.[49]

لكن هناك أيضاً مفهوم رسمي للبطالة وآخر علمي:

فرسمياً البطالة: هي الفرق بين حجم العمل العروض وحجم العمل المستخدم في المجتمع خلال فترة زمنية معينة، عند مستويات الأجور السائدة، ومن ثم فإن حجم البطالة يتمثل في حجم الفجوة بين كل من الكمية المعروضة من العمل والكمية المطلوبة منه في سوق العمل عند مستوى معين من الأجور. وبالتالي فالبطالة تتمثل في وجود أشخاص في مجتمع معين قادرين على العمل، ومؤهلين له – بالنوع والمستوى المطلوبين– وراغبين فيه، وباحثين عنه، وموافقين على الولوج فيه في ظل الأجور السائدة، ولا يجدونه خلال فترة زمنية معينة.

المفهوم العلمي للبطالة: الحالة التي لا يستخدم المجتمع فيها قوة العمل فيه استخداماً كاملاً و/أو أمثلاً، ومن ثم يكون الناتج الفعلي في هذا المجتمع أقل من الناتج المحتمل، مما يؤدي إلى تدني مستوى رفاهية أفراد المجتمع عما كان يمكن الوصول إليه.[50]

وهنالك أنواع للبطالة كالبطالة السافرة والتي تعني وجود أفراد قادرين على العمل ولا يشغلون أية وظائف وبالتالي فإنتاجيتهم صفر، والبطالة المقنعة حيث يعمل الأفراد بأقل من الطاقة الإنتاجية المفترضة لهم، بحيث يوجد إعداد من العاملين في بعض القطاعات، وجودهم لا يترتب عليه أي ناتج أو خلق سلع أو خدمات [51]

إن مشكلة الفقر والبطالة في دول الدراسة (مصر وتونس وليبيا) أدت بلا شك إلى احتقان في الشارع في هذه الدول وأوصلت الأمور في نهاية الأمر إلى ثورات شعبية أطاحت بنظم الحكم السابقة في هذه الدول، ولكن ما يسعى الباحث له من خلال هذه الدراسة هو الرجوع إلى

49 نجا،علي عبد الوهاب، مرجع سابق، ص٢
50 نجا،علي عبد الوهاب ، مرجع سابق، ص ٣-٨
51 نجا،علي عبد الوهاب ، مرجع سابق، ص١٦، ص٣٠

الإحصاءات والدراسات التي سلطت الضوء على معدلات الفقر والبطالة في هذه الدول لمعرفة إلى أي حد أثرت هذه العوامل في اندلاع هذه الثورات، ولهذا قام الباحث بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث تدرس كل منها واقع الفقر والبطالة في دول الدراسة.

المبحث الأول

الفقر والبطالة في مصر

كان لظاهرة الفقر والبطالة في مصر دور كبير في ازدياد الاحتقان الشعبي والذي أفضى في نهاية المطاف إلى قيام الثورة على النظام القائم في ٢٠١١/١/٢٥م، ولهذا كان لابد من دراسة مراحل تفاقم مشكلة الفقر والبطالة في مصر وتتبع الأسباب التي أدت لهذه المشكلة.

يرى العديد من الباحثين أن الزيادة السكانية هي من أهم أسباب البطالة، حيث أن هذه الزيادة ترفد أعداداً كبيرة إلى سوق العمل، ومن ثم تساهم بضغوط واضحة في ارتفاع مستوى البطالة وتفاقمها،[٥٢] فبينما كان عدد السكان في مصر عام ١٩٩٥ ما يقارب ٦٢ مليون نسمة وعام ٢٠٠٠م حوالي ٦٨ مليون نسمة، فقد وصل عام ٢٠١٠ إلى ما يقارب ٨١ مليوناً.[٥٣]

هذا ويبلغ معدل النمو السكاني في مصر (٢.٤%) نتيجة أن معدل المواليد هو ٣.٢% ومعدل الوفيات هو ٠.٨ %. [٥٤]

إن تطور النمو السكاني رافقه بلا شك تطور القوة العاملة في مصر والتي كانت وحسب تقديرات البنك الدولي عام ١٩٩٥تقدر بـ ١٧.٨ مليون لترتفع إلى ٢٠.١ مليون عام ٢٠٠٠م ولتصل قبل الثورة عام ٢٠١٠م إلى ٢٧.١مليون مصري. [٥٥]

---

52 شهاب، مجدي. (١٩٩٨م). متغيرات سوق العمل المحلى وانعكاساتها على مشكلة البطالة في مصر. دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ص٤٣

53 موقع بنك البيانات العالمي
http://databank.albankaldawli.org/data/views/reports/tableview.aspx?isshared=true&ispopular=country&pid=16#

54 شهاب، مجدي، مرجع سابق، ص٤٣

55 موقع بنك البيانات العالمي، المرجع السابق.

الجدول رقم (١)

مؤشرات للوضع الاقتصادي في مصر خلال فترة الدراسة (من عام ٢٠٠٠- ٢٠١٠م)

المؤشر	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
إجمالي نسبة التشغيل إلى عدد السكان، ١٥ عاماً فأكثر (%)	42.2	41.5	40.8	41.5	42.2	42.7	42.1	43.9	44.2	44	44.4
الأسعار القياسية للسلع الاستهلاكية (٢٠٠٥ = ١٠٠)	78.0	79.8	82.0	85.7	95.4	100	107.6	117.7	139.2	155.6	173.1
التضخم، الأسعار التي يدفعها المستهلكون (% سنويا)	2.7	2.3	2.7	4.5	11.3	4.9	7.6	9.3	18.3	11.84	11.3
العاملون في الصناعة (% من إجمالي المشتغلين)	21.3	21.3	20.6	19.8	20	21.5	22	22.1	23	23.7	25.3
العاملون في الزراعة (% من إجمالي المشتغلين)	29.6	28.5	27.5	29.9	31.8	30.9	31.2	31.7	31.6	29.9	28.2
العاملون في الخدمات (% من إجمالي المشتغلين)	49.1	50.2	51.9	50.4	48.2	47.5	46.6	46	45.3	46.2	46.3
القوى العاملة، إجمالي	20076778	20424052	20785022	21852682	22893957	23941161	23970005	25099055	25761985	26427507	27103631
المؤشر العددي للفقر عند خط الفقر الوطني (% من السكان)	16.7					19.6			22		
بطالة، إجمالي (% من إجمالي القوى العاملة)	9	9.4	10.2	10.4	10.7	11.2	10.6	8.9	8.7	9.4	9
بطالة، إجمالي الشباب (% من إجمالي القوى العاملة من الشريحة العمرية ١٥-٢٤ عاماً)		27.7	27.1			34.1	29.9	24.8	25.4	24.9	24.8

* بتصرف تقريب النسب المصدر: البنك الدولي –بنك البيانات العالمي:
http://databank.albankaldawli.org/data/views/reports/tableview.aspx?isshared=true&ispopular=country&pid=16#

إن الجدول رقم (١) في هذه الدراسة يبين أن نسبة البطالة أخذت منحناً تصاعدياً عبر السنين الماضية فبحسب الإحصائيات الرسمية في موقع البنك الدولي فإن معدلات البطالة بلغت عام ٢٠٠٠ ما يقرب من ٩ % وارتفعت إلى أن وصلت ذروتها عام ٢٠٠٥ م حيث بلغت ١١.٢%، ورغم انخفاضها لتصل إلى ٩% من جديد في عام ٢٠١٠ إلا أن هذه النسب بقيت في ازدياد عن كل الحقب السابقة في فترة الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي.وبحسب نفس

المصدر ورغم أن البيانات غير متوفرة لكل السنوات إلا أن المؤشر العددي للفقر عند خط الفقر الوطني في مصر ارتفع بشكلٍ تصاعدي مخيف خلال العشر سنوات الأخيرة التي سبقت الثورة عام ٢٠١١، ففي عام ٢٠٠٠ مثلاً يشير المؤشر العددي للفقر بأن نسبة السكان

الذين يعيشون تحت خط الفقر الوطني لمصر بلغ ١٦.٧% بينما ارتفع هذا العدد عام ٢٠٠٥ إلى ١٩.٦% وليبلغ في آخر البيانات المتاحة إلى ٢٢% من السكان في عام ٢٠٠٨.[56]

لكن هذه النسبة تختلف عندما تقاس النسبة المئوية للسكان تبعاً لمن يعيش على أقل من دولارين أمريكيين في اليوم حيث بلغت هذه النسبة وتبعاً للبنك الدولي عام ٢٠٠٥ ما نسبته ١٨.٥% من إجمالي السكان بينما انخفضت هذه النسبة في العام ٢٠٠٨ لتصل إلى ١٥.٤% من إجمالي السكان. أما إذا ما قورنت هذه النسب بنسبة السكان الذين يعيشون بأقل من ١.٢٥ دولار في اليوم فإن هذه النسبة تكاد تنعدم فهي تصل إلى ٠.٤ % من إجمالي السكان عام ٢٠٠٥ وتبقى النسبة ثابتة إذ تبلغ ٠.٤% من إجمالي السكان عام ٢٠٠٨ م في مصر.[57]

ووفقاً لمسح عن نسبة الفقراء بشكل عام في مصر عام ٢٠٠٩ فقد كانت النسبة ٢١.٦%. بينما كانت النسبة الأفراد الفقراء في الفئة العمرية من ١٨- ٢٩ عام هي ٢٣.٣%.

أما البطالة بنفس فترة المسح (عام ٢٠٠٩) فكانت تختلف بحسب نوع التعليم فالبطالة بين الشباب للحاصلين على التعليم الثانوي ١٤.٧% أما الحاصلين على التعليم الجامعي أو التعليم العالي فقد بلغ ٢٥.٦%.[58]

---

56 بنك البيانات العالمي، مرجع سابق.

57 البنك الدولي http://data.albankaldawli.org/indicator/SI.POV.DDAY/countries/EG?display=graph

58 تقرير التنمية البشرية ،مرجع سابق، ص ٧٨، ص٨٤

أما الأسباب التي جعلت النسب العالية للبطالة بين المتعلمين فتعود إلى عدة عوامل وردت بعضها من خلال المؤتمر الأول لكلية الاقتصاد قي جامعة القاهرة عام ١٩٩٧م والتي تناول فيها الباحثين عدّة عوامل تم تصنيفها إلى :

أ- العوامل الداخلية:

- انخفاض تكلفة التعليم في مراحله المختلفة وخاصة الجامعية مما يؤدي إلى زيادة الإقبال على التعليم وبالتالي زيادة العرض بشكل يجاوز الطلب على الأفراد المؤهلين من قبل الوحدات الاقتصادية المنتجة.
- ضعف التخطيط بين سياسة التعليم وسياسة التوظيف.
- إنشاء العديد من المعاهد والجامعات الإقليمية مما يسر على الكثيرين من أهل الريف إكمال دراستهم متطلعين إلى فرص عمل أفضل في المستقبل.
- عدم التوازن بين التنمية الاجتماعية بما فيها التعليم والصحة وخلق فرص العمل في استثمار وفتح أبواب الارتزاق.
- عدم وضوح الميزة النسبية بين مستويات التعليم المختلفة بالنسبة لفرص العمل مما جعل الباحث عن وظيفة في حالة من التشتت مما أحدث ركوداً بعد ذلك.
- عدم تطور الصناعة ومجالاتها وأبعادها بالأسلوب المتقدم الذي يسمح بإعادة تأهيل واستعمال القوى العاملة المتاحة في السوق.[59]

ب – العوامل الخارجية:

- انخفاض عوائد البترول في فترة الثمانينات من القرن الماضي مما انعكس على ضغط الإنفاق على الخدمات الاقتصادية والاجتماعية.

[59] شهاب، مجدي، مرجع سابق، ص٦٦-٦٧

- نقص دخل الخزانة في بعض الفترات بسبب اعتمادها على مصادر غير مستمرة مثل تحويلات المصريين في الخارج والتي ما برحت تتحسر، واهتزاز الدخل القومي من السياحة لأسباب مختلفة. [٦٠]

وبناءً على ما سبق فقد اتخذت الحكومات سياسة التعيين والتي خلفت آثاراً سلبية كبيرة فقد ظهرت بشكل جلي مشكلة البطالة المقنعة في القطاعين الحكومي والعام،والتي يقدرها البعض بنسبة ٣٨% من قوة العمل لعام ١٩٩٨م في هذين القطاعين، وهو ما أثر سلباً على إنتاجية العمل فيهما وكفاءة أداء الأنشطة المتعلقة بها.

وفي ظل افتقاد السياسات الفعالة اللازمة لحفز وتشجيع ذوي المؤهلات والمهارات الخاصة والقادرة، فقد لجأ أصحاب هذه المؤهلات إلى البحث عن فرص عمل في القطاع الخاص والاستثماري بأجور مرتفعة وكان لهذا أثره السلبي أيضاً في عدم جذب هذه الكفاءات بينما تتحمل الدولة عبء تشغيل أفراد غير مؤهلين كما ينبغي، وكل هذا يعود إلى انعكاسات هياكل الأسعار والأجور وعلى إمكانيات التنسيق الأمثل بين مراحل وقطاعات الأنشطة الاقتصادية المختلفة.ومن ناحية أخرى فإن النمط السائد في توزيع الاستثمارات وتوجيه غالبيتها إلى المناطق الحضرية، على حساب المناطق الريفية، أدى مع مرور الوقت، أدى إلى ظهور وتفاقم حدة مشكلة الهجرة الداخلية من الريف إلى الحضر، وهذا بدوره أدى إلى نشوء عشوائيات كبيرة في المدن أدت بدورها إلى الكثافة السكانية غير المنظمة.... [٦١]

في حين يرى بعض المحللين المؤيدين لسياسات الحكومات السابقة، بأن الحكومة المصرية قد عملت على الحد من مشكلتي الفقر والبطالة بالشكل المطلوب، فلقد تم تأسيس الصندوق الاجتماعي للتنمية في مصر عام ١٩٩١ كمؤسسة شبه مستقلة لها أمانة فنية ومجلس إدارة يرأسه

[60] شهاب، مجدي، مرجع سابق، ص٦٧-٦٨
[61] شهاب، مجدي، مرجع سابق، ص ٦٩- ٧٠

رئـيس وزراء مـصر، ويـشارك فيـه بعـض الـوزراء المعنيـين وممثلـون عـن القطـاع الخـاص والمتخصصون من العاملين في الحقل الاجتماعي.[٦٢]

وقد تبنى الصندوق الاجتماعي المصري في ذلك العام (١٩٩١) اتجاهاً ثنائياً للتعامل مع مشكلة الفقر والبطالة، يهدف الجزء الأول من هذا الاتجاه إلى تحقيق تغيرات واسعة النطاق في مصدر الثروة والمستفيد منها والذي يؤثر ويتأثر بالتنمية ألا وهي العمالة. أما الجزء الثاني من هذا الاتجاه فيهدف إلى زيادة فرص التوصل إلى الخدمات الأساسية من تعليم ورعاية صحية أولية وتنظيم أسرة، وقروض صغيرة بجانب البنية الأساسية من مياه شرب وصرف صحي وطرق واتصالات ومباني خدمات عامة، والتي تمثل القاعدة الأساسية للانطلاق نحو النمو الاقتصادي والاجتماعي. وكان للصندوق مجموعة برامج كان أهمها:

- برنامج تنمية المشروعات الصغيرة: حيث كان يبلغ متوسط حجم القرض للمشروع الواحد حوالي ٣٥ ألف جنيه بمتوسط تكلفة لكل فرصة عمل تبلغ ١٠ الآف جنيه
- برنامج البنية الأساسية لتنمية المجتمع: وكان الهدف هو توفير فرص عمل مؤقتة ودائمة في المناطق المستهدفة إضافة للأعمال الخدمية هناك. وكان البرنامج يسعى من خلال ذلك لترسيخ مبدأ العمالة المكثفة والخبرات الفنية في هذا المجال.
- برنامج تنمية الموارد البشرية: بحيث يتم من خلالها إعادة تأهيل الخريجين المتعطلين عن العمل.
- دور الصندوق الاجتماعي في مكافحة الفقر والبطالة:

١- طوّر مناهج حديثة للإدارة الاجتماعية وتوجيه الموارد وتنمية البنية الأساسية الاجتماعية والتكامل بين القطاع الخاص والمجتمع المدني.

[62] أبو سعدة، محمد والجمّال، حسين. (٢٠٠٠م). البطالة والفقر واقع وتحديات ندوة الأردن مصر تونس. مؤسسة عبد الحميد شومان، ص١٣٣

٢- لعب الصندوق دوراً تنسيقياً هاماً بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص والمجتمع، ومتابعة المشاريع الخاصة بتنمية المجتمع اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً.

٣- تمويل وتفعيل مشاريع التدريب والاستثمارات في مجال توفير فرص العمل والدراسات والتحليل الخاص بالفقر والبطالة.

٤- استهداف المناطق المهمشة والمجتمعات الفقيرة التي لا تحظى باهتمام أجهزة الدولة.

ويقول المسؤولون أنه قد تم توفير حوالي ١١٤ ألف فرصة عمل دائمة، وحوالي ١٢٠ فرصة عمل مؤقتة منذ عام ١٩٩٢ وحتى إعداد الندوة عام ٢٠٠٠، وبلغ عدد المستفيدين نحو ٢٤ مليون نسمة منتشرين في جميع أنحاء مصر.

وبناءً على ما تقدم فقد تبنى الصندوق الاجتماعي للتنمية في مصر تنفيذ أسلوب التنمية البشرية المتكاملة لحل مشكلة الفقر والبطالة من وجهة نظرهم.[٦٣]

لكن الواقع ما بعد هذه الصناديق والمبادرات لم يتغير بل ازداد سوءاً فيما يخص مشكلة الفقر والبطالة في مصر فالعديد من المحللين يرى بأن البطالة هي عنوان الإخفاق الأكبر في عهد مبارك، حيث ارتفع معدل البطالة من ٣% من قوة العمل المصرية في بداية عهده ليصل إلى نحو ٣٠% من قوة العمل في عام ٢٠٠٥ مثلاً وفقاً للتقديرات الموضوعية وبعيداً عن البيانات الرسمية – التي تتعمد تخفيض معدل البطالة، حيث تشير إلى أن المعدل بلغ نحو ٩.٩% في العام المالي ٢٠٠٣/٢٠٠٤م.[٦٤]،

أما بالنسبة للتزوير الرسمي- كما يقول د. أحمد النجار - في حجم ومعدل البطالة فيبدأ من تعريف العاطل بأنه من لا يوجد له مصدر للرزق. بما يعني استبعاد من لهم مورد رزق ناجم عن ميراث أو نتاج عمل سابق بالداخل أو الخارج أو لأنهم سيدات متزوجات ومستقرات، حتى لو

---

63 أبو سعدة، محمد والجمّال، حسين، مرجع سابق، ص١٣٥-١٣٩

64 النجار،أحمد السيد. (٢٠٠٥م). الانهيار الاقتصادي في عصر مبارك – حقائق الفساد والبطالة والغلاء والركود والديون. دار ميريت،القاهرة، ص٧٧-٧٨

كانوا مؤهلين وقادرين على العمل وراغبين فيه ولا يجدون عملاً عند مستويات الأجور السائدة. أما التعريف المتعارف عليه للبطالة عالمياً فإنه يحدد العاطل بأنه القادر والمؤهل للعمل والذي يطلب العمل عند مستويات الأجور السائدة ولا يجد عملاً. وبالتالي فإن التعريف الحكومي للعمل في مصر يخرج أعداداً كبيرة من العاطلين عن العمل من المعدل المعلن عن حجم البطالة في مصر.[٦٥]

أما التغيير في الأرقام والأعداد الذي قامت به أجهزة الدولة المصرية في عهد مبارك فيعتقد د.أحمد النجار أنه كبير جداً، ففي منتصف عام ٢٠٠٤ مثلاً تقدر هذه المصادر الحكومية قوة العمل المصرية بما يقارب ٢٠.٧ مليون نسمة. في حين تشير بيانات البنك الدولي في تقريره عن مؤشرات التنمية في العالم عام ٢٠٠٥ (World Bank، World Development Indicators 2005.)، إلى أن تعدادها بلغ ٢٦.٧ مليون نسمة عام٢٠٠٣، بما يزيد بمقدار ٦ ملايين نسمة عن تعدادها الرسمي في مصر. وهذه الزيادة يمكن أن تضاف بالكامل إلى الرقم الرسمي للعاطلين البالغ ٢ مليون عاطل لتصل بعدد العاطلين في مصر إلى ٨ ملايين عاطل وبمعدل بطالة إلى نحو ٣٠%من قوة العمل المصرية.[٦٦]

والنسبة العظمى من العاطلين تأتي من فئة الشباب من جهة حيث وفقاً للبيانات الرسمية يبلغ عدد العاطلين من فئة الشباب (من أعمار ١٥ –٤٠ عاماً) نسبة ٨٨%، بينما يشكل المتعلمون منهم نسبة ٩٣%. وبالتالي فهذا يعد هدر كبير لعنصر العمل من جهة وللإنفاق على التعليم للمتعطلين من جهة أخرى، إضافة إلى أنه يوفر بيئة خصبة للتطرف السياسي والعنف الجنائي. وبما أنه لا توجد آليات حكومية لمساعدة هؤلاء العاطلين فمن الطبيعي انحدارهم إلى هوة الفقر المدقع، وما يتبع ذلك من مشكلات اجتماعية وصحية واقتصادية. وهذا الوضع يدل على

[65] النجار، أحمد السيد ، مرجع سابق، ص٧٨
[66] النجار، أحمد السيد، مرجع سابق، ص ٨٠

ضعف الاستثمارات والتي إن دلت على شئ فإنها تدل على ضعف كفاءة الدولة في الإدارة الاقتصادية.[٦٧]

وهنا تجدر الإشارة إلى أن النسب التي أوردها الدكتور مجدي شهاب (في كتابه : متغيرات سوق العمل المحلي وانعكاساتها على مشكلة البطالة في مصر) تختلف عن النسب التي أوردها البنك الدولي حول بطالة الشباب بسبب اختلاف الشريحة العمرية التي يعتمدها البنك الدولي للشباب فهو يعتمد لشريحة الشباب الفئة العمرية (من ١٥- ٢٤ عاماً) ومن الطبيعي أن أكثر الشباب في هذه المرحلة العمرية هم على مقاعد الدراسة، لكن البيانات الواردة في البنك الدولي أيضاً تدل على ارتفاع نسبة البطالة بين هذه الفئة العمرية، فقد وصلت ذروتها عام ٢٠٠٥ ووصلت إلى ٣٤.١ % من إجمالي القوى العاملة وتراجعت تدريجياً لتصل في عام ٢٠١٠ إلى ٢٤.٨ %.[٦٨]

ولابد هنا إلى الإشارة بأن الحجة التي تبرر للحكومة هذه النسبة وهي النمو السكاني لا تعتبر منطقية مقارنة بماليزيا مثلاً والتي تشهد معدلات نمو سكاني أعلى من مصر منذ عام ١٩٦٥ وحتى ٢٠١١ وبدون انقطاع، ومع ذلك فمعدل البطالة في ماليزيا وبحسب تقرير البنك الدولي لعام ٢٠٠٥ بلغ نحو٣.٧ خلال الفترة من ٢٠٠٠ -٢٠٠٢ مقارنة بنحو ٩% في نفس الفترة في مصر. كما اعتمدت الحكومة بدءاً من عام ٢٠٠١ على تعيين عدد تقول أنه ١٥٠ ألف سنوياً بالأجهزة الحكومية والخدمية، رغم أن الواقع يثبت أنها تحايلت في هذا الشأن واستخدمته دعائياً، ولم تعين عدد أقل من ذلك بكثير. وتداخلت الاعتبارات السياسية والأمنية في هذه التعيينات التي هي في النهاية مجرد تكديس لبطالة مقنعة في الأجهزة الحكومية المكتظة أصلاً.

[67] النجار، أحمد السيد، مرجع سابق، ص ٨١
[68] بنك البيانات العالمي، مرجع سابق

كما أن خطة الحكومة لتدريب وتأهيل العاطلين عن العمل لم تكن مدروسة مما أدى إلى مزيد من الهدر في النفقات. أما البرنامج الحكومي الثالث والخاص بإقراض الشباب الخريجين لإقامة مشروعات صغيرة، فإنه يتجاهل الخبرة السلبية للمشروعات الصغيرة في مصر، لأنها ببساطة تنفذ بصورة فردية تفتقد للتنسيق على المستوى القومي وتفتقد للقدرة على ضمان التسويق لأجل طويل بما يتيح لها تطوير إنتاجها وزيادته. وعلى أي حال فإنه وبدون وجود "حضانات " للمشروعات الصغيرة فإنها غالباً ما تصادف الفشل خاصة في ضعف الثقافة الاستثمارية والافتقاد لخبرات قيادة المشروعات الخاصة الصغيرة في مصر.[69]

ورغم كل هذا الإخفاق الحكومي إلا أن هناك من يبرر للحكومة المصرية هذا التقصير فيما يتعلق بالفقر والبطالة فبحلول منتصف عقد الثمانينيات من القرن الماضي، ومع انخفاض معدلات النمو الاقتصادي والتضخم وزيادة المديونية الخارجية، أصبح من الضروري معالجة المشكلات الهيكلية في مصر، ولذلك دخلت مصر في برنامج للتكيف الهيكلي مع صندوق النقد الدولي في عام ١٩٩١م [70]، وذلك من أجل إعادة جدولة ديونها الخارجية، وهي الديون التي كانت مصحوبة بمجموعة من إجراءات الإصلاح الاقتصادي التي تركّز على الحد من الطلب الكلي في الاقتصاد وتعزيز النمو الاقتصادي. ورغم البدء في "سياسة الانفتاح" لتحرير الاقتصاد جزئياً في عام ١٩٧٤، فقد ظل الاقتصاد خاضعاً لكثير من الضوابط مع الاتجاه أساساً نحو إيجاد بدائل للواردات، وبسبب الارتفاع الكبير في أسعار النفط، وما صحبه من زيادة في تحويلات المصريين المغتربين في بلدان الخليج العربي، وكذلك زيادة حصيلة إيرادات قناة السويس، نمى الاقتصاد بسرعة خلال السبعينيات من القرن الماضي وازداد تحسن وضع الفقراء. لكن الحال لم يستمر في فترة الثمانينيات رغم أن النمو الاقتصادي كان لا يزال قوياً فقد كان على حساب تفاقم المشكلات

[69] النجار، أحمد السيد، مرجع سابق، ص٨٢- ٨٥
[70] توني، محمود عبد العزيز. (٢٠٠٥م). الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي في مصر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٣).معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، القاهرة. ص٤٩٥.

الهيكلية التي تطلبت إدخال تعديلات على الاقتصاد لمواجهة المناخ الانكماشي الذي ساد الاقتصاد العالمي في تلك الفترة. ولأن الحكومة استمرت في دعم المواد الغذائية والاحتياجات الأساسية تزايد العجز المالي وتزايد الدين الخارجي، وكذلك بسبب الاعتماد الزائد على الصادرات النفطية وانخفاض الصادرات غير النفطية، فضلاً عن قصور الكفاءة في استخدام الموارد، لم يكن من الممكن الاستمرار في النمط المتبع في التنمية. كذلك عجز الميزانية التي واجهته مصر أساساً بطبع النقود، أدى إلى تضخم تدخل نسبته في خانة العشرات، وإلى بطء في النمو. وفي السنة المالية ١٩٨٨/١٩٨٧ خفّضت الحكومة قيمة الجنيه المصري بنسبة ٥٧% تقريباً، وسمحت برفع جزئي للقيود المفروضة على الأسعار وكان هدف ذلك هو تقليل التشوهات التي لحقت بقطاع الزراعة وسائر القطاعات. وبالرغم من أن هذه الخطوات كانت في الاتجاه الصحيح فقد تبين أن تأثيرها كان محدوداً في تغيير اتجاه الاقتصاد. فقد استمر الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الانخفاض وزاد معدل التضخم زيادة كبيرة، كما زاد الدين الخارجي. وكان هذا التدهور في الأحوال الاقتصادية مصحوبا بآثار اجتماعية سيئة. فمع سعي الحكومة إلى عجز الميزانية وتزايد عبء الدين، حدث تخفيض في المبالغ التي تنفقها الحكومة على دعم المواد الغذائية وعلى الخدمات الاجتماعية، وكانت لذلك آثار سيئة على الفقراء الذين كانوا يعانون أصلا من تآكل القدرة الشرائية بسبب انخفاض قيمة الجنيه. وفي الوقت نفسه أثر بطء النمو الاقتصادي والاستثمار على القطاع الخاص، واقترن ذلك بتقلص قدرة هذا القطاع على توفير الوظائف في وقت تعذر فيه المحافظة على القيمة الحقيقية للأجور في القطاع العام على اتساعه.[٧١]

أما على صعيد البطالة فهناك من يرى أن هذه الظاهرة تحتاج لمعرفة أسبابها بشئ من التفصيل فمن أسباب ازدياد ظاهرة البطالة في مصر، تزايد نسبة السكان النشطاء اقتصادياً

[71] أ الأمم المتحدة .(١٩٩٧م). أثر سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الاجتماعية على الفقر- حالة الأردن ومصر والجمهورية اليمنية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ، نيويورك ، ص ٥-٦

فبحسب البنك الدولي كان عدد القوى العاملة في عام ٢٠٠٠ ما يقارب ٢٠ مليون مصري فيما قارب العدد من ٢٤ مليون في عام ٢٠٠٥ ووصل قبيل الثورة ٢٠١٠ ما يربو على ٢٧ مليوناً.[٧٢]

ويعزو البعض ذلك لزيادة معدلات مشاركة الإناث في سوق العمل، خاصة بعد ازدياد نفقات المعيشة وبالتالي ارتفعت نسبة قوة العمل إلى إجمالي السكان. ومن ثم فقد أدت الزيادة السكانية وزيادة نسبة السكان النشطاء اقتصادياً إلى زيادة عرض قوة العمل بما يفوق فرص العمل المتاحة، مما انعكس في النهاية في صورة زيادة كل من حجم البطالة ومعدلاتها.[٧٣]

ورغم هذا السبب فإن تقديرات البنك الدولي تتحدث عن ارتفاع نسبة بين الإناث أكثر بكثير من الذكور، فقد بلغت نسبة بطالة الإناث من الإناث في القوى العاملة ٢٥.١% عام ٢٠٠٥ ورغم انخفاضها في عام ٢٠١٠م إلى ٢٢.٦% إلا أنها تبقى أكبر بكثير من الذكور، فقد بلغت نسبة بطالة الذكور من بين الذكور في القوى العاملة عام ٢٠٠٥ إلى ٧.١%، بينما انخفضت هذه النسبة هي الأخرى لتصل إلى ٤.٩% في عام ٢٠١٠م.[٧٤]

وقد أورد العديد من الباحثين الاقتصاديين عدة أسباب للبطالة تدخل في نطاق سيطرة الحكومة وفي ما يلي أهمها:

١- تراجع الحكومة في التزامها بتشغيل الخريجين: فبعد قانون رقم ١٤ لعام ١٩٦٤ الذي تتكفل فيه الحكومة بتعيين الخريجين كافة، مما أدى إلى زيادة الأفراد المعينين بالقطاع العام والحكومة، أصبحت هناك مشكلة انتشار البطالة المقنعة بهما، حيث ارتفعت نسبة العاملين بالقطاع العام. وهناك مشكلة بطالة المتعلمين في فترة الثمانينيات وما بعدها بدلاً من بطالة الأميين في السبعينيات من القرن الماضي بعد تراجع الحكومة عن الالتزام بسياسة تشغيل

72 بنك البيانات العالمي، مرجع سابق.
73 نجا، علي عبد الوهاب، مرجع سابق، ص١٥١
74 بنك البيانات العالمي، مرجع سابق.

الخريجين في المشروعات العامة منذ عام ١٩٧٨، وكان ذلك بسبب الفجوة بين سياسة مجانية التعليم وعدم القدرة الاستيعابية لهؤلاء الخريجين.

٢- عدم ملاءمة الهيكل التعليمي لمتطلبات سوق العمل: حيث أن عدم توجيه الأفراد إلى التخصصات التعليمية التي تتوافق مع متطلبات سوق العمل أدى إلى انتشار البطالة بين المتعلمين. إن انعدام الربط بين سياستي التعليم والتوظيف قد أدى إلى تراجع عائد التعليم بأنواعه، الأمر الذي أدى بالخريج أن يختار بين أمرين: إما أن يقبل العمل في مجالات بعيدة عن تخصصه أو أن يبقى عاطلاً. وهذا يعني انخفاض إنتاجيته أو انعدامها، وبالتالي ضياع الموارد التي خصصت لتعليمه، ومن ثم تختفي مبررات تحمل تكاليف العملية التعليمية من قبل الفرد والمجتمع في آن معاً.[٧٥]

٣- تدني معدل الإنفاق الاستثماري: لقد كانت الحكومة هي المستثمر الرئيس في الاقتصاد المصري؛ لكنها وخلال فترة الانفتاح الاقتصادي (٧٤-١٩٨١/٨٠) حيث وصلت معدلات الاستثمار الحكومي إلى حوالي ٢٥% من الناتج المحلي الإجمالي بالرغم من ازدياد معدلات الاستثمار، إلا أنه حدثت تحولات في سياسات الاستثمار لصالح القطاعات الخدمية،ومن مؤشرات ذلك ما بلغته نسبة العاملين في الخدمات من إجمالي المشتغلين عام ٢٠٠٠ إذ بلغت ١،٤٩% في حين كانت عام ٢٠٠٥م ما نسبته ٤٧.٥% من إجمالي المشتغلين في مصر وفي عام ٢٠١٠م بلغت هذه النسبة ٤٦.٣%.[٧٦] وكان من أهم هذه المشاكل تراجع نسبة الاستثمارات الموجهة للقطاع الزراعي حتى وصلت ٣،٧% من الاستثمارات القومية، مما أدى إلى انخفاض معدل نمو العمالة به إلى ١،٠%

---

[75] نجا، علي عبد الوهاب، مرجع سابق، ص١٥٢، ١٥٣

[76] بنك البيانات العالمي، مرجع سابق.

في المتوسط سنوياً خلال فترة الانفتاح الاقتصادي وانخفض بالتالي نصيبه من العمالة حتى وصل إلى ٣،٤١% في عام ٢٠٠٥م. [77]

٤- استخدام فنون إنتاجية مكثفة لرأس المال: لقد اعتمد الاقتصاد المصري على استخدام أساليب إنتاجية مكثفة لرأس المال، وذلك نتيجة لإتباع مصر لسياسة الإحلال محل الواردات، خاصة في قطاعي الصناعة والزراعة. ويمكن معرفة كيفية تأثير الفن الإنتاجي المستخدم في البطالة من خلال تطور قيمة معامل رأس المال/العمل ؛ الذي يقيس مقدار الاستثمارات اللازمة لتشغيل عامل إضافي واحد.وأدت هذه السياسات في تكثيف رأس المال إلى الحد من فرص استيعاب العمالة في قطاع الصناعة بصفة خاصة، وعلى المستوى القومي بصفة عامة. [78]

٥- قوانين العمل وتشريعاته: وتعد من أهم الأسباب وراء انتشار البطالة المقنعة في مصر، وتزايد نسبة البطالة السافرة فيها، ذلك أن قوانين العمل وتشريعاته قد أسهمت في تقييد المسار الوظيفي، بحيث صار انتقال العامل أو الموظف من درجة إلى أخرى يرتبط بعوامل شكلية بعيدة عن حسابات المهارة والكفاءة. ويضاف إلى ذلك، أن الأجور تتحدد وفقاً لهذه التشريعات بصرف النظر عن حسابات الكفاءة والإنتاجية. وقد أدى ذلك كله، إلى انخفاض إنتاجية العامل في قطاع الخدمات الحكومية والقطاع العام. كما أن نظام الأجور في القطاع الخاص يتسم – بدوره– بالجمود مما يجعله مسؤولاً عن تزايد معدلات البطالة. فضلاً عن ارتفاع نفقات المعيشة في **ظل تزايد معدلات التضخم** تمخض عن قيام كثير من العمال والأفراد بالبحث عن أعمال إضافية خاصة في القطاع الخاص والقطاع غير المنظم؛ مما يؤدي إلى حجب فرص العمل الإضافية عن آخرين يدخلون سوق العمل،

[77] نجا، علي عبد الوهاب، مرجع سابق، ص ١٥٧
[78] نجا، علي عبد الوهاب، مرجع سابق، ص ١٥٩

ويبحثون عن يدخلون سوق العمل، ويبحثون عن فرص العمل لأول مرة ولا يجدونها ومن ثم، تزداد معدلات البطالة.[79]

وهنا تجدر الإشارة إلى المنحنى التصاعدي لمعدلات التضخم والتي أشير لها في الجدول رقم (١) من هذه الدراسة والتي كانت في عام ٢٠٠٠ ما نسبته ٢.٧% بينما كانت في عام ٢٠٠٥م تبلغ ٤.٩%، ووصلت على سبيل المثال في عام ٢٠١٠ م نسبة ١١.٣% وذلك بحسب بيانات البنك الدولي.[٨٠]

٦- قلة الاهتمام بالبحث العلمي: إن انفصام العلاقة بين المؤسسات البحثية والمؤسسات الإنتاجية في مصر؛ مما خلق نوعاً من الضآلة في التدفقات الاستثمارية الخارجية إلى مصر، وهذا يؤثر سلباً بدوره في كلٍ من مستويي الدخل والعمالة.

٧- قصور تخطيط القوة العاملة: وما يترتب عليه من عدم الاستغلال الأمثل والتوزيع للطاقات البشرية وبالتالي وجود أعداد كبيرة في بعض التخصصات تعاني بطالة؛ هذا في الوقت الذي يعاني المجتمع نقصاً شديداً في تخصصات أخرى ويرجع هذا كله إلى عدد من العوامل أهمها ومنها: عدم توافر البيانات والدراسات الإحصائية، وعدم الربط والتنسيق بين تخطيط القوة العاملة وسياسات التعليم والتدريب، وكذلك كثرة الأجهزة المعنية بتخطيط القوة العاملة، وتداخل اختصاصاتها.

٨- تعارض عديد من السياسات مع سياسة التوظيف: وهنا يترتب مثلاً على السياسة النقدية التوسعية زيادة معدلات التضخم، مما يؤثر سلباً في الاستثمار، ومن ثم، يؤثر بدوره في الإنتاج والعمالة. ويترتب على إتباع سياسة مالية انكماشية لمعالجة التضخم نقص في

[79] نجا، علي عبد الوهاب، مرجع سابق، ص ١٦٠-١٦١

[80] بنك البيانات العالمي، مرجع سابق.

مستوى الطلب الكلي، وتكون لها آثار انكماشية في كلٍ من مستويي الدخل والتوظف، مصيرها مصير السياسة الضريبية المغالى فيها والتي تفرز نفس النتائج.

٩- زيادة معدلات الهجرة الداخلية وسوء التوزيع الجغرافي للسكان: وقد ترتب عليها اختلال التوزيع السكاني داخل مصر، وهو ما أدى إلى بروز عديد من المشاكل السلبية على التنمية والإنتاج في الريف، هذا من ناحية، وزيادة التكدس السكاني وارتفاع معدلات البطالة بالحضر، من ناحية أخرى، مما شكّل مناطق ومحافظات جاذبة وأخرى طاردة، وكل ذلك يعود إلى سوء التوزيع للإنفاق العام، وعدم توافر الخدمات في المناطق أو المحافظات الطاردة. ونتج عن هذا الاختلال الواضح في التوزيع السكاني خلل واضح في سوق العمل المصري.

١٠- عدم الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة: حيث ترتب على سياسة عدم التوسع الأفقي في الأراضي الزراعية تناقص نصيب الفرد من الأراضي الزراعية، فضلاً عن انتشار الآلية الزراعية؛ وقد أدى ذلك كله؛ إلى تقليل فرص العمل بالريف؛ مما أسهم في زيادة معدلات البطالة به، نظراً لعدم وجود فرص العمل الكافية في القطاعات الأخرى. [٨١]

وتشير البيانات على أن المشتغلين في الزراعة لا يزيدون عبر العشر سنوات الأخيرة عن ٣٠% من إجمالي المشتغلين في مصر وهذه النسبة قليلة بالنسبة لبلد زراعي كمصر. [٨٢] وكان من المحتمل مواجهة هذه المشكلة –ولو جزئياً – عن طريق إقامة المشروعات الصناعية الصغيرة، والتوسع فيها في الريف؛ حيث تتميز بقدرتها على توفير فرص عمل بتكلفة مناسبة نظراً لانخفاض استثماراتها الثابتة، إلا أن ذلك لم يتحقق لعدم اهتمام الحكومة بها وتشجيعها.

[81] نجا، علي عبد الوهاب، ص ١٦١-١٦٥
[82] بنك البيانات العالمي، مرجع سابق. (في الفترة من ٢٠٠٠-٢٠١٠م)

كما تمتلك مصر العديد من الموارد الطبيعية الأخرى والتي لم تستغل كما ينبغي كالآثار الطبيعية والمناخ المعتدل والذي ينشط حركة السياحة، فضلاً عن العديد من المواد الخام سواءً في صورة معادن أو مصادر الطاقة – خاصة الغاز الطبيعي – والتي أيضاً تعتبر غير مستغلة بالدرجة المثلى–كما يؤكد د.عبد الوهاب نجا – . ولقد كان من الممكن خلق فرص عمل للطاقات العاطلة إذا ما أُحسن استغلالها دون الحاجة إلى إجراء توسعات استثمارية.[83]

ومما يزيد مشكلة البطالة خطورة، عدم قدرة الاقتصاد القومي المصري على خلق فرص توظيف حقيقية تتناسب مع أعداد العاطلين وخاصة بالنسبة للمتعلمين وخريجي الجامعات. أضف إلى ذلك الحجم المتواضع للسوق الداخلية الذي يستوعب كميات من السلع تقل عن الكميات المنتجة، وزيادة الاعتماد على الخارجي في تنفيذ المشروعات دون أن يواكب ذلك زيادة مماثلة في الصادرات، وعدم قدرة القطاع الخاص باستثماراته وأنشطته على استيعاب العمالة القادمة إلى سوق العمل، وانحسار العمالة المصرية في أسواق العمل العربية. ولهذا كله دور في بطء النمو الاقتصادي في مصر.[٨٤]

وهنا تضاف أيضاً بعض أسباب زيادة البطالة والتي ليس للدولة دور في بعضها:

– القيم السائدة لدى الفرد في مصر نحو العمل اليدوي والحرفي مما جعل الكثيرين يعزفون عن أداء مثل هذا العمل(خاصة بين الشباب وكلما زادت مستوياتهم التعليمية).

– ومن هذه الأسباب الاعتماد على الصندوق الاجتماعي في علاج مشكلة البطالة رغم ضعف موارده المالية المحدودة وفشل إستراتيجيته في دعم المشروعات وذلك بعدم تقديم فرص عملٍ دائمة.

---

[83] نجا، علي عبد الوهاب، مرجع سابق، ص ١٦٦

[84] عبد القادر، محمد علاء الدين. (٢٠٠٣م). البطالة، "أساليب المواجهة لدعم السلام الاجتماعي والأمن القومي في ظل الغات". العولمة. تحديات الإصلاح الاقتصادي. منشأة المعارف، الإسكندرية ، ص ١٤

- وجود بعض الوظائف التي يصعب على أي خريج الالتحاق بها رغم كفاءته وارتفاع تقديره عند التخرج نتيجة الشروط الصعبة الاعتبارات الشخصية.

- ومن العوامل الداخلية زيادة أعباء المديونية الخارجية وذلك على حساب الأنشطة الاستثمارية بها

- وهناك عوامل أخرى خارجية كالاتجاه التنازلي لأسعار المواد الأولية وخاصة الزراعية.

- والاتجاهات التضخمية العالمية وتأثر مصر بهذا التضخم. [85]

ولهذه العوامل مجتمعة دور كبير في تفشي الفقر والبطالة في مصر وما يترتب عليها من آثار اجتماعية واقتصادية متنوعة.

[85] عبد القادر، محمد علاء الدين، مرجع سابق ص١٥-٢٢

المبحث الثاني

الفقر والبطالة في تونس

هنالك تشابه كبير بين الحالة التونسية والحالة المصرية من حيث تفاقم مشكلة الفقر والبطالة، سيما وأن الدولتين لا تعتبران دولاً نفطية بالرغم من التباين الكبير في عدد السكان وطبيعة الموارد لكلٍ منهما.

تم تعداد السكان والسكن في تونس في عام ٢٠٠٥ وكان عدد السكان في تونس في ذلك الوقت يقترب من عشرة ملايين نسمة، وهذه النسبة توزعت تقريباً بالتساوي بين الذكور وبين الإناث، وكان عدد الناشطين اقتصادياً منهم وبحسب الإحصائيات الرسمية يقترب من ٣٣٢٨٦٠٠ فرد يتوزعون بنسبة تقارب ٧٣.٤% منهم من الذكور بينما كانت نسبة الإناث المشتغلات لا تتجاوز ٢٦.٦% من مجمل المشتغلين. ورغم أن عدد من هم فوق سن ١٥ عاماً من السكان زاد على ٧٢٦٣٠٣٦ من إجمالي السكان، [٨٦] إلا أن البطالة لدى الفئة العمرية من (١٥ إلى٢٤ عاماً) كانت نسبتها عالية من إجمالي القوى العاملة فقد بلغت هذه النسبة في الإحصاءات ما يقارب ٣٠.٧%.[٨٧]

وبالنظر إلى الجدول رقم (٢) لمعرفة حجم البطالة في تونس في الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٠ م – قبيل الثورة التونسية المعاصرة– نجد أن معدل البطالة ورغم انخفاضه في السنوات الأخيرة قبل الثورة إلا أنه يعتبر مرتفعاً نسبياً، فقد بلغ في عام ٢٠٠٠ من إجمالي

[86] المعهد الوطني للإحصاء. (٢٠٠٤م). التعداد العام للسكان والسكنى .تونس. الموقع: http://www.ins.nat.tn/indexar.php
[87] البنك الدولي. (٢٠٠٥م). بنك البيانات العالمي. http://databank.albankaldawli.org/data

القوى العاملة في تونس ما يقرب من ١٥.٧% بينما كان في عام ٢٠٠٥ على سبيل المثال ١٢.٩% وبقيت حول هذه النسبة تقريباً في عام ٢٠١٠م إذ بلغت ١٣%.[88]

ويعتبر هذا المستوى بالرغم من أنه مماثل للمعدلات التي تشهدها بعض الدول المتقدمة مرتفعاً، إن الهجرة الداخلية زادت من معدلات البطالة في الحضر وقللت هذه النسبة في الريف إلا أنها فاقمت مشكلة البطالة، لكن المؤشر الأبرز هو ارتفاع نسبة البطالة بين المتعلمين وتراجعها بين الأميين،[89] والجدول التالي يبين تطور التوزيع النسبي للعاطلين عن العمل في الفترة من عام ٢٠٠٠ وحتى عام ٢٠٠٥م (المصدر بنك البيانات – البنك الدولي).

---

88 بنك البيانات العالمي، (الأعوام٢٠٠٠- ٢٠١٠م)، مرجع سابق.

89 منظمة العمل العربية. (١٩٨٧م). التشغيل والبطالة في تونس في ضوء نتائج التعداد العام للسكان لسنة ١٩٨٤م. المؤسسة العربية للتشغيل. طنجة، المغرب ، ص٦٣

الجدول رقم (٢)

مؤشرات للوضع الاقتصادي في تونس خلال فترة الدراسة (من عام ٢٠٠٠- ٢٠١٠م)

المؤشر	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
إجمالي نسبة التشغيل إلى عدد السكان، ١٥ عاماً فأكثر (%)	40.1	40.2	39.8	40	40	39.6	39.8	40.1	40.2	40.4	40.7
الأسعار القياسية للسلع الاستهلاكية (٢٠٠٥ = ١٠٠)	87.9	89.65	92.09	94.6	98.0	100	104.5	108.1	113.4	117.4	122.6
التضخم، الأسعار التي يدفعها المستهلكون (% سنويا)	2.96	1.98	2.7	2.7	3.6	2.02	4.5	3.4	4.9	3.5	4.4
العاملون في الصناعة (% من إجمالي المشتغلين)						32.3	32.1	32.5	33.1	31.9	33
العاملون في الزراعة (% من إجمالي المشتغلين)						18.7	19.3	18.5	17.9	18.3	17.7
العاملون في الخدمات (% من إجمالي المشتغلين)						49	48.6	49	49	49.8	49.3
القوى العاملة، إجمالي	3186442	3244285	3301774	3340984	3396159	3441125	3519947	3594778	3676336	3749458	3827350
المؤشر العددي للفقر عند خط الفقر الوطني (% من السكان)	32.4					23.3					15.5
بطالة، إجمالي (% من إجمالي القوى العاملة)	15.7	15.1	15.3	14.5	13.9	12.9	12.5	12.4	12.4	13.3	13
بطالة، إجمالي الشباب (% من إجمالي القوى العاملة من الشريحة العمرية ١٥-٢٤ عاماً)						30.7					

* بتصرف تقريب النسب، المصدر: البنك الدولي -بنك البيانات العالمي:
http://databank.albankaldawli.org/data/views/reports/tableview.aspx?isshared=true&ispopular=country&pid=16#

الجدول رقم (٣)

نسبة العاطلين المئوية حسب المستوى التعليمي في تونس من إجمالي العاطلين عن العمل[٩٠]

العام / المستوى التعليمي	2000	2001	2002	2003	2004	2005
العاطلون الحاصلون على التعليم الابتدائي (% من مجموع العاطلين)	45.6	47	44.5	44.1	42.3	41.4
العاطلون الحاصلون على التعليم الثانوي (% من مجموع العاطلين)	37.5	35.9	35	35.7	36.3	37.7
العاطلون الحاصلون على التعليم العالي (% من مجموع العاطلين)	6.6	6.7	8	9	8.6	13.6

وتعكس هذه النسبة تغييراً كبيراً في تركيبة العاطلين عن العمل، وبروز ظاهرة البطالة بين المتعلمين، أما انخفاض هذه الظاهرة بين الأميين فيرجع إلى تقلص حجم الأميين بين السكان وزيادة حجم المتعلمين نتيجة الاهتمام بالتعليم خلال العقود الثلاثة الأولى من استقلال تونس وحتى ما قبل الثورة. [٩١]

وقد أفادت دراسة مولها البنك الدولي عن بطالة حاملي الشهادات العليا التونسيين أنها ارتفعت إلى أكثر من ٧٠ في المئة في صفوف الفنيين المهرة وأكثر من ٣١ في المئة بين المهندسين الزراعيين. وبينت نتائج دراسة ثانية مولها الاتحاد الأوروبي في إطار مشروع «الإدماج المهني لحاملي الشهادات العليا التونسيين في التعليم الزراعي» اعتماداً على عينة ضمت ٣١٨ مهندساً وفنياً تخرجوا بين ٢٠٠٠ و٢٠٠٥ وتبين أن ٢٢ في المئة منهم وجدوا عملاً فيما شارك ١٢ في المئة في دورات تأهيل مهني، واستطاع ٥ في المئة إقامة مشاريع خاصة، وبقيت الغالبية وتمثل ٦١ في المئة من دون شغل واعتبرت أوساط حكومية في ذلك الوقت تلك الظواهر عادية وأكدت أن البطالة لا تزال «تحت السيطرة»، إذ تراوح بين ١٥ و١٧ في المئة.[٩٢]

90 البنك الدولي. (الأعوام٢٠٠٠- ٢٠٠٥م)، مرجع سابق.
91 منظمة العمل العربية، مرجع سابق، ص٦٨
92 موقع الفجر نيوز، ٢٠٠٩/٨/٣١، http://www.turess.com/alfajrnews

لقد كان متوسط معدل النمو السنوي للقوى العاملة التونسية في مرحلة ما بعد التعليم الثانوي أكثر من ٩ في المئة، مقارنةً بمعدل نمو سلبي قدره ٢ في المئة للذين لا يتوفّر لهم أي نوع من التعليم .ونتيجةً لذلك، فإن حصة الباحثين عن العمل من ذوي التعليم العالي ارتفعت من20 في المئة عام ٢٠٠٠ إلى أكثر من ٥٥ في المئة بحلول نهاية عام ٢٠٠٩. ولم يترافق هذا التغيير الجوهري في مؤهلات الداخلين الجدد إلى سوق العمل في تونس مع تطوّر مماثل في الطلب على اليد العاملة. وبشكل عام، استمرّت القطاعات ذاتها في توليد فرص العمل. هكذا أصبحت بطالة الخريجين الجامعيين،هذا المرض المتفشّي في معظم البلدان العربية، مستشرياً في تونس أيضاً، فالبطالة التي تصيب ١٤ في المئة من قوّة العمل باتت تضرب ربع الشبّان الذين هم دون الـ٢٥ من العمر، وهي تتراوح ما بين ٣٠ و٣٥ في المئة في أوساط الشبان الجامعيين. وبقي حتى قيام ثورة تونس المعاصرة أكثر من ٢٥ ألف متخرّج من أفواج ما قبل العام ٢٠٠٥ يفتّشون عن فرصة العمل الأولى لهم.[٩٣]

وقد زاد ضغط البطالة كثيراً في السنوات الأخيرة خاصة أن هناك عوامل أساسية تفاقم المشكلة:

- ارتفاع حجم رؤساء العائلات العاطلين عن العمل، ومنهم عدد كبير يقطنون بالوسط الريفي، وهذه الظاهرة تحمل أبعاداً اجتماعية خطيرة.
- تطور تركيبة العائلة التونسية المتميز بتراجع التضامن بين أفرادها بحيث أصبحت العائلة لا تتكفل بالشبان العاطلين عن العمل كما كان الشأن خلال الستينات والسبعينات. ولقد أبرز بحث أجري سنة ١٩٧٨ م أن ٨٣% من العاطلين عن العمل في المدن ينتمون إلى عائلات متواضعة الموارد أو معدومة الدخل كأن يكون رئيسها عامل بسيط(٣٦%) أو عاطلاً عن العمل (٥،١٨%) أو غير ناشط اقتصادياً بالمرة (٧،٢٧%).

---

[93] المدني، توفيق. ظاهرة البطالة في تونس. موقع نواة: http://nawaat.org/portail/2012/01/23

• تطور نوعية البطالة إذ أنها أصبحت تمس أكثر فأكثر شباناً حاصلين على شهادات التعليم الثـانوي أو العـالي ولا يمكـن تفـسير وضـعيتهم كعـاطلين إلا بقـصور فـرص التـشغيل المتاحة.[٩٤]

ويرى بعض المحللين أن الأسباب الحقيقية التي أدّت إلى زيادة معدلات البطالة في صفوف الشباب المتعلم والجامعين بأن تمّ سحب آليّة التصفية بين الابتدائي والثانوي، ثم جرى تسهيل الحصول على الشهادة الثانوية من خلال رفع معدّل العلامات الثانوية بنسبة ٢٥ في المئة. النتيجة: «في العام ٢٠١٠، حتّى لو كان نصف الطلاب لم يحصل على المعدّل في امتحانات الشهادة، فإنّ نسبة النجاح قد وصلت إلى ٧٠ في المئة»، مقابل ٣٥ في المئة خلال الثمانينات. ويقول هؤلاء الاختصاصيون: «بين ٢٠٠٨ و٢٠١٠، كان يصل إلى سوق العمل سنوياً ما يقارب الـ٧٥ ألف حاملٍ لشهادة تعليم عالي، قياساً مع الثمانية آلاف فقط في الثمانينات». وإذ حيّت التقارير الرسمية هذه النزعة الدراسيّة كبرهانٍ على الديناميّة، فإنّها في الواقع أجّلت لبضع سنوات عقبة التشغيل.وبين ٢٠٠٠ و٢٠٠٨، جاءت نسب النموّ الاقتصادي السنويّ بين ٤ و٥ في المئة. وانعكست صورة البلد المزدهر من خلال السياحة التي تؤمّن ٨ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي (الزراعة ١٠ في المئة، الصناعة ٣٥ بالمئة، والخدمات ٥٤ بالمئة). لكنّ هذه الصحة الجيّدة تحجب فروقات هامة. فوفق دراسة أنجزتها مؤسسة «كارنيغي»، وصلت بطالة من هم بين ١٥ و٢٩ عاماً إلى ٣١.٢ في المئة عام ٢٠٠٨، بينما قاربت بطالة حملة الشهادات الشباب ٢٢ في المئة (مقابل معدّلٍ وطني يصل إلى ١٤ في المئة) للعام نفسه٢٠٠٨م. وحوالي ثلاثة أرباع العاطلين عن العمل لا يتجاوزون الثلاثين من العمر... في نظر بعض الأخصائيين، إن نموّاً بمعدل ٨ في المئة هو وحده الكفيل بإيجاد فرص عملٍ لجميع هؤلاء الطلاّب. وفي وثيقةٍ حديثة (بعد قيام الثورة المعاصرة) صادرة عن

[94] منظمة العمل العربية، مرجع سابق، ص ٦٩

الاتحاد العام للشغل حول أوضاع محافظة سيدي بوزيد، ما تزال نسبة الأميّة تصل هناك إلى ٦٠ في المئة، بينما تجاوز نسبة النجاح في الشهادة الثانوية... ٩٥ في المئة.[95]

ورغم هذه الأرقام إلا أن بعض الاقتصاديين التونسيين كان في ظل النظام السابق يرى بأن الدولة التونسية كان لها الدور الرائد في الحد من مشكلتي البطالة والفقر فمنهم من يقول: إن آليات التدخل الحكومي خلال القرن الماضي قد أفضت إلى تخفيض نسبة الفقر من ٧٥% غداة الاستقلال (١٩٥٦) إلى حوالي ٦% في عام ٢٠٠٠م.[96]

ولهذا كانت الإصلاحات الهيكلية والنمو شرط أساسي لمكافحة الفقر والبطالة، ومن هذه الإصلاحات تحرير الأسعار عند الإنتاج والتوزيع وتطوير الإطار التشريعي والمؤسساتي، وإصلاح النظام الجبائي والجهاز البنكي والمالي ونظام الحوافز، وتحرير التجارة الخارجية وإقرار التحرير الجاري للدينار التونسي، وإحداث سوق للصرف، وإصلاح أنظمة التربية والتنظيم المهني وغيرها..

- تحقيق معدّل نمو مرتفع خلال سنوات حكم زين العابدين بن علي
- التحكم بالتضخم وتدعيم القدرة التنافسية وتأمين سلامة الموازنات العامة والقدرة الشرائية.
- إحداث فرص عمل من قبل الحكومة على مدى حكم النظام السابق وإقرار برامج متعددة لزيادة الأجور.
- تحسين مستويات معيشة المواطنين في مختلف مناطق البلاد حيث ارتفعت نسبة الكهرباء في الوسط الريفي إلى ٨٣% في أواخر التسعينيات من القرن الماضي.[97]

إلا أن نسبة التضخم – التي يدعي بعض المحللين المؤيدين للنظام أن الدولة سيطرت عليها– لم تنخفض عبر السنوات العشر الأخيرة قبيل الثورة فقد استمرت بالارتفاع عبر السنوات، ففي

95 المدني، توفيق، مرجع سابق.
96 العايب، منجي، مرجع سابق، ص١٦٠
97 العايب، منجي، مرجع سابق، ص١٦١-١٦٢

عام ٢٠٠٠ كانت نسبة التضخم في تونس تصل إلى ٢.٩٦% بينما أصبحت في عام ٢٠٠٤ ٣.٦% وأخيراً أصبحت عام ٢٠١٠م ما يقارب من ٤.٤%.[98]

أما على صعيد التشغيل والحد من البطالة فيرى هؤلاء المحللين أن تدخل الدولة التونسية كان في عدة جوانب:

- الحوافز للتشجيع على الاستثمار وإحداث فرص عمل.

- إحداث آليات للإدماج أو العمل للحساب الخاص، إقرار برامج لتشغيل بعض الفئات صعبة الإدماج.

- تنظيم حملة وطنية لتشغيل حاملي الشهادات عبر تهيئة أدوات إنتاج ونشر المعلومات الخاصة بالتشغيل، من خلال مرصد وكني للتكوين والتشغيل يتولى القيام بدراسات وبحوث ميدانية بصفة دورية حول تطورات سوق العمل.

- وضع آليات لتمويل الاستثمار، والحث على خلق فرص العمل، كصندوق النهوض باللامركزية الصناعية الذي يتدخّل خاصة عبر إسناد منح استثمار لفائدة مشاريع متوسطة الحجم تساوي ١٠% من كلفة المشروع، وتغطية مصاريف الدراسات إلى حدود ٧٠%، وتحمّل الدولة لثلث تكلفة اقتناء الأراضي وإسناد قروض بشروط ميسّرة. وكذلك الشأن بالنسبة للصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والمهن الصغرى، الذي يتدخل بصيغ مماثلة لكن لفائدة المشاريع الصغرى والحرفية تصل إلى حدود ٥٠ ألف دينار كسقف للاستثمار.وقد توّجت هذه الجهود بعدها بإنشاء البنك التونسي للتضامن الذي جاء لاستكمال هذه المنظومة وذلك عبر منح قروض إلى أصحاب المشايع الصغرى دون ضمانات ماديّة، واستبدال هذه الضمانات بجدّية الباحثين عن عمل، وجدوى المشروع ذاته.[99]

---

[98] بنك البيانات العالمي. (الأعوام٢٠٠٠- ٢٠١٠م)، مرجع سابق.
[99] العايب، منجي، مرجع سابق، ص١٦٢-١٦٣

إلا أن المتابع لنسبة العاملين في الصناعة يجد أن هذه النسبة بقيت كما هي وعلى مدار السنوات الخمس الأخيرة التي سبقت الثورة، لقد كانت نسبة العاملين في الصناعة في عام ٢٠٠٥ ما يقارب ٣٢.٣% من إجمالي المشتغلين في تونس، بينما لم تزد هذه النسبة عن ٣٣% في عام ٢٠١٠م، وهذا يدل على أن جهود الدولة لم تكن كافيه للنهوض بهذا القطاع.[100]

وقد زادت انعكاسات الأزمة العالمية على الاقتصاد التونسي من حدة المشكل حيث أقفلت مصانع كثيرة أبوابها وأحالت العاملين على البطالة. إذ ضربت الأزمة مصانع منسوجات في مدينتي المنستير وقصر هلال ومصانع لإنتاج المُكونات الميكانيكية والكهربائية للسيارات في العاصمة ومحافظات داخلية. وكان التونسيون يأملون في أن تمتص المشاريع الاستثمارية الخليجية قسماً مهماً من المقبلين على سوق العمل اعتباراً من عام ٢٠٠٩، إلا أن تعثر انطلاق تلك المشاريع أرجأ تشغيل آلاف العمال والكوادر الذين سجلوا أسماءهم في مكاتب تلك المجموعات. ومن جهة أخرى شكل تزايد محاولات الهجرة غير الشرعية في صفوف الشباب مؤشراً قوياً على انسداد آفاق التشغيل.[101]

أما في القطاع الزراعي وكما أورد بعض المختصين عن برنامج التنمية الريفية المندمجة، الذي كان هدفه مقاومة الفقر والبطالة وتحسين مستوى المعيشة للفئات الضعيفة في الوسط الريفي، وكان من نتائج ذلك أن تضاعف عدد العاملين في الزراعات المروية خمس مرات وارتفاع معدّل دخل المنتفعين بنسبة ١١٤% خلال عقد التسعينات من القرن الماضي.[102]

وهنا أيضاً تشير إحصائيات البنك الدولي بأن العاملين بالزراعة كنسبة من مجمل المشتغلين في تونس لا يتجاوزون ١٨.٧% في عام ٢٠٠٥ بينما انخفضت هذه النسبة في عام

100 بنك البيانات العالمي. (الأعوام٢٠٠٥- ٢٠١٠م)، مرجع سابق.
101 موقع الفجر نيوز. ٢٠٠٩/٨/٣١، مرجع سابق.
102 العايب، منجي، مرجع سابق، ص١٦٥

٢٠١٠م لتصل النسبة إلى ١٧.٧% وهذا مؤشر أيضاً يدل على أن سياسات الدولة التونسية لم تكن ذات كفاءة في زيادة العمل في الزراعة بل على العكس كان القطاع الزراعي –وعبر السنوات التي سبقت الثورة التونسية المعاصرة – تنخفض إنتاجيته واستيعابه للعمالة التونسية تدريجياً.[١٠٣]

كما كان الدور الموازي لبرنامج التنمية الحضرية المندمجة، والذي استهدف ساكني الأحياء الشعبية في المدن. والذي كان يهدف إلى إدخال ديناميكية تنموية بقصد إدماج هذه الأحياء في الدورة الاقتصادية، وذلك عن طريق إنشاء نشاطات منتجة وموارد رزق إضافية، وتحسين الكفاءات المهنية لطالبي العمل، وتوفير التجهيزات الجماعية مع تنشيط الحياة الاجتماعية في المناطق المستهدفة. **أما المعالجة الاجتماعية للفقر والبطالة** فقد كان لها نصيبها إلى جانب إعطاء الأولوية للمعالجة الاقتصادية لقضايا الفقر والبطالة، باعتبارها الوسيلة المثلى للإدماج والنهوض بأوضاع الأفراد والفئات الهشة من المجتمع، وهنا اعتمدت الإستراتيجية المتوخاة على شبكةٍ للوقاية الاجتماعية تتضمن إلى جانب الرعاية الصحية والتربية والتكوين والسكن الاجتماعي، التكفل بالفئات ذات الاحتياجات الخاصة والفئات الاجتماعية الغير قادرة على العمل كالمعاقين والمسنين وفاقدي الإعالة. وكان من أهمها صندوق النهوض بالمسكن لصالح المستأجرين وصندوق التضامن الوطني أو ما يسمى ب(٢٦/٢٦) نسبة إلى رقم حساب الصندوق الجاري بالخزينة، ليتولى التدخل في المناطق والتجمعات السكنية المنعزلة والمفتقرة لأبسط المرافق الأساسية بحيث يمول مشاريع البنية الأساسية، إضافة إلى مشاريع تنموية صغرى في المناطق المفتقرة للمرافق الضرورية مثل ماء الشرب والكهرباء والمسكن اللائق والطرق والمراكز الصحية والمدارس.[104]

ويؤيد نجاح هذه الإجراءات البيانات الرسمية للبنك الدولي تشير إلى أن المؤشر العددي للفقر عند خط الفقر الوطني قد انخفض من ٣٢.٤% عام ٢٠٠٠ إلى ٢٣.٣% في عام ٢٠٠٥

[103] بنك البيانات العالمي. (الأعوام٢٠٠٥- ٢٠١٠م)، مرجع سابق.
[104] العايب، منجي، مرجع سابق، ص ١٦٦-١٧٠

بينما وصل إلى ١٥.٥% في عام ٢٠١٠م. لكن هذه النسبة تختلف عندما تقاس النسبة المئوية للسكان تبعاً لمن يعيشون على أقل من دولارين أمريكيين في اليوم حيث بلغت هذه النسبة وتبعاً للبنك الدولي عام ٢٠٠٥ ما نسبته ٨.١% من السكان بينما بلغت عام ٢٠١٠ نسبة ٤.٣% من إجمالي السكان، أما إذا ما قورنت هذه النسب بنسبة السكان الذين يعيشون بأقل من ١.٢٥ دولار في اليوم فإن النسبة تكاد تنعدم حيث تصل إلى ١.٤ % من إجمالي السكان عام ٢٠٠٥ ونسبة أقل تبلغ ١.١% من إجمالي السكان عام ٢٠١٠ م في تونس.[105]

وفي إحدى المجلات التي تكتب باللغة الإنجليزية والتي تسمى (Investintunisia) جاء المسح الميداني الذي يستند على عينة من 13،400 أسرة يمثلون جميع الفئات المهنية الاجتماعية، يدل على أن الطبقة الوسطى تشكل81.1 ٪ من السكان في عام ٢٠٠٥، مقارنة مع77.6 ٪ في عام ٢٠٠٠م.

وجاء أيضاً خلال هذا المسح ووفقا لمسح وطني بشأن إنفاق الأسر المعيشية والاستهلاك ومستويات المعيشة في عام ٢٠٠٥، النتائج التي أدلى بها العامة في نهاية يوليو تموز في تونس، انخفاض معدل الفقر في تونس، وبحسب خط بالنسبة للمعايير الدولية السائدة، من ٤.٢٪ في عام ٢٠٠٠ إلى3.8 ٪ في عام ٢٠٠٥م.[106]

لكن الأرقام التي يفترضها النظام السابق في تونس لا تعبر عن واقع الحال سواءً في حالة الفقر أو البطالة، كما أن هناك تبايناً شديداً في البطالة بين مناطق تونس الجغرافية حسب الإحصاءات الرسمية. وتتسم البطالة في تونس بطول فترتها الزمنية، حيث تبلغ نسبة العاطلين الذين يمكثون في حالة بطالة أكثر من سنتين ٩،٤٠%، وهي بطالة هيكلية ناتجة عن المنظومة الاقتصادية للبلاد.

[105] البنك الدولي، http://data.albankaldawli.org/indicator/SI.POV.NAHC/countries/TN?display=graph
[106] من مجلة http://www.investintunisia.tn/document/345.pdf ، ص٢

ورغم نسب البطالة المرتفعة ضمن الإحصاءات الرسمية للدولة إلا أن هناك من يفسر حتى ارتفاع هذه النسب بكون التعداد العام للسكان لا يعطي صورة كافية عن البطالة، وبالتحديد الذين يمارسون ضغطاً حقيقياً على سوق العمل. فيرى البعض أن التعداد يعتبر كل شخص لم يتعاط عملاً خلال الأسبوع الذي سبق التعداد عاطلاً عن العمل، سواءً كان السبب صحياً أو أنه يبحث عن عمل بأجر. وهنا أورد هؤلاء المحللين عدة ملاحظات على التعداد الذي يزيد من نسبة البطالة – بوجهة نظرهم – ومن هذه الملاحظات: [107]

- لا يسمح أسلوب جمع البيانات في التعداد بتسجيل إجابة تلقائية للمستجوب، ويمكن لهذا الأخير أن يراوغ العداد وأن يدّعي بأنه عاطل عن العمل، وهو يرمي من وراء ذلك – وربما من غير قصد – تحقيق بعض المكاسب الإضافية (البحث عن عمل إضافي، طلب مساعدة اجتماعية...) وتكون إجابته في هذه الحالة مضللة أو غير كافية للتعرف عن واقع البطالة الحقيقية.
- في الأوساط الريفية. تفقد المعايير المعتمدة من التعداد معانيها وخاصة فيما يتعلق بالبطالة، ذلك أنه يسود في الأوساط الريفية اقتصاد الكفاف. لا توفر الفلاحة فرص عمل ولا مورد عيش كافٍ طوال السنة، ولذلك يلاحظ أن نسبة كبيرة من سكان الأرياف يبحثون بصفة مستمرة عن عمل إضافي. وبالتالي فإن البيانات التي يدلون بها أمام العدادين قد تشوبها بعض النواقص خاصةً إذا أجري التعداد في فترة تراجع الأنشطة الفلاحية.ولذلك تعبر تلك المعلومات عن نقص التشغيل أكثر من تعبيرها عن بطالة مكشوفة.
- من المؤكد أن جزءاً من الذين صرحوا بأنهم بدون عمل في فترة التعداد هم في الحقيقة في حالة بطالة مؤقتة لا تثير على المدى القصير مشاكل دخل، بالإضافة إلى قدرة العمالة

[107] منظمة العمل العربية، مرجع سابق، ص ٥٦-٥٨

العادية على التحرك أو الانتقال من قطاع اقتصادي إلى آخر وخاصة قطاع البناء، إذ تعود عدد من العمال الزراعيين على التنقل إلى المدينة خارج مواسم الفلاحة للعمل في نشاط البناء.

- وأخيراً فيما يتعلق بعمل المرأة، فإن حجم البطالة يرتفع بصفة طبيعية حسب فرص العمل المتاحة والمستوى التعليمي والرغبة في التحرر الناتجة عن السياسة المتوخاة في هذا الميدان منذ الاستقلال. وتعبر بطالة المرأة عن طموحها للتحرر والخروج من المنازل، أكثر منه عن ضغط حقيقي على سوق العمل.

وهنا وعلى صعيد عمل المرأة جاء في العدد الثالث الصادر عن جامعة الدول العربية عام٢٠١١ حول الأرقام والمؤشرات الخاصة بالدول العربية أن معدل البطالة بين الإناث (أكثر من ١٥ عاماً) بلغ ١٨.٩% في عام ٢٠١٠ م، بينما كانت نسبة البطالة عند الذكور لا تتعدى ١٠.٩% وبالتالي بلغ متوسط البطالة الإجمالي ١٣% في نفس العام (٢٠١٠م) في تونس.[١٠٨]
وهكذا نرى أن الأسباب الكامنة وراء إشكالية البطالة في الاقتصاد التونسي تتمثل أساساً في انعدام توافر الشغل للمرة الأولى والهجرة الخارجية والداخلية وعدم الاكتراث أو عدم الجهر بحالة العاطلين.[١٠٩]

بيد أن نظام بن علي المنهار تجاهل وصول معدلات البطالة بين الشباب الذي يحمل شهادات جامعية، وسوء الأوضاع الاقتصادية في المحافظات المحرومة والمهمشة في الوسط الغربي والجنوب،وتحوّل الفوارق الطبقية بين الأغنياء والفقراء إلى هوة سحيقة تطول كل مناحي الحياة، وأهمل أهمية العدالة الاجتماعية كمسألة سياسية أساسية لا يجوز التهاون فيها، واعتمد على

---
[108] جامعة الدول العربية .(٢٠١١م). الدول العربية في أرقام ومؤشرات، العدد ٣، ص ٣٢
[109] العموص، عبد الفتاح.(١٩٩٧م). التشغيل بالقطاع غير المنظم في تونس، منظمة العمل العربية، ص ٥٧- ٦٨

السياسات الليبرالية من دون ضوابط ومن دون التفات كافٍ إلى قضايا توزيع الثروة والبطالة والأمية والفقر الخ...و لم يفعل وزراؤه الكثير للتعامل مع هذه الأزمات. وحين بدأت الانتفاضة الشعبية بعد حادثة محمد بوعزيزي – حين أحرق نفسه في ٢٠١٠/١٢/١٧م– واجهتها الآلة البوليسية بالرصاص،وهراوات الأمن الرسمي وغير الرسمي،الأمر الذي قاد إلى اتساع نطاق الانتفاضة وتحولها إلى ثورة شعبية بكل المقاييس حتى الأيام الأخيرة قبل سقوط النظام وهروب ابن علي. لقد اندلعت الحركة الاحتجاجية التونسية بسبب،ارتفاع أسعار الغذاء، وزيادة الفقر،وارتفاع متوسط معدل البطالة للفئة العمرية من ١٥ إلى ٢٤ سنة في تونس إلى نحو ٣٥ في المائة، مقابل متوسط معدل عالمي ١٤.٤ في المائة، وتجاهل الدولة البوليسية التونسية هذه المشكلات ذات الطابع التنموي والاجتماعي، تأثيراتها الأمنية والسياسية.. فالبطالة تتجاوز آثارها بكثير الشق الاقتصادي والاجتماعي،لأنها إذا كانت تعنى بالأساس تعطيل قوة بشرية في سن العطاء، وهم فئة الشباب الجامعي، القادرة على إحداث التنمية والتقدم والدفع ببلدانها إلى الأمام؛ فإنها تشكل تربة خصبة للثورة الاجتماعية والسياسية. [١١٠]

إن القوة التي لعبت دور المحرك الرئيس في هذه الحركة الاحتجاجية وفي قيادتها، حتى سقوط نظام الرئيس بن علي،هي الحركة الشبابية –أي تلك الفئة الاجتماعية المتكونة من طلاب الجامعات والخريجين الجامعيين العاطلين عن العمل، بسبب البطالة الضاغطة التي يعاني منها الآلاف من الشباب ذوي المؤهلات العلمية، وتعاظم الإحساس بالظلم الاجتماعي الناجم من حالة الفساد التي عرفتها تونس واستئثار حفنة قليلة من المستفيدين من نظام بن علي البوليسي بجزء هام

[110] المدني، توفيق، مرجع سابق.

من الاقتصاد الوطني في قطاعات متنوّعة مثل البنوك والصناعة والعقارات. فهذه الفئة الاجتماعية وليدة النظام التونسي، ووليدة عجزه في آن معاً.[111]

[111] المدني، توفيق، مرجع سابق.

المبحث الثالث

الفقر والبطالة في ليبيا

إن معظم الدراسات التي رجع إليها الباحث تبين حجم مشكلة البطالة في ليبيا والتي تنافي واقع البلد الغني من حيث الموارد، إلا أن هذه الدراسات لم تشر إلى انتشار الفقر في ليبيا – على الأقل ضمن التعريفات التي تبين مستوى الفقر المدقع – ولذلك ستنصب الدراسة على معرفة حالة البطالة في ليبيا في فترة حكم معمر القذافي للبلاد والتي انتهت بثورة شعبية عارمة أزاحته عن الحكم وجاءت بعهد جديد تماماً منقطع الصلة بهذه الحقبة التاريخية من تاريخ ليبيا.

لقد أشارت العديد من الدراسات إلى أن مستوى البطالة في ليبيا كان مرتفعاً جداً مقارنة بعدد سكانها من جهة وبمواردها الغنية من جهة أخرى، ففي تقرير البطالة الصادر عن الإسكوا التابعة إلى منظمة الأمم المتحدة، والذي يشير إلى أن أعلى زيادة في نسبة البطالة في العالم بين عامي ٢٠٠٢–٢٠٠٧ كان في شمال أفريقيا (والذي يشمل كلاً من تونس ومصر وليبيا) حيث كان تراجع النقاط بالنسبة المئوية إلى ٢.٩% وهي أعلى نسبة بين دول العالم، بينما يشير الجدول نفسه إلى أن المعدل السنوي لنمو القوى العاملة لبلدان شمال أفريقيا قد بلغ بين عامي ١٩٩٧–٢٠٠٧ إلى متوسط ٣.٣%. [١١٢]

إن هذه النسبة المرتفعة من البطالة كانت كمتوسط لدول شمال أفريقيا، لكن المثير للاهتمام هو أن هذه النسبة لا تعكس حقيقة الوضع الليبي قبيل الثورة الشعبية على نظام القذافي، فالدراسات الرسمية التابعة للدولة الليبية آنذاك وغير الحكومية جميعها تؤكد على ارتفاع نسبة البطالة وإن اختلفت حول مقدارها.

---

112 International Labour Office, *Global Employment Trends*, table 3: Labour market indicators, world and regions, January 2008.

لقد كشفت البيانات والأرقام التي نشرت في عام ٢٠٠٩ في ليبيا حول البطالة والتي وصلت إلى ٢٠.٧% ونقلتها بعض وسائل الأعلام العربية ووكالات الأنباء،عن حجم وضخامة هذه الظاهرة، مما يثير الكثير من المخاوف والقلق على مستقبل السلم الاجتماعي في البلاد في السنوات القادمة. وبهذا المعدل تكون البطالة في ليبيا هي الأعلى في تلك الفترة (٢٠٠٩م) بين دول المغرب العربي الخمس البالغ مجموع سكانها ٨٠ مليون نسمة، حيث تتراوح نسبة البطالة في الدول الأربعة الأخرى من ٩% إلى ١٥% وفقا للأرقام الرسمية. وبلغ عدد الليبيين المشتغلين بالفعل ما مجموعة ١.٣ مليون أي يشكل نسبة قدره ٧٩.٢٦% من إجمالي السكان الليبيين العاملين اقتصاديا،وبذلك يصبح معدل البطالة بين أفراد قوة العمل الليبية يقدر بنحو ٢٠.٧٤%.[١١٣]

ويلاحظ من خلال هذه البيانات أن نسبة البطالة ترتفع بين الذكور إلى نحو ٢١.٥٥% وتنخفض بين الإناث إلى حوالي ١٨.٧١%، كما أن نسبة الإناث في التعليم العالي وصلت إلى ١٢.٨٨ % في حين أن نسبة الذكور هي في حدود ١٠.٣٧%، بالإضافة إلى أن نسبة التسرب من التعليم بين الذكور أعلى من نسبة التسرب لدى الإناث. وأوضحت الأرقام التي نشرت حول البطالة، أن أكثر من ١٦% من أجمالي عدد الأسر الليبية والبالغة ٨٨٦.٩٧٨ ألف أسرة، لا يكسب أفرادها دخلا مستقر في حين أن ٤٣.٣% من الأسر لديهم شخص واحد يعمل، وان ٢٦% يوجد بها شخصان يكسبان أجرا ثابتا، علما بان متوسط حجم الأسرة هو ٦.٥٩ أي نحو ٧ أفراد. كما أشارت هذه المعلومات إلى أن هناك أكثر من ٣٣ ألف أسرة ليبية تعيش في ظروف سكن غير صحي.[١١٤]

[113] عبد الكريم، موسى.موقع: ليبيا المستقبل http://archive.libya-al-mostakbal.org/Articles0509/mosa_abdalkareem_260509.html ٢٠٠٩/٥/٢٩
[114] عبد الكريم، موسى، مرجع سابق

إن نسبة القوى العاملة من الذكور في ليبيا ٧٦.٨% ومن الإناث ٣٠.١% (من النسبة المئوية لأعمار ١٥ عاماً فما فوق) لعام ٢٠١١م.[115]

ورغم ذلك وفي أرقام ومؤشرات جامعة الدول العربية جاءت نسب البطالة لعام ٢٠١٠م متباينة أيضاً بين نسبة بطالة الإناث التي بلغت ١٧.٢% بينما كانت نسبة بطالة الذكور ١١.٨% وكان إجمالي البطالة في ليبيا لعام ٢٠١٠م يصل إلى ٢٠%. [116]

أما تقارير البنك الدولي حول الفقر في ليبيا فلم تكن هناك أي معلومات عن السنوات الماضية فيما إذا كانت هناك نسب تقع تحت خط الفقر الوطني ولا حتى إذا ما كان هناك أناس يعيشون بأقل من دولارين في اليوم الواحد في ليبيا كما ورد في الجدول رقم (٤).[117]

[115] الأمم المتحدة .(٢٠١٣ م). تقرير التنمية البشرية. ص ١٦٩،من موقعها: http://hdr.undp.org.
[116] جامعة الدول العربية . (٢٠١١م). الدول العربية في أرقام ومؤشرات. العدد ٣، ص٧٦
[117] البنك الدولي
http://data.albankaldawli.org/indicator/SI.POV.2DAY/countries/LY-XQ-XT?display=graph

الجدول رقم (٤)

مؤشرات للوضع الاقتصادي في ليبيا خلال فترة الدراسة (من عام ٢٠٠٠– ٢٠١٠م)

المؤشر	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
إجمالي نسبة التشغيل إلى عدد السكان، ١٥ عاماً فأكثر (%)	46.2	46.6	47.1	47.8	48.1	48.5	48.8	49.1	49.4	49.4	49.5
الأسعار القياسية للسلع الاستهلاكية (٢٠٠٥ = ١٠٠)	123.8	112.9	101.8	99.6	97.4	100	101.5	107.8	119	122	125
التضخم، الأسعار التي يدفعها المستهلكون (% سنويا)	-2.9	-8.8	-9.8	-2.2	-2.2	2.7	1.5	6.3	10.4	2.5	2.5
العاملون في الصناعة (% من إجمالي المشتغلين)											
العاملون في الزراعة (% من إجمالي المشتغلين)											
العاملون في الخدمات (% من إجمالي المشتغلين)											
القوى العاملة، إجمالي	1801054	1872069	1943603	2005730	2067876	2127433	2189599	2253432	2306727	2352625	2379116
المؤشر العددي للفقر عند خط الفقر الوطني (% من السكان)											
بطالة، إجمالي (% من إجمالي القوى العاملة)											
بطالة، إجمالي الشباب(% من إجمالي القوى العاملة الشريحة العمرية ١٥-٢٤ عاماً)											

* بتصرف تقريب النسب

المصدر: البنك الدولي –بنك البيانات العالمي: http://databank.albankaldawli.org/data/views/reports/tableview.aspx?isshared=true&ispopular=country&pid=16#

لكن العديد من الخبراء الاقتصاديين الموالين للنظام في ذلك الوقت قللوا من مصداقية هذه النسب إلا أنهم لم يستطيعوا إنكار ارتفاع نسب البطالة تلك، فقد شكك بدوره أستاذ الاقتصاد بجامعة قاريونس أحمد الشريف خلال حديث للجزيرة نت عام ٢٠٠٩ في البيانات المتداولة حول معدلات البطالة وعدد السكان، مشيراً إلى عدم امتلاك البنك الدولي والمؤسسات الدولية بيانات دقيقة عن الجماهيرية. ويعتبر هؤلاء المحللين أن البطالة في ليبيا لا بد أن تكون أقل مما هو مشاع، مشيرا إلى عدة اعتبارات منها أن التعداد السكاني قليل في ظل اتساع الرقعة الجغرافية ووفرة الموارد.[١١٨]

إن جميع محاولات التقليل من وطأة البطالة على الشعب الليبي لم تجدِ نفعاً فمعدلات البطالة أخذت بازدياد إلى حد أصبحت مشكلة طافية على السطح، فبعد أن كانت رويترز والجزيرة قد نشرت تقريراً عام ٢٠٠٥ حول معدل البطالة في ليبيا والذي تجاوز ذلك الوقت ١٥% وفقاً لبعض الإحصائيات، والذي عزت فيه جهات حكومية سبب هذا الارتفاع في هذه النسبة إلى توافد العمالة الأجنبية والتي زاحمت العمالة الليبية، والتي حاولت وضع إجراءات صارمة بحق العمالة الوافدة، كمحاولة للحد من نسبة البطالة بين الليبيين.[١١٩] إلا أن التقرير الاقتصادي الذي نشرته الجزيرة في عام ٢٠٠٩ أشار إلى تزايد مستمر في هذه النسبة فقد أورد ذلك التقرير في دراسة للتقرير الاقتصادي العربي الموحد الذي أوضح الباحث بمركز البحوث الاقتصادية التابع لمجلس التطوير الاقتصادي للجزيرة نت أن نسبة البطالة في الجماهيرية بلغت ٢٠.٦٣% العام ٢٠٠٨بعدما كانت ١٨.٧% عام ٢٠٠٦ و١٩.٦٤% عام ٢٠٠٧، وتوقع الخبراء في ذلك الوقت

---

[118] الشريف، أحمد. خبر من موقع الجزيرة نت، http://www.aljazeera.net/ereports/pages/3831631b-72c6-4159-b2bb-75ac016059c3. بتاريخ ٢٠٠٩/٥/١٢

[119] الجزيرة نت، http://www.aljazeera.net/ebusiness/pages/c3c01f49-9f9d-4f74-8ac6-45255b93e15e الخبر في ٢٠٠٥/٤/١٨م

إلى ارتفاع نسبة البطالة في ليبيا عام٢٠١٢ إلى أكثر من ٢٥%، بناءً على الدراسات الاقتصادية والمعطيات القائمة في ذلك الوقت. [١٢٠]

وقد جاء في دراسة جامعية في كلية الاقتصاد /جامعة مصراته عام ١٩٩٧ أن نسبة الباحثين عن عمل في ليبيا قد بلغ نسبة ٣٠.٩٩%. [١٢١]

ويؤكد ذلك ما يورده خبراء اقتصاديون في موقع الجزيرة حيث يؤكدون فيها أن نسبة البطالة لم تقل عن ٣٠% منذ عام ١٩٩٨ وإلى وقت قيام الثورة الليبية المعاصرة والتي أدت إلى سقوط نظام معمر القذافي، حيث يعتقد الكثيرون أن البطالة لها دور كبير في الاحتقان الشعبي على النظام السابق وخاصة بين فئة الشباب. [١٢٢]

ولعدم وجود أرقام حقيقية فإن النسب تتضارب فوكالة رويترز قالت في تقرير عام ٢٠٠٩ عن صحيفة ليبية نقلا عن أحدث إحصاء سكاني أن معدل البطالة في ليبيا عضو منظمة أوبك يبلغ ٢٠.٧٤%، وبهذا يكون معدل البطالة في ليبيا هو الأعلى بين دول منطقة المغرب العربي الخمس البالغ مجموع سكانها ٨٠ مليون نسمة حيث تتراوح البطالة في الدول الأربع الأخرى من حوالي تسعة إلى ١٥ في المئة وفقا للأرقام الرسمية. وقالت صحيفة أويا اليومية "بلغ عدد الليبيين المشتغلين فعلا ما مجموعه ١.٣ مليون يشكلون نسبة قدرها ٧٩.٢٦ في المئة من إجمالي السكان الليبيين العاملين اقتصاديا" وبذلك فان معدل البطالة بين أفراد قوة العمل الليبية في الجماهيرية يقدر بحوالي ٢٠.٧٤ في المئة، وأظهرت الأرقام أن نسبة الإناث الليبيات بالتعليم العالي إلى إجمالي الملتحقات بالمدارس كانت ١٢.٨٨ في المئة أما نسبة الذكور فكانت في حدود ١٠.٣٧%. [١٢٣]

---

[120] المهير،خالد. مرجع سابق،بتاريخ ٢٠٠٩/٥/١٢

[121] أرحومة،أحمد أبو القاسم. (٢٠٠١م). القوى العاملة الليبية وبوادر البطالة، كلية الاقتصاد، جامعة مصراته، ليبيا، ص٣٤

[122] http://www.almanaralink.com/press/2012/12 من موقع المنارة للإعلام. ٢٠١٢/١٢/٨

[123] وكالة رويترز. http://ara.reuters.com/article/businessNews/idARACAE5200H920090301 بتاريخ ٢٠٠٩/٣/١

لقد كان للسياسات الاقتصادية الخاطئة ولسوء الإدارة والفساد دور كبير في تدني الوضع المعيشي للمواطن الليبي وتعمق الفقر واللامساواة وزادت نسبة البطالة وهبط نصيب الفرد من الدخل القومي إلى مستويات أدنى من فترة الستينيات من القرن الماضي، وعلى صعيد الخريجين من الجامعات ومن المعاهد المتوسطة الذين لم يعدّوا مهنياً واجتماعياً وثقافياً لأخذ مكان الأجانب في الأعمال الصناعية والخدمية، زادت نسبة البطالة وانتشرت على صعيد كبير، كما أن نشوء جيل اقتصادياً وسياسياً من أبناء اللجان الثورية والتنظيمات الأمنية الذين تمرس آباؤهم على روابط القرابة مع النظام للحصول على امتيازات السلطة مما جعل الفرق واضح ونشأت طبقة فقيرة وأخرى غنية.[١٢٤]

كما أن التباين في النظر إلى الفقر يعود إلى التباين في توزيع الدخل، لاسيما ذلك الجزء الذي يسمى "الفائض" والذي يتحقق من "الريع" في بلد نفطي، مثل ليبيا. ويقود الفقر إلى تفشي ثقافته، والتي تؤدي في النهاية إلى إحساس غالبية المهمّشين ولا سيما الشباب منهم بالغربة عن وطنهم وتطلع بعضهم للهجرة منه، كما يؤدي عدم المساواة إلى صراعات تقيد حركة المجتمع في سعيه إلى الحداثة والتقدم، بسبب استبعاد كتلة بشرية ضخمة هي مجموع الفقراء والعاطلين عن العمل. إضافة إلى أن الفئة الغنية في البلد هي التي تسيطر على إدارة مرفق النفط، وهذا يعني أيضاً استبعاد الفقراء – وعامة الشعب بشكل عام – من إدارة الاقتصاد مما يؤدي إلى تنامي الصراعات والعنف.[١٢٥]

وبحسب غيلبين ٢٠١١ (Gilpin 2011) فإن معهد السلام في الولايات المتحدة يؤكد بأنه قبل ثورة ليبيا المعاصرة، كانت الحكومة الريعية مسؤولة عن البطالة الجماعية والفقر على نطاق

[124] حافظ: عبد العظيم جبر. التطورات السياسية في ليبيا على أثر ثورة ١٧/شباط/٢٠١١ (رؤية سياسية تحليلية)، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٣٨، ص ١٠٦-١٠٧

[125] التنير، سمير. (٢٠٠٩م). الفقر والفساد في العالم العربي. دار الساقي، بيروت، لبنان، ص ٤٩،٥٠

واسع، وذلك لأن الثروة النفطية كانت تتركز بين النخبة من خلال نظام للرعاية، وبالتالي فإن الغالبية من الناس كانوا بالكاد قادرين على الاستفادة من القليل من ثروة البلاد.[١٢٦]

لكن وبعد نجاح الثورة الليبية جاءت تقديرات (للمجلس الوطني الانتقالي الليبي) حول نسبة الفقر هناك والتي تصل حسب هذه التقديرات إلى أكثر من ٤٠%، وكان ذلك بسبب تراكم سياسات اقتصادية ممنهجة في فترة حكم القذافي بدأت منذ بداية حكمه واستمرت حتى قيام الثورة المعاصرة.

وباختصار فإن أبرز المحطات الاقتصادية التي كانت في نظام القذافي كانت كما يلي:[١٢٧]

- البداية كانت في أواخر السبعينيات من القرن الماضي عندما أصدر القذافي فصله الثاني من "الكتاب الأخضر" وسماه الاشتراكية وحول النظام الاقتصادي القائم إلى نظام اشتراكي تهيمن فيه الدولة على كافة أوجه الحياة الاقتصادية، فتحول الليبيون إلى مجرد عمال (موظفين) لدى الدولة الليبية برواتب وأجور ظلت جامدة، طيلة ربع قرن رغم ما حدث في هذه المدة من تغيرات في الأسعار وارتفاع في تكاليف المعيشة.
- في حقبة الثمانينيات بدأت الأسعار العالمية للنفط بالانخفاض والتدهور فانتهج القذافي سياسة التجويع وتشديد الخناق على الليبيين فيما سمى حينها بسياسة التقشف الاقتصادي، فأوقف خطة التنمية المفترض تنفيذها (٨١-٨٥م) مما انعكس ذلك سلباً على مستوى الخدمات الأساسية للمواطن كالتعليم والصحة والإسكان والكهرباء والبريد وغيرها، وشدد الرقابة على الصرف الأجنبي وقام بتقييد عملية الاستيراد تطبيقاً لمقولته "لا حرية لشعب يأكل من وراء البحار" فظهرت السوق السوداء في العملة والسوق الموازية في السلع نتيجة للنقص الشديد في عرض السلع التي يحتاجها المواطن وصار المواطن الليبي يقف في

[126] Corruption trends in the Middle East and North Africa Region (2007-2011)، ص٣،
من موقع: http://www.u4.no
[127] الجيباني، صقر. ظاهرة انتشار الفقر في ليبيا (الجريمة المنظمة). موقع إيراسا، ٢٠١١/١٢/٥م، www.irassa.com

طوابير طويلة أمام الجمعيات الاستهلاكية للحصول على (حد الكفاف) من حصته في السلع التموينية، ثم قام القذافي أيضا بتحريم تجارة الأفراد تحريماً قاطعاً فالربح سرقة حسب أفكاره وبالتالي أصبح المرتب الحكومي هو مصدر الرزق الوحيد للمواطن والذي ينقطع لشهور عدة في تلك الحقبة، كل هذه الإجراءات والسياسات جعلت مئات الآلاف من الموظفين الليبيين يدخلون في دائرة الفقر فالمرتب الحكومي هو مصدر الدخل الوحيد للمواطن والذي لا يفي بأبسط متطلبات الحياة.

- في حقبة التسعينيات بدأت المشاكل الاقتصادية في ليبيا تطفوا على السطح فارتفعت الأسعار بشكل كبير جداً نتيجة لتدني قيمة الدينار الليبي أمام العملات الصعبة وهي سياسة مفتعلة من قبل النظام، مما جعل مستوى المعيشة للطبقة الوسطى (والتي تمثل قطاعاً عريضاً في المجتمع) ينخفض بشكل واضح، ووصلت البطالة إلى مستويات قياسية ٣٠%، واغلب البطالة كانت من الشباب الخريجين (بطالة المتعلمين) والذين أهملوا عمداً ولم توفر لهم فرص العمل وسبل العيش الكريم فدخلوا هم أيضاً مع إخوانهم الموظفين إلى دائرة الفقر وأصبحوا عالة على أسرهم الفقيرة أصلا، وبدأ الفساد الإداري والمالي يتفشى في قطاعات الاقتصاد نتيجة لسيطرة حفنة صغيرة من الفاسدين "اللجان الثورية" على المناصب الحساسة ومفاصل الاقتصاد في الدولة، وكان من أخطر إفرازات الفساد زيادة عدد الفقراء طبقاً للقاعدة (كلما زاد الفساد كلما زاد عدد الفقراء وزادت أوضاعهم سوءً).
- جاءت الألفية الثالثة وجاء معها حدثين بارزين للاقتصاد الليبي: الأول: رفع الحصار الاقتصادي المفروض على ليبيا بسبب قضية لوكيربي، الثاني: الطفرة النفطية.تزامن هذين الحدثين مع وعود "الإصلاح " والتي يقودها سيف القذافي. لم يرَ

الليبيون من الطفرة النفطية سوى مستويات الأسعار في النشرات الاقتصادية وطبعاً لم يحدث أي نوع من الإصلاح.

وإلى جانب البطالة المقنعة المنتشرة في الأجهزة الحكومية بسبب التزام الدولة بتعيين الخريجين، انتشرت البطالة السافرة خلال السنوات الأخيرة لحكم القذافي، فالإحصائيات تشير إلى أن النسبة التي كانت لا تتجاوز ١١.٢% عام ١٩٩٥ ارتفعت إلى ١٧.٥% عام ٢٠٠٤ وفقاً للكتاب الدوري لإحصاءات العمل في البلدان العربية الصادر عن منظمة العمل العربية عام ٢٠٠٥ فإن معدل البطالة السافرة قد ارتفع بشكل ملحوظ خاصة بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين (١٥– ٢٤ عام) حيث توزعت عام ٢٠٠٥ بين الذكور والإناث كالتالي: الذكور ٢٨.٣٤% أما الإناث فكانت ٣٤.٢٦% ومن كلا الجنسين ٢٧.٣٥%، وهذه النسب التي تدل على ارتفاع نسبة البطالة في بلد نفطي كليبيا وخاصة بين فئة الشباب ومن حاملي الشهادات العلمية والمهنية المختلفة، لتؤكد على حجم الخلل في السياسات الاقتصادية لهذه الدولة الغنية بالمواد الطبيعية.وتتضح الاختلالات في النواحي الكمية وفي توزيع القوى العاملة بين القطاع العام والخاص، واختلال في توزيعها بين الأنشطة السلعية والخدمية، والاختلال في معدلات مساهمة المرأة الليبية بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص، واختلال كمي بين مخرجات التعليم والتدريب واحتياجات سوق العمل، أما الاختلالات في **النواحي النوعية** فتتضح في اختلال المستوى المهني حيث تتركز العمالة الليبية في المهن الإدارية والكتابية ويقل وجودها في المهن الحرفية والإنتاجية، وهذا ما يعني إمعان سياسة الدولة في ما يسمى البطالة المقنعة.[١٢٨]

أما الاختلال على المستوى التعليمي والذي يدل على ضعف السياسات التعليمية فيتضح في ندرة بعض التخصصات العلمية كالطب والهندسة والصيدلة، وكثرة التخصصات الإنسانية.

---

[128] الربيعي: فلاح .إمكانات التوافق بين مخرجات النظام التعليمي ومتطلبات سوق العمل الليبي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية Iraqi Journal for Economic Sciences/ السنة السابعة– العدد العشرون /٢٠٠٩، ص ٢٢

وكذلك الاختلال بين الشروط المطلوبة والمؤهلات المعروضة في سوق العمل وفي مستوى الخبرة والكفاءة الإنتاجية في بعض المجالات. وأخيراً فإن القطاعات التي تستوعب نسبة كبيرة من القوى العاملة في ليبيا هي قطاعات منخفضة الإنتاجية وتأتي قطاعات الخدمات والزراعة في مقدمتها، أما النسبة القليلة المتبقية من القوى العاملة فتعمل في قطاعات مرتفعة الإنتاجية نسبياً يأتي في مقدمتها قطاع النفط، حيث احتل الترتيب الأول بمتوسط إنتاجية بلغ حوالي ٢١%، **رغم أن هذا القطاع (النفط) هو الترتيب الأخير في استيعاب المشتغلين الليبيين**، وعلى العكس من ذلك قطاع الخدمات الذي يُعد المجال الرئيسي لاستيعاب مخرجات التعليم، إلا أن ذلك يعني أن الكوادر الليبية تعمل في أدنى القطاعات إنتاجية، وهذا الأمر يتعارض مع هدف الكفاءة الاقتصادية المتمثل بتحقيق الاستغلال الأمثل لتلك الموارد.[١٢٩]

إن هذا الاستغلال للموارد وتشغيل القوى العاملة الليبية وتحقيق الاكتفاء الذاتي والنهضة الصناعية، كانت شعارات برّاقة روّج لها النظام السابق والكثير من الاقتصاديين الموالين للنظام السابق خاصة في المرحلة الأولى من حكم القذافي، فقد كان بعض الاقتصاديين المؤيدين للنظام السابق وفي دراساتهم، وعلى سبيل المثال عام ١٩٨٠ م أوردوا إحصائيات حول الزيادات العالية في إنتاجية المصانع الليبية لسد حاجيات المجتمع الليبي وتخليصه من الاعتماد على الاستيراد الخارجي للوصول إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي، وأوردوا بعض النسب على سبيل المثال في الارتفاع المتصاعد منذ ثورة (الفاتح) في مخصصات قطاع الصناعة، حيث بلغت مخصصات هذا القطاع للسنة المالية ١٩٧١/٧٠م حوالي ٢٠.٤٨ مليون دينار ليبي بينما ارتفعت في عام ١٩٧٢/٧١م

[129] الربيعي: فلاح ، مرجع سابق،ص٢٢

إلـى ٣٢ مليونـاً، وبلغـت مخصـصات ميزانيــة التحـول لقطــاع الـصناعة عـام ١٩٧٧م حـوالي ١٨٨.٢٦٨ مليون دينار ليبي.[١٣٠]

إن النظر لهذه الدراسات وعند مقارنتها بما تم إنجازه على أرض الواقع تكشف وبشكل واضح حجم الخلل عند هذا النظام وسياساته التي أدت إلى إفقار الشعب الليبي وارتفاع معدلات البطالة إلى درجة جعلت معظم الشباب الليبي يصاب بالحنق على هذه السياسات التي أهدرت ثروات البلاد دون نهضة حقيقية أو مشاريع تنموية تنعكس بالأثر الإيجابي على معظم شرائح الشعب الليبي. إن هذه الظروف جعلت البيئة الليبية طاردة للشباب والقوى العاملة الليبية بدلاً من أن تكون جاذبة لشباب دولة من أغنى دول المنطقة بالثروات الطبيعية، بيئة خانقة ومدمرة وليست محفزة ومشجعة، لا تسمح بمبدأ تكافؤ الفرص في مجال تولى الوظائف الرسمية أو العمل العام، أو حتى في مجالات العمل الأكاديمي والعلمي، إلا على أساس الولاء لرأس السلطة ولما يطرحه من شعارات زائفة، وليس على أساس الكفاءة والجدارة العلمية والخبرة، أو بمعنى آخر جرى تسييس العمل والوظائف لصالح الولاء للسلطة ورموزها. [١٣١]

أيضا تدخلت عوامل أخرى منها المحسوبية والمحاباة والاعتبارات الجهوية والقبلية، في شغل الوظائف والأعمال المهمة دون أي اعتبار للكفاءة والجدارة، وعدم وجود معايير ومواصفات وظيفية يمكن الاستناد إليها في التقييم لشغر الوظائف، كما انتشر أصحاب الشهادات المزيفة والمزورة من المحسوبين على السلطة، الذين جرى فرضهم أو "تصعيدهم" في مختلف المرافق والمؤسسات والأجهزة الرسمية والعلمية بدون أي استثناء، والفروق في المعاملة والمرتبات بين الأجانب والمواطنين من أصحاب نفس الكفاءات. وفي ظروف تزايد وانسداد الآفاق أمام طموحات الشباب

---

[130] زيد: محمد. التحول الاقتصادي في الجماهيرية، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس- ليبيا، العدد٣٢، أغسطس ١٩٨٠م، ص ١٢٣-١٢٤

[131] عبد الكريم، موسى. البطالة مأساة أخرى مستمرة، موقع صوت الطليعة، ٢٠٠٩/٥/٢٦، http://www.libyan-national-movement.org

في أيجاد العمل المناسب في بلادهم النفطية، الذي يكفل لهم تحسين أوضاعهم المعيشية، والسعي لتكوين أسر جديدة، أصبحت الهجرة إلى الخارج وبصفة خاصة إلى الدول الغربية، حلم يراود الكثير من العاطلين، مما أجبر العديد من الشباب على الهجرة إلى الخارج .

وعلى الرغم من انه لا توجد أرقام وإحصائيات دقيقه وموثقه، حول هجرة الشباب الليبي، غير انه لوحظ خلال الخمسة عشر سنة الماضية، تزايد عدد المهاجرين أو الفارين من الليبيين إلى الدول الأوربية، لأسباب اقتصادية للبحث عن مستوى حياة أفضل، وفرص عمل ومستقبل أكثر أمان واستقرار، وفي ظل بيئة حرة وظروف سياسية واقتصادية واجتماعية تسمح بتكافؤ الفرص والمساواة أفضل مما عليه الحال في ليبيا، ولقد أوضحت الإحصائيات الرسمية التي صدرت عن إدارات الهجرة في العديد من الدول الأوروبية تزايد عدد المهاجرين الليبيين عاما بعد عام. إن ظاهرة البطالة لم تقتصر على أولئك الذين لم يحصلوا على قدر كافي، من التعليم والثقافة أو المعرفة والخبرة فحسب، بل أنها شملت أيضا أصحاب المؤهلات العلمية من خريجي الجامعات في مختلف التخصصات، لقد خسرت ليبيا الكثير من الأطباء والمهندسين والمتخصصين في مجالات النفط والإدارة والاقتصاد وعلوم التقنية الإلكترونية وغيرها من المجالات، بسبب الهجرة إلى الخارج رغم أن البلاد في أمس الحاجة إلي جميع هذه الخبرات والإمكانيات، فضلا عن الإنفاق الكبير الذي تكبدته (الدولة) عبر سنوات الدراسة.[١٣٢]

إلا أن تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩م عزى سبب توافد العمالة الأجنبية إلى ليبيا إلى صغر المجتمع السكاني الليبي والذي لا يتعدى ٢.٤٧ شخص للكيلو متر المربع الواحد، إلا أنه أقر بوجود خلل في السياسات السكانية الوطنية، والذي يؤدي بدوره إلى زيادة الأعباء على قطاعات الخدمات الاجتماعية، كما يخلق مناخاً لتوسع القطاع الاقتصادي غير المنظم ويساعد على تشوه

[132] عبد الكريم، موسى. البطالة مأساة أخرى مستمرة، موقع صوت الطليعة، ٢٠٠٩/٥/٢٦، http://www.libyan-national-movement.org

سوق العمل وبروز أنماط النشاط الاقتصادي الهامشي، وباختصار يصبح الخلل السكاني وجهاً آخر للخلل الاقتصادي.[١٣٣]

لكن بعض المحللين يرى أن هناك أسباباً عديدة أدت إلى تفاقم ظاهرة البطالة، ومن هذه الأسباب، ضآلة دور السلطات الليبية وعدم تدخلها السريع والمناسب لوضع حد لهذه "الظاهرة"، من خلال أبحاث وتصورات مدروسة وخطط وبرامج متكاملة والتي يمكن إدراجها على النحو التالي:[١٣٤]

• فشل برامج التنمية الاقتصادية في العناية بالجانب الاجتماعي المكمل لها، وعدم الاهتمام بإيجاد فرص عمل مناسبة من خلال مشاريع وخطط تهتم بالتنمية البشرية، مثل التدريب والصقل والإعداد، وانصب الاهتمام على المشاريع ذات الطابع الدعائي السياسي، الذي غابت عنه حتى دراسات الجدوى الاقتصادية.

• استمرار تدفق العمالة الأجنبية من جميع المستويات والتخصصات الفنية والعلمية على البلاد، باعتبارها منطقة جذب توفر فرص العمل بقليل من الشروط أو المواصفات الدقيقة، التي تفرضها الدول الأخرى.

• لا وجود لخطط سنوية أو حتى خماسية لتطوير أسواق العمل في البلاد، من حيث دراسة وبحث الاحتياجات في مختلف التخصصات والمجالات وتوزيع العاملين عليها، مما قلل القدرة على التوظيف وتشغيل العمالة.

• فشل الكثير من برامج التخطيط الاقتصادي وإخفاق عمليات التصحيح الاقتصادي، وغياب الشفافية والرقابة على مجمل الأعمال الاقتصادية والمالية.

• سوء الإدارة والتوجيه غير السليم للموارد المالية وهدر المال العام.

[133] تقرير التنمية البشرية /ليبيا، عام ١٩٩٩، ص٥١
من موقع تقارير التنمية الإنسانية العربية التابع للأمم المتحدة http://www.arab-hdr.org
[134] عبد الكريم، موسى ، مرجع سابق

• الكثير من الخطط والمشاريع الاقتصادية الحالية، تحاول تشتيت الانتباه عن القضايا الأساسية والمسائل الجوهرية أو تتعارض معها.

إن هذه العوامل ليست وحدها التي أدت إلى تزايد نسب البطالة بين الشباب الليبي، فقد أدى تطبيق سياسة الرقابة على الصرف والسياسة الكمية المباشرة على الواردات إلى خلق آثار سلبية مختلفة على الاقتصاد الليبي بصورة عامة وعلى قطاع الصادرات بصورة خاصة،ومن هذه الآثار ما هو على درجة كبيرة من الخطورة على الاقتصاد مثل ظهور السوق الموازية Parallel Market وكذلك ظهور السوق السوداء Black Market للصرف الأجنبي، وأدى هذا كله بطبيعة الحال إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، أي ازداد معدل التضخم المحلي وهذا التضخم يؤدي بطبيعة الحال إلى انخفاض مستوى الرفاهية للأفراد وخاصة ذوي الدخل المحدود منهم كما يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل بطريقة غير مرغوبة حيث يؤدي إلى ازدياد الهوة بين طبقات المجتمع.[135]

وتوضح البيانات المتاحة لدى البنك الدولي بأن في ليبيا خضع إلى الكثير من التأرجح خلال السنوات العشر الأخيرة قبل قيام الثورة المعاصرة ففي عام ٢٠٠٠ على سبيل المثال بلغ معدل التضخم -٢.٩% أما عام ٢٠٠٥ فقد بلغ ٢.٧% فيما وصل عام ٢٠٠٨ إلى مستوى قياسي بلغ ١٠.٤ % ثم انخفض عام ٢٠١٠م ليصل إلى ٢.٥% [136]

رغم اضطراب السوق العالمي وتراجع أسعار النفط في فترات مختلفة من نظام القذافي، إلا أن هذه المبررات لا تعفي الحكومات من وضع سياسات جادة للحد من انتشار ظاهرة البطالة، والتي لم تعد تؤثر على شريحة الشباب في المجتمع فقط وإنما كان تأثيرها يمتد لكل فئات المجتمع

---

135 الفيتوري :عطية المهدي .الرقابة على الصرف والسياسة الكمية المباشرة في الاقتصاد الليبي(الآثار والبدائل). مجلة البحوث الاقتصادية،، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، بنغازي، ليبيا، العدد الأول، ١٩٩٢م.

136 بنك البيانات العالمي.(الأعوام٢٠٠٠- ٢٠١٠م)، مرجع سابق.

ومن هنا سيحاول الباحث تلمس بعض الآثار التي ينتجها كلاً من البطالة والفقر على المجتمع بشكل عام وعلى المجتمعات في الدول موضوع الدراسة (مصر وتونس وليبيا).

الآثار الناتجة عن البطالة والفقر

من الطبيعي أن يكون للفقر والبطالة آثار متنوعة على المجتمعات التي تعاني من وطأة هذه العوامل وخاصة إذا أصبحت ظاهرة اجتماعية تتفشى في المجتمعات، وتنعكس آثارها على نمط الحياة اليومية على الشعب بشكل عام، وبالتالي على الدولة.

فإذا كان البناء الاجتماعي مشوهاً والتطور العلمي كذلك، فسينحسر الإنتاج، وتعطيل القوى العاملة عموماً يصنع هوة، ويفصل بداية بين العلم والعمل.وسينعكس ذلك على فرص العمل، حيث فرص العمل هي حلقة الوصل التي تترجم التعليم إلى نمو وتوزيع عادل لهذا النمو، وعليه فعند قطع هذه الحلقة، تحدث آثار سلبية على الفرد والمجتمع، مما يؤدي إلى فقد القدرة على الربط بين مخرجات التعليم وحاجات سوق العمل.

وفي دراسة حالة حول المصاحبات الاجتماعية للبطالة على عينات عشوائية من الطلبة من جامعة المنصورة من الذين تخرجوا أو يباشرون دراستهم في مرحلة الدراسات العليا، ومن خلال استقصاء عبر الدراسة الميدانية التي قام بها تبين أن ٦٥% من العينة يرون البطالة أصبحت أمراً مألوفاً في مجتمعات المنطقة. ومن ناحية أخرى فإن معظم الخريجين حتى ولو كانوا من أوائل الدفعات الدراسية فإن فرصهم في العمل تبقى رهينة وضع أسرتهم أو الواسطة، وإلا سيضطر كثير منهم للعمل بأجر يومي في مجالات تعتمد على الجهد العضلي(ما ليس له أي علاقة بمجالهم الأكاديمي).[١٣٧]

وتشير الدراسة إلى أن جلوس الشاب بعد التخرج بدون عمل مع وجود حاجة مادية (فقر) سيؤدي حتماً إلى قلق وتوتر، وخوف على المستقبل، فضلاً عن انحراف بعض الشباب نحو السرقة

[137] القصاص، مهدي. المصاحبات الاجتماعية للبطالة-دراسة حالة، جامعة المنصورة، مصر، موقع المركز الدولي للدراسات والأبحاث http://www.medadcenter.com/articles/show.aspx?Id=165

والزواج العرفي،.... الخ، وشباب المجتمعات العربية يعيش أغلبهم في حالة الفقر ويسقط عدد كبير منهم في هوة الحرمان بسبب فشل خطط التنمية. ومن ناحية أخرى أدت هذه الحالة من الفقر والبطالة إلى عدم استقرار وتأخر في سن الزواج، لا بل إن كثير من الحالات في هذه الدول – مصر وتونس وليبيا – لا يودون النجاح والتخرج خلال امتحاناتهم الجامعية، لما يرونه من وضع مأساوي للخريجين الذين سبقوهم، مما ولّد حالة من الإحباط الشديد عند الكثير منهم، حيث يشعر الشباب بالتهميش والرفض للواقع.

وذهبت الدراسة إلى أن ٩٠% من الحالات الدراسة الميدانية أوضحت بأن الشباب يعاني من اضطراب شديد وإحباط شديد، سواءً من ضعف الأمل في وجود فرصة عمل أو الزواج وتكاليفه الباهظة، وهذا أدى بالشباب إلى الشعور **بالاغتراب وضعف الانتماء**. وهذا بدوره أوصل الشباب إلى مرحلة جعلته كقنبلة موقوتة يُتوقع منه أي شئ، فبعض الشباب الذين لم يجدوا أي فرصة عمل لجأ بعضهم إلى الانحراف الأخلاقي من إدمان وعنف مجتمعي. وأكدت الدراسة بأن أعمال العنف كانت بنسبة ٧٣.٨% ترتكب من أشخاص لا يجدون فرصة عمل مناسبة. وأشارت الدراسة أيضاً بأن المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة، قام بدراسة مماثلة خلصت إلى أن البطالة بين الشباب يتولد عنها مشاكل تمس **الجوانب السياسية والأمنية في المجتمع**.[١٣٨]

إضافة إلى هذه الآثار هناك دراسات أخرى ترى بأن البطالة ستؤدي إلى ارتفاع نسبة الإعالة بكافة أنواعها من خام إلى فعلية أو اقتصادية، إضافة إلى كونها ستؤثر في ضعف الانتماء والعنف والبلطجة، فإنها كذلك ستؤثر حتماً في النسق القيمي للمجتمع.[١٣٩]

ولابد من الإشارة بأن هذه الدول (مصر وتونس وليبيا) شهدت معدلات تنمية بشرية جيدة إلى حدٍ ما في الأعوام الأخيرة قبل هذه الثورات، فمؤشر التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة

---

[138] القصاص،مهدي. مرجع سابق.

[139] المغازي،أحمد فؤاد. (٢٠١٢م). البطالة في الوطن العربي.مركز أسبار للدراسات والبحوث والإعلام، http://www.asbar.com/ar/monthly-issues/1116.article.htm

والذي يجمع بين عدة مؤشرات والتي أدخلت طريقة جديدة لقياس التنمية من خلال الجمع بين مؤشرات العمر المتوقع والتحصيل التعليمي والدخل في المؤشر المركب للتنمية البشرية HDI: فقد كانت الإحصائيات فيها للدول الثلاثة كالتالي: وهذا المقياس يبدأ بـ ٠ وينتهي بـ ١ حيث كلما اقتربت الدولة من الواحد يكون معدل التنمية أكبر:

الجدول رقم (٥)

مؤشر التنمية البشرية HDI: في مصر وتونس وليبيا

السنة / الدولة	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
مصر	٠.٥٠	٠.٥٩	٠.٦٣	٠.٦٣	٠.٦٤	٠.٦٥	٠.٦٥	٠.٦٦
تونس	٠.٥٥	٠.٦٤	٠.٦٨	٠.٦٩	٠.٦٩	٠.٧٠	٠.٧١	٠.٧١
ليبيا	—	—	٠.٧٥	٠.٧٥	٠.٧٦	٠.٧٦	٠.٧٧	٠.٧٧

- من مؤشرات التنمية البشرية للأمم المتحدة، http://hdr.undp.org/en/data/profiles

إلا أن هذا لا يعني تردي الوضع الاقتصادي والمعيشي لدى مواطني هذه الدول ومن المؤشرات التي تدل على ذلك ما ورد في الجداول ١، ٢، ٤ حول الأسعار القياسية للسلع الاستهلاكية في الدول الثلاث والتي تبين حجم الزيادة من مائة بالنسبة لعام ٢٠٠٥ كمقياس، ففي حين كانت عام ٢٠١٠ في مصر ما يقارب ١٧٣.١٠ كانت في تونس ١٢٢.٦ وفي ليبيا ١٢٥.[١٤٠]

وأخيراً فإنه من المؤكد أن لهذين العاملين (الفقر والبطالة) دور كبير في قيام الثورات العربية المعاصرة بناءً على ما تقدم من إحصاءات ومعلومات ودراسات لأثر هذين العاملين إلا أن الباحث لا يمكن أن يعول على هذين العاملين كسبب رئيسي في قيام الثورات في مصر وتونس

[140] بنك البيانات العالمي. (الأعوام٢٠٠٠- ٢٠١٠م)، مرجع سابق.

وليبيا، وخاصة أن ما يميز الحالة العربية هو وجود الكثير من العوامل الأخرى التي قد يكون لها دور أكثر بروزاً في قيام هذه الثورات، رغم أهمية هذين العاملين في تأجيج مشاعر الحنق والسخط في الشارع العربي تجاه أنظمتها السابقة.

الفصل الثالث

الفساد والثورات العربية المعاصرة

لم تقم الثورات العربية المعاصرة في العديد من الدول العربية إلا بعد أن كانت أنظمة هذه الدول قد أمعنت في استغلال ثروات ومقدرات شعوبها وبلدانها، وعاش عدد كبير من هذه الشعوب تحت خط الفقر، وانتشرت البطالة،كما تمت الإشارة لذلك في الفصل الثاني لهذه الدراسة، لكن ما يثير الاهتمام هو أن الكثير من الدول فقيرة الموارد لم تقم فيها هذه الثورات كالتي حدثت في الدول العربية وخاصة (مصر وتونس وليبيا). فلماذا تفجر بركان الغضب الشعبي رغم أن الفقر والبطالة ليستا وليدة الساعة؟، كما أن مؤشرات الفقر والبطالة في هذه الدول ذاتها تختلف من دولة إلى أخرى.

إن الكثير من المحللين يرى بأن العامل الأشد تأثيراً من الفقر والبطالة هو الفساد الذي استشرى في هذه الأنظمة والذي انتقل من مرحلة أفعالٍ فردية إلى مأسسة ممنهجة لعمليات الفساد، والتي ما ادخرت جهداً في تبديد ثروات الأوطان وتدمير بنيتها الاقتصادية لحساب مصالح شخصية ضيقة همها الأول هو زيادة أرصدتها في بنوك خارجية وزيادة نفوذها وتسلطها.

وقبل البحث عن الفساد في دول الدراسة – مصر وتونس وليبيا – علينا توضيح مفهوم الفساد.

<u>تعريف الفساد:</u> فقد عرفت منظمة الشفافية الدولية بداية عهدها الفساد بأنه (سوء استخدام السلطة الممنوحة من أجل تحقيق منفعة خاصة)[١٤١]، إلا أن هذا التعريف لم يكن شاملاً، ومن ثم عرفته بأنه (السلوك الذي يمارسه المسؤولون في القطاع العام أو القطاع الحكومي، سواءً

[141] درويش، محمد أحمد. (٢٠١٠م). الفساد-مصادره-نتائجه-مكافحته، عالم الكتب، القاهرة، ص ١٣

كانوا سياسيين أو موظفين مدنيين بهدف إثراء أنفسهم أو أقربائهم بصورة غير قانونية ومن خلال إساءة استخدام السلطة الممنوحة لهم).

وعلى صعيد النظرية الاقتصادية ظهر ما يسمى بـ "الاقتصاد الخفي" Hidden Economy أو الاقتصاد الأسود Black Economy، وتعني تلك الأنشطة المالية أو الاقتصادية التي تجري في الخفاء وتخالف القوانين المعمول بها، وعادة ما لا تجد طريقة لتسجيلها في سجلات الحسابات القومية وبالتالي لا تضمن داخل مصفوفة الدخل القومي الرسمي، برغم أهميتها وثقلها في صيرورة التدفقات المالية والنقدية في البلاد، كما برزت مفاهيم جديدة حول هذا الإطار النظري مثل "دخول الظل " Shadow Income، والتي تتمثل في الدخول النقدية التي يحصل عليها بعض الأفراد أو الجماعات – وغالبيتهم من الموظفين في المصالح الحكومية – بصورة غير قانونية.[١٤٢]

أما البنك الدولي فيعرف الفساد بأنه "إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص. فالفساد يحدث عادة عندما يقوم موظف بقبول أو طلب ابتزاز أو رشوة لتسهيل عقد أو إجراء طرح لمنافسة عامة، كما يتم عندما يعرض وكلاء أو وسطاء لشركات أو أعمال خاصة بتقديم رشى للاستفادة من سياسات أو إجراءات عامة للتغلب على منافسين وتحقيق أرباح خارج إطار القوانين المرعية. كما يمكن الفساد أن يحصل عن طريق استغلال الوظيفة العامة من دون اللجوء إلى الرشوة وذلك بتعيين الأقارب أو سرقة أموال الدولة مباشرة"[١٤٣]

ويقسم فساد الأنظمة إلى فساد سياسي وفساد اقتصادي وفساد إداري وفساد مالي... الخ، إلا أن هذه التقسيمات تصب في اتجاه واحد فهي مترابطة وتؤدي في النهاية إلى زيادة التسلط

---

[142] عبد الخالق فاروق.(٢٠٠٦م). الفساد في مصر – دراسة اقتصادية تحليلية. العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ص٩-١٠

[143] التنير، سمير. تعريف الفساد وآلياته. مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية، ٢٠٠٧/٧/١٨
http://www.dctcrs.org/s2555.htm

وعرقلة التنمية في البلاد، ولهذا فإن تركيز الدراسة سيكون على الفساد الاقتصادي بشكل رئيسي أو على الآثار الاقتصادية لأي قسم آخر من هذه الأقسام.

سيتم في هذا الفصل استعراض أوضاع الفساد في دول الدراسة (مصر وتونس وليبيا) على مباحث ثلاثة منفصلة، خلال الفترة التي سبقت قيام الثورات العربية المعاصرة والتي تمثلت خلال فترة الحكم للرؤساء السابقين لهذه الدول رغم أن الدراسة ستركز على وضع الفساد فيها خلال السنوات الأخيرة بشكل أكبر نظراً لتوافر المعلومات في هذه الفترات عبر دراسات ومنظمات عديدة عبر العالم، أما الفترات السابقة فكانت المعلومات شحيحة بعض الشئ.

المبحث الأول

الفساد في مصر

ربما لم تشهد مصر في تاريخها الحديث فسادا هائلا كذلك الذي كانت تئن تحت وطأته في عهد حسني مبارك. وهو ليس مجرد فساد موجود أو حتى منتشر في نظام اقتصادي يفتقد للشفافية في بلد محكوم بنظام دكتاتوري بوليسي، وإنما توجد آليات معقدة تجعل من النظام الاقتصادي نظاما للفساد سواء بسبب نظام الرواتب والأجور الذي لا يحفز على الانتاج والإبداع وإنما يحفز على الفساد بكافة صوره، أو بسبب السلطات المطلقة التي يتمتع بها رؤساء مجالس الإدارة في المؤسسات والهيئات الاقتصادية العامة والتي تجعلهم يرتكبون تجاوزات مروعه بتعليمات شفوية، أو بسبب الاستغلال البشع للنفوذ السياسي في تحقيق أرباح اقتصادية على حساب الدولة والمال العام، والذي أصبح عرفا سائدا، أو بسبب اختراق القانون وسحقه من قبل القيادات السياسية في ظل ازدواج السيطرة على السلطة والثروة.[١٤٤]

وكما يقول أحمد النجار في كتابه (الانهيار الاقتصادي في عصر مبارك) : "شكلت مصر في عصر مبارك مسرحا تتوفر فيه كل العوامل التي تساعد على انتشار الفساد وجموحه، فالفساد ينتشر ويتعاظم في الدول غير الديمقراطية التي تضعف أو تغيب فيها الشفافية والإفصاح عن المعلومات الخاصة بالدولة والمال العام والنشاطات الاقتصادية العامة، والنظام الحاكم في مصر هو نموذج للنظم غير الديمقراطية وغير الشفافة".[١٤٥] وكذلك فان الفساد ينتشر في البلدان التي تتسم بانخفاض دخول موظفي الدولة وإدارتها وهيئاتها الاقتصادية إلى مستويات لا تضمن لهم حياة كريمه كما هو الحال في مصر بما يدفعهم دفعا إلى استغلال وظائفهم في تحقيق دخول غير

[144] النجار، أحمد السيد، مرجع سابق، ص١١٧

[145] النجار، أحمد السيد، مرجع سابق، ص١١٧

مشروعه تساعدهم على مواجهة متطلبات الحياة. كما أن منح موظفي الدولة صلاحيات منح أو منع التراخيص والوثائق الرسمية وفي تقدير وتحصيل الضرائب دون رقابة صارمة عليهم كما هو الحال في مصر، يؤدي لتصاعد الفساد خاصة إذا في ظل غياب قوانين رادعه للفساد، وعدم وجود جهاز مستقل يكافح الفساد ويقدم تقاريره للسلطتين التشريعية والقضائية وللرأي العام. [١٤٦]

إن الفساد الذي استشرى في عصر مبارك لم يكن فقط مجرد تهم وانتقادات من المعارضة المصرية لكنها كانت حقيقة واقعة وموثقة ضمن أرقام وإحصاءات كانت تنشر من قبل مؤسسات ومنظمات دولية، ليس هذا فحسب بل إن الفساد أخذ طابعاً رسمياً في الدولة لا يمكن لأحد إنكار تفشيه على عدة صعد:

فعلى صعيد الرواتب والأجور: يعاني نظام الرواتب والأجور الأساسية والإضافية في مصر من انعدام للواقعية، ومن اختلالات ومذهلة تجعله أساسا للفساد، بدلا من أن يكون حافزا للإنتاج والابتكار فضلا عن أن هذا النظام يتسم بأنه سري تماما ولا يتسم بأي درجة من الشفافية فيما يتعلق بالدخول الإضافية التي هي الأساس في خلق الفروق الهائلة بين دخول العاملين في المؤسسات العامة.[١٤٧]

وهذا ما أكدته (*Diana Elassy*) التي وضّحت في تقرير لها عن الفساد في مصر أنه لم تستطع الحكومة الحصول علي استثمارات خارجية في ذلك الوقت وكان أداؤها سيئا وتحت التوقعات ولم تحارب أيا من الفقر أو تعالج مشكلة انخفاض الرواتب تاركا الموظفين في حالة ضياع بين الرشوة والفساد.[١٤٨]

---

146 النجار، أحمد السيد، مرجع سابق، ص١١٨

147 النجار، أحمد السيد، مرجع سابق ص١٢٠

148 *Diana Elassy*. Corruption and the fall of an Empire. من موقع: http://egyptoil-gas.com/read_article_issues.php?AID=125

فعلى صعيد الاستثمارات الخارجية المباشرة فقد شكلت ما نسبته ١.٢% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٠٠م. وبينما في عام ٢٠٠٥م ارتفعت النسبة إلى ٦% من إجمالي الناتج المحلي إلا أنها ما لبثت أن انخفضت إلى ٢.٩% في عام ٢٠١٠م.[١٤٩]

وقد وقفت أسباب كثيرة خلف ضعف تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى مصر، وكثير من هذه الأسباب مرتبط بالفساد المتفشي في أجهزة الدولة. فعلى سبيل المثال، الإجراءات البيروقراطية المعقدة –والتي تصل إلى ١٣ إجراء لتأسيس الأعمال – تستغرق زمناً طويلاً، فتفتح الباب أمام انتشار الفساد والرشوة التي استشرت في مصر، كآلية فاسدة لحفز الموظفين البيروقراطيين الذين يملكون منح التراخيص أو تمرير الإجراءات،للإسراع في إجراءات تأسيس الشركات.

كما أن المخالفات التي حدثت في مجال الإقراض عبر سوء استخدام النفوذ السياسي واختراق القوانين والتحلل من تقديم ضمانات كافية للحصول على القروض، أشاعت انطباعات سلبية عن الاقتصاد المصريون وعن مناخ الاستثمار فيه، إضافة إلى خوف المستثمرين من ضخ الاستثمارات إلى مصر بكثافة بسبب حالة الطوارئ، والتي لا تعطي للمستثمرين الأجانب الأمان على استثماراتهم في مصر.[١٥٠]

إن تقرير مؤشرات الأداء الحكومي على نطاق دولي (WGI) يؤكد أن أداء الحكومة المصرية في الأعوام التي سبقت الثورة المصرية المعاصرة كان ضعيفاً فقد بلغ في عام ٢٠٠٧ نسبة ٤٠ % في حين كان في عام ٢٠٠٨ لا يتجاوز ٤١% وارتفع في عام ٢٠٠٩ ليصل إلى ٤٥% بينما انخفض مجدداً في٢٠١٠ إلى ٤١%.[١٥١]

بينما كان تقرير الشفافية الدولية (CPI) لنفس الأعوام وكمحصلة نهائية كالتالي: في العام ٢٠٠٧ كان المؤشر للفساد ٢.٩ (المؤشر من ١٠ حيث كلما اقترينا من الصفر كانت نسبة الفساد

---

149 بيانات البنك الدولي،http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.asp
150 النجار، أحمد السيد، مرجع سابق، ص ٥٥
151 البنك الدولي، مرجع سابق.

مرتفعة في الدولة وكلما اقتربنا من ١٠ كانت أقل فساداً)، بينما في عام ٢٠٠٨ بلغ ٢.٨ وفي عام ٢٠٠٩ بقيت النسبة ٢.٨ أما في عام ٢٠١٠ فقد بلغت إلى ٣.١. [١٥٢]

إن هذه النسب التي وردت من مؤسسات دولية تبين حجم الخلل في النظام المصري السابق وحجم الفساد في الدولة والذي استشرى عبر سنوات من حكم استبدادي قهري، فالمنظمات الدولية تربط هذا الفساد الاقتصادي بالأصل بالتفرد بالحكم ولذلك وضعت معايير لتقيس الاستقرار السياسي وانعدام العنف فكانت أيضاً هذه النسب متدنية في مصر فوفقاً للتقرير السابق (WGI) كان ترتيب المئوي لمصر بين الدول التي شملتها الدراسة في عام ٢٠٠٧ وفقاً لهذه البيانات ٢٦ (كلما اقتربت من ١٠٠ كان والاستقرار السياسي وانعدام العنف أفضل) وتحسنت هذه الرتبة عام ٢٠٠٨ فأصبحت ٢٩ وفي عام ٢٠٠٩ تراجعت إلى ٢٦ من جديد بينما في عام ٢٠١٠ فقد شهدت هبوطاً حاداً لتصل إلى ١٨.[١٥٣]

إن الجدول التالي يبين ستة معايير اعتمدتها المؤشرات العالمية لإدارة الحكم (WGI) والتي تقيس فيها أداء الحكومات في مصر خلال السنوات الماضية – التي سبقت الثورة المعاصرة – وكذلك تبين الترتيب المئوي لمصر بين الدول في العالم، وفقاً للتالي:

152 منظمة الشفافية الدولية. موقعها: http://www.transparency.org/policy_research/surveys_indices/cpi
153 بيانات البنك الدولي، مرجع سابق.

الجدول رقم (٦)

بحسب (WGI) لستة أبعاد لقياس أداء الحكومات في مصر[١٥٤]

المؤشر / العام		٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
١- المساءلة وحق التعبير	الأداء	٠.٧٩-	٠٩٥.-	١.٢٠-	١.١٦-	١.٢١-	١.١٦-	١.١٨-
	الترتيب	٢٤.٥	٢٢.١	١٤.٤	١٥.٤	١٣.٩	١٤.١	١٣.٧
٢- الاستقرار السياسي وانعدام العنف	الأداء	٠.٠١-	٠.٦٥-	٠.٨٥-	٠.٥٨-	٠.٥٠-	٠.٦٣-	٠.٩١-
	الترتيب	٤٥	٢٦	٢٢	٢٦	٢٩	٢٦	١٨
٣- فعالية الحكومة	الأداء	٠.١٦-	٠.٣٩-	٠.٥٥-	٠.٤٥-	٠.٤٤-	٠.٣٤-	٠.٤٣-
	الترتيب	٥٠	٤١	٣٥	٤٠	٤١	٤٥	٤١
٤- نوعية الأطر التنظيمية	الأداء	٠.٥٢-	٠.٨١-	١.٠٧-	١.١١-	١.١٣-	١.٢٨-	١.١٦-
	الترتيب	٣٠	٢٣	١٦	١٤	١٤	٧	١١
٥- سيادة القانون	الأداء	٠.٠١-	٠.٠٣	٠.٢٢-	٠.٢٠-	٠.٠٩-	٠.٠٦-	٠.١١-
	الترتيب	٥١.٢	٥٤.١	٤٩.٨	٤٩.٣	٥٢.٤	٥٣.٦	٥١.٧
٦- السيطرة على الفساد	الأداء	٠.٣٩-	٠.٥٢-	٠.٦٦-	٠.٦٧-	٠.٧١-	٠.٤٣-	٠.٥٦-
	الترتيب	٤٤	٣٨	٢٩	٢٩	٢٧	٤٠	٣٣

- الأداء: يتراوح من -٢.٥(ضعيف) إلى ٢.٥ (قوي) أداء الحكم.
- الترتيب: الرتبة المئوية من بين جميع البلدان (تتراوح من صفر (للأدنى) إلى ١٠٠(للأعلى) رتبة).

إن البيانات الواردة في هذا الجدول تبين أن أداء الحكومة في مصر وعبر السنوات، بشكل عام في كل المعايير ضعيف ومتدني فالمساءلة وحق التعبير والذي يعتبر الوسيلة الرئيسية للتحكم في الفساد من خلال مساءلة الشعب للمسؤولين كانت دائماً سالبة، بل وازدادت سوءً في السنوات الأخير قبل الثورة وتراجعت بذلك رتبة مصر المئوية لتصل في عام ٢٠١٠م إلى ١٣.٧ وهي نسبة متدنية جداً في معيار المساءلة وحق التعبير.[١٥٥]

---

[154] بيانات البنك الدولي،http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.asp

[155] بيانات البنك الدولي، مرجع سابق.

وإذا رجعنا لأسباب تدني مؤشر المساءلة نجدها كثيرة، ولكن الأخطر هو منهجة الفساد لأجهزة الرقابة سواء كانت شعبية (مثل الصحافة) عبر توريط قياداتها وكوادرها الوسيطة في ممارسات فساد، أو أجهزة الرقابة الرسمية (مثل الرقابة الإدارية، ومباحث الأموال العامة وغيرها...) عبر صلات القرابة ونظم اختيار قياداتها وأعضاءها العاملين من خلال الوساطة والمحسوبية، هذا بالإضافة إلى إفساد مجلس الشعب إما من خلال إعداد مرشحين مقربين من قيادات الحكم، أو كون المرشح من قيادات الأجهزة الأمنية أو المخابرات العامة سابقاً، أو من خلال التدخل البوليسي والإداري المباشر في عملية التصويت والفرز، وأخيراً من خلال إغداق الخدمات والتسهيلات لأعضاء مجلس الشعب الذين لا ينتمون للحزب الحاكم آنذاك، وفي حال تمرد أحد الأعضاء من مجلس الشعب تبدأ بحقه عمليات الإنكار والعزل وتجاهل مطالبه، أي خنقه سياسياً.[١٥٦]

أما على صعيد حرية التعبير – والتي تضمن الرقابة الشعبية على الفساد – فإن قمعها كان بارزاً خلال السنوات الأخيرة قبل الثورة فعلى سبيل المثال أوردت قناة العربية في موقعها الإلكتروني يوم ٢٠٠٧/٦/٢٦، خبراً حول حكم قضائي من محكمة مصرية على الكاتب الصحفي إبراهيم عيسى (رئيس تحرير صحيفة الدستور المصرية) واثنين آخرين بالحبس سنة وكفالة عشرة آلاف جنيه مصري بتهمة إهانة الرئيس (السابق حسني مبارك)[١٥٧]، كما أدين شاب وأعتقل وحكم عليه بالسجن لمجرد كتابته مدونات شخصية على الإنترنت يطرح فيها رأيه الصريح بحكومة حسني مبارك حيث نشر ثماني مقالات له عبر المدونات منذ عام ٢٠٠٤ وكان الحكم في شهر ٢٠٠٧/٢.[١٥٨]

وفي عام ٢٠١٠ نشر موقع مصراوي الإخباري تقريراً صحفياً لصحيفة "هيفينجتون بوست" الأمريكية بعنوان (حرية التعبير في مصر أوشكت على الانتهاء) بينت فيه خطورة إقالة رؤساء

[156] عبد الخالق فاروق، مرجع سابق، ص١٥، ١٦
[157] موقع قناة العربية ٢٠٠٦/٦/٢٦. http://www.alarabiya.net/articles/2006/06/26/25136.html
[158] شبكة النبأ المعلوماتية ٢٠٠٧/٢/٢٧. موقع: http://www.annabaa.org/nbanews/61/499.htm

تحرير صحف لمجرد نقدها لسياسات مبارك أو لنشرها أخبار جماعة الإخوان المسلمين ومحمد البرادعي.[١٥٩] وهذه الأسباب كفيلة بتدني مستوى المساءلة للحكومة المصرية وانتشار الفساد.

أما بالنسبة لمعيار الاستقرار السياسي وانعدام العنف والذي جاء في الجدول أيضاً والذي يعكس تصورات عن الحكومة المصرية حول زعزعة الاستقرار أو استخدام وسائل عنيفة بسبب دوافع سياسية والإرهاب، فإن المؤشر أيضاً كان دائماً متدنياً كما ورد في الجدول رقم (٦)، لكن الملاحظ هو أن التدهور عبر السنوات في أداء الحكومة فبعد أن كان مستوى الأداء عام ٢٠٠٠ يبلغ -٠.٠١ أصبح عام ٢٠٠٥ ما نسبته -٠.٦٥ وارتفع عام ٢٠٠٦ ليصل إلى -٠.٨٥ ثم في عام ٢٠١٠ وصل إلى -٠.٩١ وبذلك انخفض ترتيب مصر المئوي في هذا المعيار من ٤٥ عام ٢٠٠٠ ليصل عام ٢٠١٠م إلى ١٨ وهو مستوى متدني مقارنة بدول العالم.[١٦٠]

أما المعيار الأكثر وضوحاً في حجم الخلل الذي كانت عليه الحكومات المصرية خلال الأعوام التي سبقت الثورة فهو معيار نوعية الأطر التنظيمية، والذي تنحدر فيه مصر إلى أدنى مستويات الأداء فبعد أن كانت -٠.٥٢ في عام ٢٠٠٠ بدأت تتراجع شيئاً فشيئاً حتى بلغت عام ٢٠٠٥ ما نسبته -٠.٨١ ثم أصبحت عام ٢٠٠٦ ما يقارب -١.٠٧ وهبط في ٢٠١٠م ليصل إلى -١.١٦ ومع هذا التدهور انخفضت رتبة مصر المئوية من ٣٠ في عام ٢٠٠٠ لتصبح ٢٣ في عام ٢٠٠٥ ثم ١٦ عام ٢٠٠٦ وأخيراً عام ٢٠١٠م كانت ١١ وهذه أيضاً نسبة متدنية جداً.[١٦١]

وهنا تجدر الإشارة إلى أن الخلل يكمن في التشريعات التي تعتبر أغلب جرائم الفساد جرائم مخلة بالشرف والأمانة وتعتبرها جرائم جنائية، وبالتالي فإن نوعية العقوبات تختلف تبعاً لهذا التصنيف،فكما تصف المحكمة الإدارية العليا هذه الجرائم أنها ناتجة عن انحراف أخلاقي في

---

[159] موقع مصراوي الإخباري. ٢٠١٠/١٠/١٤،
http://www.masrawy.com/News/Egypt/Politics/2010/october/14/Freedom_expression_.aspx

[160] بيانات البنك الدولي،http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.asp

[161] بيانات البنك الدولي، مرجع سابق.

الشخص المسؤول وبالتالي لا يكون أهلاً لتولي المناصب العامة، ومن هذه الجرائم: السرقة والرشوة والنصب، وتبديد الأموال المحجوز عليها، واختلاس الأموال الأميرية، والتلاعب في تذاكر الانتخابات، والاشتراك في تزوير محرر رسمي[١٦٢]

أما في ما يتعلق بسيادة القانون، فإنه ورغم المؤشرات الضعيفة والتي لم تتعدى (-٠.٠٠٦) في أحسن أحوالها ما عدا عام ٢٠٠٥ والذي شهد تحسناً ملحوظاً وصل إلى (٠.٠٠٣) - بحسب الجدول رقم (٦) - إلا أن هذا المعيار قد يكون الأفضل بين معايير الأداء الحكومي لمصر خلال السنوات التي سبقت الثورة المعاصرة، فترتيب مصر المئوي بقي يراوح حول ٥٠ بين الزيادة والنقصان.[١٦٣] ويعود ذلك إلى استقلال القضاء نسبياً، فقد أورد موقع BCC العربي في عام ٢٠١٠ تقريراً عن منظمة الشفافية الدولية تنتقد فيه وضع الفساد في مصر إلا أنه وفيما يتعلق بأوضاع القضاء الذي يعتبر الأقل فسادا ويحظى باحترام واسع لدى الرأي العام المصري دعت المنظمة إلى تعزيز دوره وإعادة وظيفة مراقبة الانتخابات إليه[١٦٤]

وأخيرا فإن المعيار الرئيسي المهم في قياس أداء الحكومات المصرية ما قبل الثورة المصرية المعاصرة هو معيار السيطرة على الفساد وهنا كانت التقارير من (WGI) تشير إلى أن أداء الحكومة المصرية في عام ٢٠٠٠ كان -٠.٣٩ وكان ترتيبها المئوي ٤٤ فيما بلغ في عام ٢٠٠٥ إلى -٠.٥٢ وأصبح الترتيب ٣٨ وانخفض إلى ٢٩ عام ٢٠٠٦ وفي عام ٢٠١٠م أصبح معيار الأداء -٠.٥٦ ليصبح ترتيب مصر المئوي ٣٣.[١٦٥]

وقد تناول البحث المعايير الستة السابقة رغم أن التركيز هنا على الفساد الاقتصادي إلا أن جوانب الفساد تتداخل فيما بينها لدرجة يصعب معها إهمال أي معيار منها كون تأثيره مباشر على

---

162 درويش، محمد أحمد، مرجع سابق، ص ٢١٩

163 بيانات البنك الدولي،http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.asp

164 موقع قناة BBC .بتاريخ ٢٠١٠/٣/٢١، www.bbc.co.uk

165 بيانات البنك الدولي،http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.asp

المعايير الأخرى، فعلى سبيل المثال يرى بعض المحللين أن الفساد يمكن أن يستخدم لتدعيم المحافظة على وذلك بأن يعمل الحاكم على نشر الفساد على نطاق واسع، فإذا كان معظم رجال السلطة متورطين في أعمال فساد متمثلة في رشاوى أو استغلال نفوذ أو مجاملات فاسدة، فإن التهديد بالفضيحة يمكن أن يساعد الحاكم في المحافظة على السلطة، وبالتالي فإن الفساد ليس بالضرورة مهدداً لاستقرار الدولة، وذلك على الأقل على المدى المتوسط. [١٦٦]

وفي استطلاع للرأي قام به مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية في الفترة من ٨ ديسمبر ٢٠١١ إلى ١٤ فبراير ٢٠١٢، بإجراء هذا المسح الذي يهدف إلى معرفة انطباعات قادة الرأي في مصر إزاء الفساد بعد ثورة ٢٥ يناير. من عدة قطاعات، هي: قيادات الأحزاب، والائتلافات الثورية، والإعلاميين وكتاب الرأي، ورجال الدين، وقيادات منظمات المجتمع المدني، وقيادات جمعيات الأعمال، بينت إحدى النتائج أن ما نسبته ٣٤.٩% من العينة يرون أن أهم أسباب انتشار الفساد في مصر كان بسبب ضعف أجهزة الدولة الرقابية، فيما قال ما نسبته ١٢.٥% من العينة إن السبب هو تضارب القوانين وتعقيدها، وكانت هذه أعلى نسبة للأسباب التي يراها قادة الرأي المصري[١٦٧]

ولذلك فإن السيطرة على الفساد يتطلب رقابة قوية من خلال البرلمانات ومؤسسات تنفيذ القانون، ووسائل الإعلام المستقلة ومنظمات المجتمع المدني النشطة، لأن عواقب عدم السيطرة على الفساد تنعكس على الأفراد العاديين وعلى العدالة وعلى تحقيق المساواة في المجتمع بشكل أوسع.[١٦٨]

إن الانعكاسات السلبية للفساد بدأت تتضح شيئاً فشيئاً في مصر خاصة بعد أن عمد النظام السياسي إلى النزول بالاقتصاد المصري بشكل كبير إلى الهاوية، وأشهر هذه الوقائع هو

---

166 درويش، محمد أحمد، مرجع سابق، ص ٦٩

167 مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية. استطلاع قادة الرأي العام في مصر إزاء قضايا الفساد والشفافية ، ص ١٩
http://www.cipe-arabia.org/files/pdf/Corruption/Public_Opinion_Leaders_Survey_Ahram_Report.pdf

168 درويش، محمد أحمد، مرجع سابق، ص ١٠٨

اتفاق "الكويز" أي المناطق الصناعية المؤهلة،والذي تم عقده في ديسمبر ٢٠٠٤ وبدأ تطبيقه في يناير ٢٠٠٥، حيث يتيح هذا الاتفاق لإسرائيل الدخول بشكل علني ورسمي للأسواق العربية، فقد تخلت مصر بهذا الاتفاق عن دورها السيادي وتركت مجموعة من رجال الأعمال المرتبطين بصلات وثيقة مع الولايات المتحدة وإسرائيل، يقررون مصير علاقات مصر مع إسرائيل، فإسرائيل ستستخدم بهذه الاتفاقية شركات مصرية لاختراق السوق المصرية، والأهم هو أن إسرائيل ستتحكم في شركات الملابس الجاهزة المصرية والمدرجة في مناطق الكويز، وستحقق أرباحاً كبيرة من ورائها. وقد تم تطبيق هذا الاتفاق في القاهرة الكبرى والإسكندرية الكبرى والمدينة الصناعية ببورسعيد، وجاء في نص الاتفاق أن السلع التي تنتج في هذه المناطق سيكون لها حق الدخول الحر للسوق الأمريكية بدون أي رسوم جمركية، شريطة أن يكون المكون المصري فيها ٣٥% منها ١١.٧% يتم استيراده من إسرائيل، ويتم استيفاء باقي المكون من الولايات المتحدة الأمريكية ومن مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية.[١٦٩]

إن النتائج الكارثية لهذا الاتفاق لا تقف عند حد تأثر الاقتصاد المصري سلبياً بشكل عام بل تعدته إلى تأثيرات سلبية أخرى، كاتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية، فلم تعد ضمن الحسابات، ومن ناحية أخرى خلقت جواً من عدم المساواة بين المواطنين، حيث ضمت مناطق "الكويز" بعض رجال الأعمال في القطاع الخاص الكبير (الرأسمالية التقليدية) واستثنت عدداً كبيراً من المنتجين الصغار والمتوسطين والذين لا يملكون الضغط اللازم على الدولة، كما يقول د.أحمد النجار بأن السبب الرئيسي لقبول السلطة المصرية لهذه الاتفاقية، هو سبب سياسي وليس اقتصادي، وهو مقايضة هذا الاتفاق التطبيعي المذل، بتخفيف الضغط من الولايات المتحدة

[169] النجار، أحمد السيد، مرجع سابق، ص ٩٣-٩٦

الأمريكية بشأن الديمقراطية وحقوق الإنسان في مصر، أو صمتها التام على بقاء الآليات غير الديمقراطية لعمل النظام السياسي في مصر.[١٧٠]

وقد أورد موقع الجزيرة نت في عام ٢٠٠٥ تقريراً حول الكويز بينت فيه أن المسؤولين يرون أن الاتفاقية ستزيد من قدرة الاقتصاد المصري على الأداء والمنافسة وتوفير فرص عمل جديدة كثيرة .وفي الحالة المصرية فإنها ستعطي دفعة للصادرات المصرية من المنسوجات والملابس الجاهزة ويمكن أن تنقذ أكثر من ٧٠٠ مصنع من الإغلاق وتوفر أكثر من ٤٠٠ ألف فرصة عمل خلال الخمس سنوات القادمة التي تلي الاتفاق. وسيصل إجمالي الاستثمارات الأجنبية لتلك المناطق إلى أكثر من ٥ مليارات دولار خلال عامين، ترتفع إلى ١٠ مليارات بعد خمس سنوات وتوفر ٢٥٠ ألف فرصة عمل في مجال الغزل والنسج فقط.إلا أن المعارضين كانوا يرون أن الاتفاقية لا تخدم مصالح الدول العربية بل تحولها إلى مقرات لصناعات ملوثة للبيئة وإقالة الاقتصاد الصهيوني من عثرته واختراق المنطقة والاندماج فيها كعضو سياسي واقتصادي فاعل وذلك بإعادة رسم الخريطة السياسية والاقتصادية للمنطقة بما يتفق وتقاطع المصالح الصهيونية الأمريكية[171].

وبلغة الأرقام، يضرب بعض المعارضين مثالا بالأقمشة القطنية التي تتميز بها مصر، حيث كانت نسبة الكميه المقررة للولايات المتحدة عام ٢٠٠٣ هي ١٨٢٧٠٩٣١٨م٢ لم ينفذ منها سوى كمية ٦٣٢٥٥٣٩م٢ بنسبه استخدام ٣.٥%. أما نسبة الاستخدام في الحصة الجمركية الخاصة بدول الاتحاد الأوروبي فكانت ٢٣٧٥٣ نفذ منها ٣٠٥٢ بنسبة ١٢.٨%. ومثال آخر خاص بنسبه الاستخدام في الحصة الجمركية لصادرات الاقمشة القطنية. فقد كانت الحصة ١٣٦٨

---

170 النجار، أحمد السيد، مرجع سابق، ص ١٠٠- ١٠٢

171 الجزيرة نت. ٢٠٠٥/١١/٢، http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/1dff2a70-8267-43cb-984a-e53f3f79c112

نفذ منها ١١٥.١ بنسبه ٨.٤%. وهذه الأمثلة للتدليل على أن المنتج المصري لم يأخذ حصته في نظام الحصص المقررة.[١٧٢]

أما فيما يتعلق بإهدار موارد الدولة والذي يعتبر من الفساد الكبير فقد جاء جلياً في اتفاقية تصدير الغاز لإسرائيل –التي جاءت مشابهة في غالبية ملابساتها لاتفاقية الكويز– وتزيد بأنها تتيح لإسرائيل نهب موارد مصر من الغاز بأسعار متدنية بما يدعم اقتصاد إسرائيل ويقوي شوكته ويزيد من قدرته على تمويل تطوير القوة العسكرية الإسرائيلية التي تهدد مصر وكل البلدان العربية، فهذا الاتفاق يمنح إسرائيل جزءً من موارد مصر من الغاز تقدر بنحو ١٦٠ مليون قدم مكعب من الغاز يومياً وبما يوازي ١.٧ مليار متر مكعب من الغاز في العام الواحد ولمدة ١٥ عاماً قابلة للتمديد إلى ٢٠ عاماً بقيمة ٢.٨ دولار للمليون وحدة حرارية بريطانية وبسعر ثابت طول هذه الفترة، في حين كان السعر في ذلك الوقت عام(٢٠٠٥) للمليون وحدة حرارية بريطانية في سوق لندن هو ٦.٢ دولار، وكانت تبلغ الأسعار الآجلة للشحنات التي ستسلم في ٢٠٠٦ نحو ١٣ دولار.[١٧٣]

ورغم التعتيم على الاتفاقية من قبل الحكومة وعدم إصدار أي وثيقة رسمية تبين تفاصيل الاتفاق للشعب، فإن الحكومة تهربت من الرقابة التشريعية عليه مدعية أنه ملحق لاتفاقية التسوية السياسية المعقودة عام ١٩٧٩ م بين إسرائيل وبين النظام المصري في حكم الرئيس السادات، مما جعل السلطة التنفيذية تتعدى على حقوق الشعب ونوابه، كما يعتبر ذلك الاتفاق مثالاً صارخاً لإهدار موارد الشعب المصري وإمداد دولة معادية بها بأبخس الأثمان على حساب مستقبل مصر وقوت أبنائها.[١٧٤]

لكن تبرير الحكومة في ذلك الوقت لم يكن صحيحاً، فقد كشف وزير الخارجية الإسرائيلي أفيغدور ليبرمان للإذاعة العامة الإسرائيلية وقتها أن صفقة توريد الغاز ليست جزءاً من اتفاق

---

172 الجزيرة نت. بتاريخ ٢١ /٢٠٠٥/١١، مرجع سابق.
173 النجار، أحمد السيد، مرجع سابق، ص ١١١، ١١٢
174 النجار، أحمد السيد، مرجع سابق، ص ١١٢

السلام ولكنها صفقة اقتصادية. وجاء هذا بعد أن ألغت الحكومة المصرية بعد الثورة في عام ٢٠١٢ تعاقدها لتوريد الغاز إلى شركة شرق المتوسط، التي تقوم بتصديره إلى إسرائيل لإخلال الشركة بشروط التعاقد.[١٧٥]

ليس هذا فحسب بل إن الفساد الواضح يكمن في أنه لم تكن صادرات الغاز والنفط تتناسب مع ما يصدر من البلاد وما يكتب في دفاتر الحسابات. وبسبب عدم الدقة في هذه المواضيع.. لم يستطع احد الحصول علي بيانات كافية في نسبة الفساد الموجودة هنا، ومن أحد هذه الأسباب أيضا أنه لم يكن هناك حسابات مدققة بين ما يصدر من الغاز وبين المدفوعات من الدول المستوردة حيث كانت الحكومة المصرية تزور المبالغ المستلمة في هذا الخصوص وبسبب عدم الدقة في هذه المبالغ فانه من المرجح اختفاء ما يقارب من ٣ مليار دولار سنويا. إضافة إلى اختفاء ما يقارب ما قيمته ١مليار دولار سنويا في الصادرات نفسها.[١٧٦]

ويعتبر بعض المحللين أن أكبر عملية فساد وإهدار للمال العام كان في برنامج الخصخصة والذي بدأ مبكراً حيث تم التسويق له على أنه بيع للشركات العامة الخاسرة كنوع من الدعاية للخصخصة، ليتضح فيما بعد بأن أفضل الشركات هي من بيع للقطاع الخاص المصري والأجنبي، ورغم كل عمليات الخصخصة التي تمت خلال السنوات ما قبل عام ٢٠٠٣ إلا أن وتيرتها تسارعت بعد عام ٢٠٠٤ بعد مجيء حكومة أحمد نظيف، وبالتالي ارتفعت وتيرة الفساد، حيث أن من المتعارف عليه أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تشتري أصولاً للاقتصاد – كما حدث في مصر – هي استثمارات زائفة لأنها لم تضف أصولاً جديدة وهو الأمر المرجح لحكومات مبارك المتعاقبة التي باعت الأصول التي بنتها الأجيال والحكومات السابقة، حتى تمول إنفاقها

[175] العربية نت. بتاريخ ٢٠١٢/٤/٢٢. http://www.alarabiya.net/articles/2012/04/22/209569.html
[176] *Diana Elassy*، مرجع سابق.

الجاري لتغطية عجزها عن تطوير النشاط الاقتصادي وتمويل الإنفاق العام من خلال الإيرادات الناتجة عن هذا النشاط.[١٧٧]

ومن هنا كان الدين العام على الدولة يزداد، فبالنسبة للدين الخارجي فمن الطبيعي في ظل الفساد أن يكون كبيراً في بلدٍ كمصر، فبحسب بيانات البنك الدولي، فإن إجمالي رصيد الدين الخارجي بلغ ما يقارب ٢٩ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٠٠م وبلغ بذلك نسبة ١٥٥.٧% من صادرات الخدمات والسلع والدخول، وفي عام ٢٠٠٥ على سبيل المثال وصل إلى ما يقارب من ٣٠ مليار دولار وكان بذلك يشكل ما نسبته ٩٣.١% من صادرات الخدمات والسلع والدخول، وأخيراً وصل إلى ٣٦.٥ مليار دولار تقريباً في عام ٢٠١٠م وشكّل ما نسبته ٧٣.٨% من صادرات مصر من الخدمات والسلع والدخول.[١٧٨]

لقد أكّد ذلك تقرير من وكالة CNN الإخبارية في ٢٠١١/١٠/١١ حيث أوضح بأنه بسبب الفساد الموجود في البلاد. فان مصر تعاني بشدة من الديون. حيث انه مبارك وخلال ٣٠ سنة الماضية قام بالاستدانة لصالحه وصالح النخبة حوله وليس لصالح البلاد. ومن حيث الأرقام فان الفوائد علي ديون مصر الخارجية فقط هي اكبر بكثير من ميزانية مصر علي التعليم والصحة وبناء المنازل مجتمعة. وهذه الفوائد تأخذ تقريبا ٢٢% من نفقات الحكومة. فديون مصر تعادل ٨٠% من الميزانية العامة للبلاد.[١٧٩]

177 النجار، أحمد السيد، مرجع سابق، ص ١٣٢-١٣٤

178 بيانات البنك الدولي، http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.asp

179 قناة CNNالإخبارية. http://globalpublicsquare.blogs.cnn.com/2011/10/11/mubaraks-odious-debts/?iref=allsearch

المبحث الثاني

الفساد في تونس

بعد قيام الثورة التونسية المعاصرة تكشفت حقائق نشرتها الكثير من وسائل الإعلام والتي تبين تقديرات حول حجم ثروة الرئيس السابق لتونس زين العابدين بن علي وعائلته والتي إن دلت على شئ فإنها تدل على حجم الفساد الذي كانت تعاني منه تونس والذي كان تحت رعاية مباشرة من رأس الدولة والذي ذكرت صحيفة دنيا الوطن تقريراً لصحيفة "لوفيجارو" الفرنسية بتاريخ ٢٠١١/١/١٧م قدرت فيه ثروة الرئيس التونسي المخلوع، زين العابدين بن علي، وعائلته التي تناهز ٥ مليارات يورو، جمع معظمها من الاستحواذ على أملاك وأموال الغير بحسب مصادر تونسية، فيما تتهيأ جهات تونسية وفرنسية لعمل لجان تحقيق أو رفع قضايا لمحاكمته بتهمة الاختلاس والفساد.[١٨٠]

أما عائلة زوجة بن علي (ليلى الطرابلسي)، فصار لها موطئ قدم في الأعمال، من السياحة إلى الزراعة مروراً بالعقارات وتوزيع المحروقات وكذلك البناء. وركّزت إحدى وثائق «ويكيليكس»، الصادرة بتاريخ ٢٣ حزيران عام ٢٠٠٨، التي كتبها السفير الأميركي روبرت جوديك، على زوجة الرئيس ليلى بن علي، حيث يرى التونسيون أنها تنتهك النظام انتهاكاً صارخاً، ما يجعلها مكروهة. ويعدّ شقيق ليلى، بلحسن طرابلسي، الأكثر فساداً وتورطاً في مشاريع فاسدة، والأكثر ابتزازاً للحصول على الرشى. وتعطي الوثيقة مثلاً بحصول ليلى بن علي على أرض في قرطاج بقيمة ١.٥ مليون دولار أميركي لتشييد مدرسة قرطاج الدولية، إلا أن النتيجة كانت أن باعت ليلى المدرسة لمستثمرين بلجيكيين. وتضيف الوثيقة إنه في عام ٢٠٠٦، سرق معاذ وعماد

---

[180] موقع دنيا الوطن. http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2011/01/19/166460.html

الطرابلسي يختاً لرجل الأعمال الفرنسي برونو روجيه، لقد كان لهذه الممارسات التأثير الكبير على الاستثمارات سواءً الداخلية أم الأجنبية.[181]

لقد كانت الدولة التونسية تعاني من الفساد على أكثر من صعيد ورغم أن كثيراً من البيانات التي تعتمدها المؤسسات الدولية كانت الحكومة التونسية تزورها إلا أن وضعية الفساد بقيت كبيرة، فلقد كان تقرير الشفافية الدولية (CPI) لنفس الأعوام وكمحصلة نهائية كالتالي: في العام ٢٠٠٧ كان المؤشر للفساد في تونس ٤.٢ (المؤشر من ١٠ حيث كلما اقتربنا من الصفر كانت نسبة الفساد مرتفعة في الدولة وكلما اقتربنا من ١٠ كانت أقل فساداً)، بينما في عام ٢٠٠٨ بلغ ٤.٤ وفي عام ٢٠٠٩ رجعت النسبة إلى ٤.٢ أما في عام ٢٠١٠ فقد بلغت إلى ٤.٣ [182].

وكما في الحالة المصرية تقريباً فإن أهم المؤشرات على الفساد الاقتصادي يكمن في غياب المساءلة وحق التعبير فلم يحقق النظام السابق الحرية ولا الديمقراطية بل تحولت البلاد على عهد زين العابدين بن علي إلى دولة بوليسية بامتياز عبر تركيبة مخابراتية أمنية، خاصة وأنه قادم من رحم المؤسسة الأمنية التي كان على رأسها خلال حكم سلفه الحبيب بورقيبة، كما تكرس الحكم الفردي المطلق الموروث من عهد بورقيبة، لا بل استحوذ ابن علي على مفاصل الدولة الحساسة مما جعله يتصرّف في تونس بجهاز بوليسي ضخم قدرته بعض الجهات ما بين ١٥٠-١٦٠ ألف عنصر وتعززت هيمنة الحزب الحاكم على الدولة وجعل من الانتماء إليه شرطا أساسيا للتمتع بأبسط الحقوق المدنية كما شرع العديد من القوانين المقيدة للحريات العامة بشكل عام والحريات السياسية بشكل خاص، وقد وظف بن علي الحملة الدولية على الإرهاب بعد أحداث أيلول سبتمبر عام ٢٠٠٣ ضد معارضيه واستمر في انتهاك المبدأ القائل بأن الشعب هو مصدر السلطات وكانت الانتخابات مجرد عملية شكليه محسومة النتائج. وقد عانت الصحافة ووسائل الإعلام من

---

181 الأردنية للأنباء. تونس: قصّة حكم بن علي: مافيا عائليّة وقمع وفساد . ٢٠١٠/١٢/٣٠م http://www.alordonia.com

182 منظمة الشفافية الدولية. http://www.transparency.org/policy_research/surveys_indices/cpi

الكبت والتضييق ومنذ العام ١٩٩٨ظلت تونس تصنف ضمن العشرة دول الأوائل في العالم في مجال تقييد حرية الصحافة وتونس ضمن المجموعة الأخيرة من دول العالم التي تمثل المنطقة السوداء في خارطة أوضاع حرية الصحافة.[١٨٣]

وعلى هذا فإن تقرير مؤشرات الأداء الحكومي على نطاق دولي (WGI) يؤكد أن أداء الحكومة التونسية فيما يتعلق بمعيار المساءلة وحق التعبير بقي دائماً متدني فقد بلغ في عام ٢٠٠٠م ما نسبته -٠.٦٦ بينما تدنى في عام ٢٠٠٥ ليصل إلى -٠.٩٧ ثم في عام ٢٠٠٦ كان -١.٢٣بينما في ٢٠٠٧ كان -١.٣٢ وبقي يتنازل حتى ٢٠١٠ حيث وصل إلى -١.٣٦ (المؤشر من ٢.٥أداء حكومي قوي في هذا المجال بينما -٢.٥ أداء ضعيف) وبناءً على هذا الأداء انخفض ترتيب تونس المئوي بين الدول فبعد أن كان ٢٧ في عام ٢٠٠٠ أصبح ٢١ في عام ٢٠٠٥ ثم وصل في عام ٢٠١٠ إلى ١٠ وهي نسبة متدنية جداً (فكلما اقتربت رتبة الدولة من ١٠٠ كانت أعلى وكلما اقتربت من الصفر كانت رتبتها أدنى (الجدول رقم ٧).[١٨٤]

أما المعيار الثاني والذي اعتمدته (WGI) فكان عن الاستقرار السياسي وانعدام العنف فكان لتونس نوعاً ما وضع مختلف عن مصر حيث جاءت كل الأرقام حول أداء الحكومة في هذا المؤشر إيجابية وإن كانت ليست النسب العالية ورغم التراجع الكبير الذي تم بعد العام ٢٠٠٠م فقد كان الأداء ٠.٢٨ لكنه وصل في عام ٢٠٠٥ إلى ٠.٠٤ وارتفع في عام ٢٠٠٦ إلى ٠.٢٧ لكنه في عام ٢٠١٠م كان يقدر بـ ٠.١١ وبقي بناءً على هذه التقديرات يتراوح ترتيب تونس المئوي بين الدول في حدود ٥٠، فلقد كان ترتيبها المئوي عام ٢٠٠٠ م يصل إلى ٥٧ بينما انخفض في عام ٢٠٠٥ إلى ٤٨ وأخيراً كان في عام ٢٠١٠ يصل إلى ٥١.[١٨٥]

---

[183] مواعدة: محمد. تونس في عهد بن علي، مجلة المجلة. على الرابط الإلكتروني:
http://www.majalla.com/arb/2012/06/article55235999 ١٣/ يونيو/٢٠١٢م
[184] بيانات البنك الدولي،http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.asp
[185] بيانات البنك الدولي، المرجع السابق.

وكما سبق فإن هذا ارتفاع نسبة هذا المؤشر يعود في أحد أسبابه إلى طبيعة النظام البوليسي والذي ينضوي تحت إمرته عدد ضخم من المنتسبين إليه.

أما بالنسبة للمعيار الثالث (جدول رقم ٧) والذي يعكس تصورات نوعية الخدمات العامة، ونوعية الخدمة المدنية ودرجة استقلاليته عن الضغوط السياسية، ونوعية وضع السياسات وتنفيذها، ومدى مصداقية التزام الحكومة بتلك السياسات، فكانت متباينة تماماً مع الحالة المصرية،رغم انحدارها منذ العام ٢٠٠٠ وحتى ٢٠١٠ حتى كترتيب مئوي بين الدول، إلا أن الأداء الحكومي أيضاً هنا كان موجباً، فبعد أن كان ٠.٥٢ في عام ٢٠٠٠ وكانت رتبة تونس المئوية ٧١ وصلت في عام ٢٠٠٥ إلى ٠.٤٢ وينخفض معها الترتيب المئوي إلى ٦٦ بينما وصلت في عام ٢٠١٠ إلى ٠.١٩ وتصبحت رتبة تونس المئوية ٦٣.[١٨٦]

[186] بيانات البنك الدولي، المرجع السابق.

الجدول رقم (٧)

بحسب (WGI) لستة أبعاد لقياس أداء الحكومات في تونس

المؤشر / العام		٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
١- المساءلة وحق التعبير	الأداء	-٠.٦٦	-٠.٩٧	-١.٢٣	-١.٣٢	-١.٢٩	-١.٣٠	-١.٣٦
	الترتيب	٢٧	٢١	١٣	١٠	١١	١٠	١٠
٢- الاستقرار السياسي وانعدام العنف	الأداء	٠.٢٨	٠.٤	٠.٢٧	٠.٢١	٠.١٣	٠.٢٠	٠.١١
	الترتيب	٥٧	٤٨	٥٤	٥١	٤٩	٥١	٥١
٣- فعالية الحكومة	الأداء	٠.٥٢	٠.٤٢	٠.٥٨	٠.٤٨	٠.٣٤	٠.٣٥	٠.١٩
	الترتيب	٧١	٦٦	٧٢	٦٩	٦٦	٦٥	٦٣
٤- نوعية الأطر التنظيمية	الأداء	-٠.٠٦	-٠.١١	٠.١٥	٠.٠٨	٠.٠٩	٠.٠٢	-٠.٠١
	الترتيب	٥٢	٥٢	٥٦	٥٦	٥٥	٥٣	٥٣
٥- سيادة القانون	الأداء	-٠.١٥	٠.١٠	٠.٢٢	٠.١٩	٠.١٦	٠.١٩	٠.١٢
	الترتيب	٤٧	٥٦	٥٩	٥٩	٥٨	٦١	٦٠
٦- السيطرة على الفساد	الأداء	-٠.٠٣	-٠.٠٩	-٠.٠٧	-٠.١١	-٠.١٨	-٠.٠٩	-٠.١٤
	الترتيب	٥٩	٥٥	٥٧	٥٦	٥٣	٥٧	٥٤

- الأداء: يتراوح من -٢.٥(ضعيف) إلى ٢.٥ (قوي) أداء الحكم.
- الترتيب: الرتبة المئوية من بين جميع البلدان (تتراوح من صفر (للأدنى) إلى ١٠٠(للأعلى) رتبة).

أما معيار نوعية الأطر التنظيمية والذي يعكس تصورات قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات ولوائح تنظيمية سليمة التي تسمح وتشجع تنمية القطاع الخاص، فرغم تذبذب الأداء بين الأعوام ٢٠٠٠ وحتى ٢٠١٠ إلا أن ترتيب تونس المئوي بقي متقارباً فقد كان عام ٢٠٠٠ وعام ٢٠٠٥ يقدر بـ ٥٢ وصل عام ٢٠١٠م إلى ٥٣، (بحسب الجدول ٧).[١٨٧]

إلا أن النظام التونسي واصل في عهد بن علي على تطبيق "برنامج الإصلاح الهيكلي" الذي تم الشروع في تنفيذه قبل عام بتوصية من البنك وصندوق النقد الدوليين. ثم أضيف برنامج آخر عام ١٩٩٥م قدمه الاتحاد الأوروبي لتونس عرف بِ "برنامج التأهيل الشامل" الذي جاء ضمن

[187] بيانات البنك الدولي، مرجع سابق.

"اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية" التي تهدف إلى خلق منطقة تبادل حر مع تونس، الأمر الذي حول البلاد –في نظر بعض الخبراء الاقتصاديين– إلى مجرد سوق لرؤوس الأموال والسلع الأوروبية، وكذلك الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في ظل حالة من عدم التكافؤ وقد ترتب على كل ما سبق عدد من الأمور من بينها:[١٨٨]

١. تبديد الممتلكات العامة بدعوى الخصخصة التي طالت جميع القطاعات بما فيها القطاعات الإستراتجية كالإسمنت والكهرباء والغاز والاتصال والنقل.

٢. ضعف الاقتصاد وهشاشته نتيجة الاهتمام بقطاع الخدمات على حساب القطاعات الإنتاجية لجني الأرباح بسهوله.

٣. تضاعف المديونية العامة للدولة أربع مرات خلال السنوات الخمسة عشرة الأولى من حكم بن علي.

٤. التسيير البيروقراطي للحياة الاقتصادية وما ترتب عليه من غياب دور القطاع الخاص في صناعة القرار الاقتصادي.

٥. تعاظم حجم الفساد المالي الذي كان السمة البارزة في عهد نظام بن علي إذ إن المقربين من الرئيس المخلوع وزوجته هم كثر المتورطين في هذا الشأن عبر استغلال في الحصول على عمولات هامة مقابل التدخل في الصفقات المرتبطة بالقطاع الحكومي، والاستيلاء على مؤسسات وأراض للدولة تحت غطاء عملية الخصخصة، والسيطرة الكاملة على بعض القطاعات، إلى جانب المشاركة القسرية في المشاريع الرابحة، والاعتداء على النظام المصرفي من خلال الحصول على قروض دون ضمانات، إضافة إلى التهرب الضريبي.[١٨٩]

188 اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق حول الفساد في عهد الرئيس المخلوع بن علي. تقرير مقدم إلى الجمعية التأسيسية في تونس، ص٥.
189 نفس المرجع السابق، ص٥

ونتيجة لهذه السياسات فقد تضاءلت الاستثمارات الخارجية، وتشير بيانات البنك الدولي أن الاستثمارات الخارجية المباشرة شكلت ما نسبته ٣.٥% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٠٠م. بينما في عام ٢٠٠٥م انخفضت النسبة إلى ٢.٢% من إجمالي الناتج المحلي، ووصلت إلى ما نسبته ٣% في عام ٢٠١٠م.[١٩٠]

وعلى صعيد سيادة القانون وهنا يعكس تصورات مدى ثقة المتعاملين في قواعد المجتمع والالتزام بها، وخاصة نوعية إنفاذ العقود وحقوق الملكية، والشرطة، والمحاكم، فضلا عن احتمال حدوث الجرائم والعنف. كان لتونس أيضاً مؤشر إيجابي بعد العام ٢٠٠٠فبعد أن كان الأداء – ٠.١٥ عام ٢٠٠٠ أصبح في عام ٢٠٠٥م ٠.١٠وفي عام ٢٠١٠ أصبح ٠.١٢ وارتفع معه ترتيبها المئوي بين الدول من ٤٧ عام ٢٠٠٠ إلى ٥٦ عام ٢٠٠٥ وليصبح ٦٠ في عام ٢٠١٠م.[١٩١]

ولكن وفي المقابل أدى النهج الاقتصادي الذي اختاره بن علي إلى نتائج سلبية على الاقتصاد التونسي، إذ أنه عاد بالنفع على الأثرياء فقط وخاصة المقربين من الرئيس وحاشيته بالإضافة إلى أصحاب رؤوس الأموال الأجانب ففي عام ٢٠٠٥ أصبح١٠% من السكان يستحوذون على ٣٢% من الناتج الإجمالي المحلي كما تعود إليهم نسبة ٦٠% من مصاريف الاستهلاك الوطني وبالمقابل فإن مساهمتهم في دفع الضرائب ١١ أو ١٢%. أما الأجراء فإن نصيبهم من الناتج الداخلي الخام نزل من ٩،٥٤% عام ١٩٧٠ إلى ٢٩% في التسعينات رغم أن عددهم ازداد كثيرا. كما أن نصيب ٨٠% من السكان من مصاريف الاستهلاك الوطني لا يتجاوز ٢٠% ومع ذلك فهم يدفعون ما لا يقل عن ٨٥% من الضرائب.[١٩٢]

---

[190] بيانات البنك الدولي، مرجع سابق

[191] بيانات البنك الدولي، مرجع سابق

[192] البنك الدولي، بيانات الدول، على الرابط: http://data.albankaldawli.org/indicator/SI.DST.10TH.10?page=1

أما بالنسبة للدين الخارجي فمن الطبيعي في ظل الفساد أن يكون كبيراً في تونس، فقد تراكمت ديون تونس خلال العقد الأخير قبل الثورة المعاصرة بشكل ملفت للنظر.

فبحسب بيانات البنك الدولي، فإن إجمالي رصيد الدين الخارجي بلغ ما يقارب ١١,٤ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٠٠م وبلغ بذلك نسبة ١٣٠,٥% من صادرات الخدمات والسلع والدخول، وفي عام ٢٠٠٥ على سبيل المثال وصل إلى ما يقارب من ١٨ مليار دولار وكان بذلك يشكل ما نسبته ١٢٠,٤% من صادرات الخدمات والسلع والدخول، وأخيراً وصل إلى ٢٢ مليار دولار تقريباً في عام ٢٠١٠م وشكل ما نسبته ٩٧,٧% من صادرات تونس من الخدمات والسلع والدخول.[١٩٣]

وأخيراً فإن المعيار الأخير والذي يعتبر من أهم المعايير في هذه الدراسة والذي يعكس تصورات إلى أي مدى تمارس السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة، بما في ذلك الفساد الصغير والكبير من الفساد، فضلا عن " السيطرة على " الدولة من قبل النخب والمصالح الخاصة ، أشار إلى أن تونس ورغم تقدم رتبتها المئوية فإن مؤشر الأداء لديها سلبي فقد بلغ في عام ٢٠٠٠ إلى -٠,٠٣ بينما كان -٠,٠٩ في عام ٢٠٠٥ ووصل في عام ٢٠١٠ إلى -٠,١٤.[١٩٤]

ورغم كل هذه البيانات إلا أن الفساد كان مستشرٍ خاصة على صعيد عائلة الرئيس السابق زين العابدين بن علي، فقد أوردت صحيفة الوسط البحرينية أثناء الاحتجاجات التونسية وبتاريخ ٢٠١١/١/١٦م، تسريبات عن وثائق ويكيلكس المسربة من السفارة الأمريكية في تونس والتي تظهر حجم الفساد المستشري في تونس بشكل وبائي،واصفة عائلة الرئيس التونسي بأنها «معقل الفساد» وأنها تشبه المافيا، وأن النظام التونسي فاسد ولا يمكن إصلاحه. وتكمل الصحيفة فاستناداً إلى التقرير السنوي لمنظّمة الشفافية العالمية وملاحظات مصادر السفارة، فإن الفساد المالي في تونس تفاقم. فسواء كان الأمر متعلقاً بالسيولة المالية أو الخدمات أو الأراضي أو الممتلكات، فإنّ عائلة

١٩٣ بيانات البنك الدولي، مرجع سابق
١٩٤ بيانات البنك الدولي، مرجع سابق

الرئيس بن علي اشتهرت بطمعها فيها ولا بدّ أن تحصل عليها بكلّ الطرق. ويبدو الوقع الاقتصاديّ لهذا الواقع واضحاً على المستثمرين التونسيين، الذين يخشون النزاع الطويلة «للعائلة»، فيفضّلون تجنّب الاستثمار في مشاريع جديدة، الأمر الذي يجعل من نسق الاستثمار الداخلي منخفضاً ونسبة البطالة عالية. هذه الأنباء المتواترة عن الفساد، متفاعلة مع التضخّم المتزايد ونسبة البطالة المتصاعدة ساعدت على مزيد توتير العلاقة مع الحكومة التونسية، وأسهمت في الاحتجاجات الأخيرة بالجنوب الغربي التونسي.وتثير زوجة بن علي – ليلى – وعائلتها الواسعة – آل الطرابلسي – نقمة شديدة لدى التونسيين. ورغم أن البعض من الشائعات حولهما يرجع إلى احتقار مظاهر الإثراء السريع لدى جماعة الطرابلسي، فإن التونسيين يؤكّدون أن آل الطرابلسي يستعملون سياسة ليّ الذّراع واستغلال النفوذ بتوظيف النّظام لتحقيق مآربهم، وهو ما يكرّس كره الناس لهم.[١٩٥]

ورغم كل هذه الفجاجة في السيطرة على التجارة والعقارات والفساد إلا أن التونسيين لم يكونوا قادرين على الانتقاد، لا بل وأحكمت الرقابة على حركة النشر داخل البلاد إلى جانب الكتب والمنشورات المستوردة مما أنعكس سلبًا على الحرية الفكرية والثقافية في البلاد، كما ترتب على ذلك حضر دخول العديد من الكتب والمؤلفات والمنشورات إلى تونس في عهد النظام السابق.[١٩٦]

وليست الرقابة فقط على الأمور المتعلقة بالسياسة بل قد هيمنت قيم السوق على الساحة الثقافية وتحول النشاط الثقافي إلى نشاط سلعي واستخدمت السلطة الحاكمة سلاحي القمع والإفساد لتقييد حرية الفكر، وكان على المفكرين والمثقفين أن يختاروا بين السير في ركب السلطة الحاكمة والتحول إلى أدوات لقمع الحرية الفكرية والثقافية أو الصمت والكف عن الاهتمام بالشأن العام والتحول إلى مجالات لا صلة لها بالواقع.[١٩٧]

---

١٩٥ صحيفة الوسط البحرينية ـ ماذا قالت وثائق «ويكيليكس» عن الفساد المتفشي في تونس؟
العدد ٣٠٥٤ _ الأحد ١٦ يناير ٢٠١١م ـ موقع: http://www.alwasatnews.com/3054/news/read/521366/1.html
١٩٦ المديني، توفيق. (٢٠١١م). سقوط الدولة البوليسية في تونس. الدار العربية للعلوم بيروت، من ص ٩٥- ٢٢٣.
١٩٧ الحزب الشيوعي التونسي. (٢٠٠٤م). من أجل بديل ديمقراطي وشعبي، منشورات البديل، أكتوبر. http://www.albadil.org

المبحث الثالث
الفساد في ليبيا

لم تكن ليبيا استثناءً عن تلك الدول التي لحقها الفساد، بل كانت له جذور تاريخية امتدت إلى العهد الملكي، غير أن الفساد في ذلك الوقت كان مختلفاً عن الفترة التي تلته،وهنا تجدر الإشارة إلي توضيح مظاهر الفساد في فترتي الحكم بليبيا (فترة الحكم الملكي وحكم القذافي)؛ ففي العهد الملكي لم تتضح معالمه إلا في أواخر فترة الحكم وكانت الأسباب الأساسية لانتشار الفساد في تلك الفترة ضعف الملك واعتلال صحته،فلم يكن قادراً علي النهوض بأعباء الحكم بالبلاد وكان يشعر بثقل المسؤولية الملقاة على عاتقه، وفي هذه الفترة استطاعت مجموعة فاسدة الإحاطة بالملك مستغلة ارتخاء قبضته على النظام ووهن عزيمته، فأفسدت وكانت بطانة سوء وحاشية فساد[١٩٨].

أما في فترة حكم القذافي فقد اتضحت ملامح الفساد فيها منذ الأيام الأولي حيث أسرع مجلس قيادة الثورة الذي يترأسه القذافي ورفاقه بجمع وغنم ما جمع من مصادرات ووزعها على شركات أنشأها وجعلها في منظومة أسماها (مؤسسة القطاع العام) والتي تعود ملكيتها للنظام الانقلابي، وأوكل إدارة شركة القطاع العام إلى زُمرةٍ من أعوانه،اختارهم من المخلصين له دون مراعاة للمتطلبات الإدارية من خبرة وعلم وأمانة وحرص على المال العام فأصبحت لها صلاحيات مالية عظيمة دون خبرة في الإدارة ودون علم بضوابط التعامل، تسيطر عليهم رغبة ملحة للنهب والسلب والتمتع بما نهبوا بشكلٍ علني ودون حياء،هذا بالإضافة إلى سياسة القمع والتخويف والترهيب التي انتهجها منذ استلامه الحكم. وعلى مدى العقود الماضية لم يترك الشعب الليبي وسيلة من وسائل المقاومة للتخلص من هذا النظام. والفساد السائد بكامل أشكاله الإداري والسياسي والمالي والأخلاقي، وإقصاء الجماهير من المشاركة السياسية الحقة، واحتكار دوائر صنع القرار في

---

198 بن حليم، مصطفى .(٢٠٠٣م). ليبيا انبعاث أمة وسقوط دولة. منشورات الجمل، كولونيا، ألمانيا، ص٣٨٨.

يد أقلية محدودة، وعدم احترام حقوق الإنسان، كل ذلك دفع بأبناء الشعب إلى الخروج للشوارع مطالبين بالتغيير،ولم يعد الأمر يقبل وعوداً ولا إصلاحات تجميلية تنتهي بإجراءات فوقية.[١٩٩]

وبدايات الفساد في ليبيا–أثناء حكم القذافي–كان لنفس الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية لكل المجتمعات التي عاشت تحت وطأة الاستبداد والديكتاتورية؛غير أن التطور السلبي الذي شهدته ليبيا منذ سبتمبر ١٩٦٩م والسرعة التي تدهورت بها الأمور،يعود في الأساس إلى عدم وجود نظام أصلا أي أن الفوضى السياسية والاقتصادية والتعليمية كانت من أكبر العوامل التي أدت إلى وجود وانتشار الفوضى الإدارية، ولم يكن هناك نظام عام في السياسة والإدارة والاجتماع والاقتصاد حتى يتم الرجوع إليه والاستفادة منه لتصحيح بدايات الفساد في ليبيا،فما حدث هو انهيار للنظام وغياب كامل لدولة المؤسسات الدستورية والاقتصادية. وبالتالي فالمشكلة الأساسية في ليبيا هي عدم وجود مساءلة بين الحاكم والمحكومين، بالإضافة إلى غياب أي آلية لنقد ومراجعة القواعد والأنظمة القانونية والقوانين التي يتم إصدارها وفرضها على المواطن،خاصة تلك التي يكون مصدرها توجيهات القذافي وهي الكلمات والجمل التي يتفوه بها وتصدر بما يعرف ب(توجيهات العقيد)،ويتم طرحها على ما يسمى بالمؤتمرات الشعبية الأساسية وعلى مؤتمر الشعب العام ليتم إقرارها بشكل مسرحي هزيل فتصبح قوانين وتشريعات مكتوبة بلغة القانونيين، يعاقب القانون من يخالفها من المواطنين العاديين[٢٠٠].

وهذا ما يوضحه تقرير (WGI) الذي يوضح التدني الشديد،حتى مقارنة بالدول العربية الأخرى، حول معيار المساءلة وحق التعبير فقد كان مستوى الأداء –١.٥٩ في عام ٢٠٠٠ بينما وصلت في عام ٢٠٠٥ إلى –١.٨٨ ثم لتصل في عام ٢٠١٠م إلى –١.٩٠ وهو مستوى متدني جداً جعل ليبيا في عام ٢٠١٠م تقع في ترتيب مئوي متدني جداً وصل إلى ٢.٨٤.(بحسب الجدول

---

199 الزغبي، عبد السلام .القيادة السياسية والإدارة في أوقات الأزمات. الحوار المتمدن، العدد ٣٤٦١، http://www.ahewar.org ٢٠١٢/٣/٥ ، تاريخ الزيارة ٢٠١٣/٤/٢٥م

200 فريق الشفافية ليبيا. ٧. ٢٠٠٩.٤ .الفساد السياسي في الجماهيرية أبو الفساد المالي والإداري، ص٣

رقم ٨). ورغم ارتفاع مستوى الاستقرار السياسي وانعدام العنف إلا أن هذا المعيار كان أيضاً في عام ٢٠٠٠ سالباً إذ بلغ -٠.٤٠ وكان ترتيب ليبيا المئوي هو ٣٣، بينما وصل الأداء إلى ٠.٤٣ عام ٢٠٠٥ وكان ترتيبها المئوي ٦٠،تراجع من جديد في عام ٢٠١٠م ليصل إلى -٠.٠٥ وكان ترتيبها المئوي ٤٣. [٢٠١]

وبإعطاء الأولوية المطلقة للترتيبات والرغبات الإدارية التي يرتجلها القذافي والتي يتم فرضها على الإدارة الليبية من منطلق أن توجيهات القذافي ملزمة،لم تعد هناك أولويات إستراتيجية تخدم الدولة بل انحسرت تلك الأولويات في رغبات وأهواء شخص القذافي،بالرغم من تعارض أغلبها مع ابسط قواعد الحكم الرشيد المتعارف عليها في أنحاء العالم خاصة في الدول المتحضرة.

ونظراً لسياسة القمع والتخويف التي انتهجها القذافي((حيث اختار القذافي أسلوب العنف والمواجهة مع جميع المعارضين له في الداخل والخارج، أفراداً كانوا أو دولاً)) [٢٠٢]

حتى على مستوى التظاهر السلمي كان يقمع تماماً، حتى أن منظمة هيومان رايتس ووتش (HRW) طالبت بتاريخ ٢٠٠٧/٨/١٤ بإطلاق سراح إثنى عشر رجلاً اعتقلتهم السلطات الليبية بتهمة التخطيط لعقد مظاهرة سياسية سلمية في العاصمة طرابلس عاصمة ليبيا. [٢٠٣]

كان لذلك دور في انخفاض معدل الأداء لمعيار فعالية الحكومة بحسب بيانات البنك الدولي حيث بلغت -١.١٠في عام ٢٠٠٠ وكان ترتيب ليبيا المئوي بين الدول ١٠ فقط، ثم في عام ٢٠٠٥ وصلت إلى -١.٠٦ وبلغ الترتيب المئوي ١٤، أما في عام ٢٠١٠ فكان الأداء سالباً أيضاً ووصل إلى -١.٢٠ وكان ترتيب ليبيا المئوي ١٠ ، ذلك حسب الجدول (٨).

---

201 بيانات البنك الدولي، مرجع سابق.

202 شلقم، عبد الرحمن. (٢٠١٢م). أشخاص حول القذافي.دار الفرجاني للنشر والتوزيع، طرابلس، ص٤٩٨

203 الشبكة الدولية لتبادل المعلومات حول حرية التعبير، تاريخ ٢٠٠٧/٨/١٤، www.anhri.net

الجدول رقم (٨)

بحسب (WGI) لستة أبعاد لقياس أداء الحكومات في ليبيا[٢٠٤]

المؤشر / العام		٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
١- المساءلة وحق التعبير	الأداء	-١.٥٩	-١.٨٨	-١.٩٤	-١.٩٠	-١.٨٩	-١.٨٧	-١.٩٠
	الترتيب	٥.٣	٢.٤	٢.٤	٢.٩	٣.٤	٢.٨	٢.٨
٢- الاستقرار السياسي وانعدام العنف	الأداء	-٠.٤٠	٠.٤٣	٠.٣٤	٠.٧٣	٠.٨٠	٠.٧٣	-٠.٠٥
	الترتيب	٣٣	٦٠	٥٦	٧١	٧٤	٧١	٤٣
٣- فعالية الحكومة	الأداء	-١.١٠	-١.٠٦	-١.١١	-١.٢٠	-١.١٦	-١.١٩	-١.٢٠
	الترتيب	١٠	١٤	١٢	١١	١١	١٠	١٠
٤- نوعية الأطر التنظيمية	الأداء	-١.٨١	-١.٤٥	-١.٤٦	-١.٠٧	-٠.٨٨	-١.١١	-١.١٧
	الترتيب	٤	٦	٦	١٦	١٨	١٢	١٠
٥- سيادة القانون	الأداء	-٠.٨٤	-٠.٨٧	-٠.٩٩	-٠.٨١	-٠.٧٠	-٠.٨٦	-٠.٩٤
	الترتيب	٢٦	٢٢	١٦	٢٢	٢٨	٢١	١٨
٦- السيطرة على الفساد	الأداء	-٠.٧٣	-٠.٨٧	-١.٠٣	-٠.٩٦	-٠.٨٦	-١.١٨	-١.٢٧
	الترتيب	٢٦	١٩	١٤	١٥	١٩	٨	٦

- الأداء: يتراوح من -٢.٥(ضعيف) إلى ٢.٥ (قوي) أداء الحكم.
- الترتيب: الرتبة المئوية من بين جميع البلدان (تتراوح من صفر (للأدنى) إلى ١٠٠(للأعلى) رتبة).

وكما يظهر في الجدول (٨)، فإن المعيار الرابع وهو نوعية الأطر التنظيمية، اختلف أداء الحكومة الليبية فقد كان في عام ٢٠٠٠ كان -١.٨١ وكان ترتيب ليبيا المئوي وقتها ٤ وهو تقدير سيئ جداً وكان عام ٢٠٠٥ كأداء -١.٤٥ وارتفع ترتيبها إلى٦ ولكنها وبكل الأحوال وصلت عام ٢٠١٠ كترتيب مئوي إلى ١٠ وكان أداء الحكومة الليبية في تلك السنة -١.١٧.[٢٠٥]

[204] من بيانات البنك الدولي، مرجع سابق.
[205] من بيانات البنك الدولي ، مرجع سابق.

وتعد تعد البيئة الإدارية بكل مكوناتها عاملاً مشجعاً على ارتكاب ممارسات الفساد في الدوائر والأجهزة والإدارات العامة،إذا كانت تلك البيئة يسودها التسيب واللامبالاة والفوضى وانعدام النظام وتتضح في:

١. التراخي في تقويم الانحرافات وكشف المشكلات ومعالجتها في الوقت المناسب مما يخلق انطباعاً لدى الموظف العام بعدم اكتراث الإدارة واهتمامها وحرصها على سير العمل بالصورة المطلوبة،الأمر الذي يدفع ارتكاب كل المخالفات غير المشروعة كالرشوة والسرقة وغيرها.

٢. تداخل الاختصاصات والسلطات وتعدد مراكز اتخاذ القرارات الأمر الذي يجعل الموظف العام مسئولاً أمام أكثر من رئيس، وبالتالي يسهل عليها القيام بالمخالفات الإدارية التي تقوده إلى ارتكاب ممارسات الفساد.

٣. جمود الروتين وتعقد الإجراءات البيروقراطية تؤدي إلى استغراق الموظف في تفاصيل الإجراءات ومرورها بالعديد من الحلقات للحصول على الموافقات المطلوبة،وهذه الإجراءات تعد فرصة مناسبة أمام الموظف العام لتحقيق مكاسب شخصية كقبول الرشاوى مقابل تسهيل الإجراءات الإدارية.

٤. عدم الاستقرار الإداري في كثير من المؤسسات والأجهزة والإدارات العامة وكثرة التنقلات والتكاليف خلال فترة زمنية قصيرة،يشجع على استغلال المناصب أو الوظيفة وصرف الجهد والوقت بحثًا عن سبل الثراء وجمع المال بالفساد نتيجة الاقتناع بأن المنصب أو الوظيفة ليست دائمة وأنه لا مجال أمامه لإثبات ذاته لأنه عرضة للنقل والاستبدال بآخر.

٦. سيادة النمط الاستبدادي في الإدارة والقيادة الأمر الذي يترتب عليه تركز السلطات والصلاحيات في قمة الهرم الإداري والاعتماد على أساليب الترهيب والعقاب للمرؤوسين دون الاعتراف بالانجازات الفردية للموظفين في العمل ومكافئتهم عليها.

٧. تخلف نظم الحوافز والمكافآت وعدم قدرتها على تلبية متطلبات الموظف العام الحياتية والاجتماعية والاقتصادية، نتج عنه جنوح كثير من الموظفين إلى ارتكاب ممارسات مخالفة للتعويض عن القصور في نظم الحوافز والمكافآت من خلال تعاطي الرشوة والعمولة والاختلاس[٢٠٦].

ولهذا كله يعد الفساد معوقاً للاستثمار الأجنبي، ففي دراسة لباحثين ليبيين جرت عام ٢٠٠٠م، تبين أن حجم الخسائر في الناتج القومي الإجمالي بسبب الفساد بلغ حوالي(٦٥٣.٧) ديناراً ليبيا. كما بلغ حجم الاستثمارات المحلية التي لم تنفذ بسبب تفشي ظاهرة الفساد حوالي (٤٨٥.١٢) مليون ديناراً ليبيا في ذلك العام٢٠٠٠م.أما الاستثمارات الأجنبية التي طردها مستوى الفساد فبلغت حوالي (٢٤٩.٧٣) مليون دينار ليبي أي ما يساوي (٤٦١.٧٣) دولار أمريكي في عام ٢٠٠٠م، على الرغم من أن هذه التقديرات قد تكون أكبر بكثير من الناحية الفعلية، نتيجة لعد دقة الإحصاءات التي توفرها الجهات المسؤولة، إلا أنها تعطي مؤشراً– ولو بسيطاً – عن حجم الضرر الذي لحق بالاقتصاد الليبي نتيجة الفساد.[٢٠٧]

وفي بيانات البنك الدولي وعلى صعيد الاستثمارات الخارجية المباشرة فقد شكلت ما نسبته ٠.٤% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٠٠م. بينما في عام ٢٠٠٥م ارتفعت النسبة إلى ٢.٤% من إجمالي الناتج المحلي، إلا أنها وصلت إلى ما نسبته ٢.٢% في عام٢٠٠٩ م.[٢٠٨]

أما في ما يتعلق بمعيار سيادة القانون فإن الأداء الحكومي وعبر السنوات العشر الأخيرة كان سالباً فقد بلغ –٠.٨٤ في عام ٢٠٠٠م بينما زاد عام ٢٠٠٥ ليصبح –٠.٨٧ وليتفاقم الوضع

206 الهميلي، الطاهر محمد. الفساد الإداري وأسبابه،آثاره وسبل علاجه. مجلة آفاق، العدد الثالث، طرابلس،٢٠١٠م، ص٤١.
207 الحداد، عوض يوسف. (٢٠١١م). البعد الجغرافي للفساد في ليبيا. دار البداية، عمان، الأردن، ص ٦١
208 بنك البيانات العالمي، مرجع سابق.

عام ٢٠١٠م ليصبح -٠.٩٤ وبهذا انخفض ترتيب ليبيا المئوي حول سيادة القانون من ٢٦ عام ٢٠٠٠ إلى ٢٢ عام ٢٠٠٥ ثم ليصبح ١٨عام ٢٠١٠م.[٢٠٩]

وقد يعود ذلك لعدة أسباب أهمها، الموروث الاجتماعي، وهي الموروث الثقافي السلبي ونمط السلوك الفاسد المتلف الذي أوجده النظام الاستبدادي والذي عمل منذ الأشهر الأولى على تهشيم مجتمع المدنية،بالإضافة إلى تدنى مستوى الوعي الاجتماعي بطبيعة التدافع البشري في التجمعات السكانية وتداعياتها الأخلاقية والاجتماعية، والبيئة الاجتماعية قد تكون سببًا للفساد الإداري من خلال:

١. الولاءات الاجتماعية الضيقة التي يكتسبها الموظف العام بحكم انتمائه الموروث لبيئة اجتماعية معينة من الأسرة والقبيلة،حيث يقدم الموظف العام العلاقات الاجتماعية على غيرها من علاقات العمل وأخلاقيات الوظيفة وقواعدها السلوكية،منصاعًا بذلك لما تمليه عليه تلك الولاءات من تجاوز للقوانين واللوائح والنظم السائدة،وتميز مجموعة من الأفراد على غيرهم في الحصول على الخدمات والمنافع العامة التي تقدمها أجهزة ومؤسسات الإدارة العامة.
٢. تعرض كثير من القيم والمفاهيم الاجتماعية السائدة للمسخ والتحلل مقابل بروز قيم ومفاهيم أخرى،ويغلب عليها الطابع المادي،وحيث يصبح الثراء وجمع المال وتكديس الثروات بشتى الوسائل بمثابة قيم ومفاهيم بديلة وسائدة للتعبير عن المكانة الاجتماعية المرموقة،وهذا قد يدفع إلى الارتشاء والاختلاس والسرقة وغيرها من ممارسات الفساد لتلبية متطلبات تلك المكانة.
٣. في غياب الشعور بالأمان يبحث الموظف العام عمن يحميه من خلال أيجاد علاقات معينة مع أصحاب النفوذ والسلطة الذين يدعمونه في ارتكاب ممارسات الفساد.

[209] من بيانات البنك الدولي، مرجع سابق.

تعبير الموظف العام عن شعوره بالحرمان والظلم من قبل المجتمع يولد لديه رد فعل سلبي في الانتقام بطرق تحقق له تعويضًا عما يراه حرمانًا وظلمًا،فيلجأ إلى ممارسة الفساد مستغلاً منصبه والامتيازات التي تمنحه له من سرقة المال العام والرشوة.[٢١٠]

أما المعيار الأخير في (WGI) فهو السيطرة على الفساد، وهذا المعيار كان أداء الحكومة فيه كالمعايير الأخرى سلبياً فقد كان عام ٢٠٠٠م –٠٧٣ بينما وصل في عام ٢٠٠٥ إلى –٠.٨٧ وأخيراً تدهور إلى –١.٢٧ في عام ٢٠١٠م وبهذا هبط ترتيب ليبيا المئوي بين الدول من ٢٦ في عام ٢٠٠٠ إلى ١٩ عام ٢٠٠٥ ثم وصل إلى ٨ في عام ٢٠٠٩ وهو مستوى متدني جداً بين الدول، وأخيراً أصبح ترتيب ليبيا المئوي ٦ فقط في عام ٢٠١٠م.[٢١١]

إن الفساد في ليبيا شمل جوانب كثيرة وتحليلات متعددة حول الأسباب والآليات، ولا شك أنَّ وراء كل ظاهرة أسباب تؤدي إلى ظهورها ونموها،والفساد الإداري كظاهرة عالمية ليس استثناء عن بقية الظواهر ،فهناك أسباب عديدة أدت إلى بروزها بعضها كانت أسباب رئيسية تتعلق بسياسة الدولة ونظامها، والبعض الآخر كان نتيجة لهذه السياسة،وهو ما تم الوقوف عليه داخل الدولة الليبية في الفترة السابقة،فمن المتعارف عليه أنَّ البيئة السياسة والمصالح العامة ونظام القضاء والسلطة التنفيذية والتشريعية والصحافة والرأي العام ومؤسسات المجتمع المدني والحريات المكفولة وغير ذلك من العناصر التي تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر في الحياة العامة لأفراد المجتمع،وهذا التقسيم اختلف تماماً على مكونات البيئة السياسية بليبيا، حيث افتقرت إلى هذه المكونات وبالتالي انعدمت مهامها التي تساعد على مكافحة الفساد والحد منه الأمر الذي أدى إلى اتساع حجم الفساد إدارياً واقتصاديًا ويرى الباحث أن من ضمن الأسباب الرئيسية التي أدت إلى انتشار هذه الظاهرة في ليبيا ما يلي:

---

210 الهميلي، الطاهر محمد ، مرجع سابق،ص٤٠

211 من بيانات البنك الدولي ، مرجع سابق.

١. كثرة إنفاق الأبناء من المال العام،حيث كان الإنفاق والتبذير من الأموال الليبية الصفة السائدة بين أبناء القذافي وبأرقام خيالية وبعضها كان علنياً تحت مسميات الجمعيات الخيرية والبعض الآخر تم كشفه من خلال وسائل الأعلام العالمية،كالإنفاق على الأندية الرياضية وغيرها،وقد أورد عبد الرحمن شلقم في كتابه أشخاص حول القذافي العديد من المواقف من بينها أن أحد الأبناء استدعى إلى بيته مدير المصرف الخارجي وطلب منه أن يحول إليه مبلغاً من المال إلى الخارج فاعتذر منه لأنه غير مسوغ قانونياً لهذا الإجراء ولا يمكنه تنفيذ طلبه،فأمر الابن الطباخ المغربي بضرب مدير المصرف[٢١٢].

التلاعب بأرقام الميزانيات، فعند عرض تقارير الميزانية يكون بشكل أرقام ويُتم عرضه على أُناس غير متخصصين الأمر الذي جعل الشعب الليبي لا يعرف حجم مداخيله ولا كيفية إنفاقها،بالإضافة إلى سياسة الإعلام التي تعمل على حجب للمعلومات بحيث لا يتم التعرف بالأرقام على دخل ليبيا السنوي،وحتى إن عُرف شيء منه فان تفاصيل أبواب المصاريف لا يمكن الوقوف عليها[٢١٣]،لقد نشرت دائرة الايلونوست الانجليزية في عددها الصادر في إبريل ١٩٩١ بحثاً علميًا اقتصاديًا عن ليبيا تحت عنوان(ليبيا في عقد التسعينات هل يمكن إنقاذ ما تبقي من مواردها؟) حيث ورد في التقرير ما أسمته المجلة بالعامل المزاجي في صرف الأموال التي سرقت أو بددت لأغراض سرية أو أعمال لم ترد في الميزانية العامة للدولة والأموال التي دفعها النظام لتمويل أعمال ضد أنظمة معادية له،وقدرت الأموال التي صرفت (تحت عامل المزاجية)بما يتراوح بين٣٤ونصف و١٠٠مليار دولار أمريكي،كما جاء في التقرير أنه رغم حصول ليبيا على استقلالها وتمتعها بواردات بترولية

212 شلقم،عبد الرحمن، مرجع سابق، ص٥٩.

213 فتحي: اميمة. نظام الحكم في ليبيا١٩٥١-٢٠١١ وأثره علي المواطنة،بحث منشور بالملتقى الدولي،جامعة مولودي معمري تيزي وزو،الجزائر،٢٠١٢م، ص٥٢- ص٦٥

عظيمة فإنها لازالت تحتل مركزها المتواضع بين أفقر دول العالم،بل أنَّ الخدمات التي تمس حياة أفراد الشعب أقل من مستواها في تونس ومصر.[٢١٤]

ورغم أن ليبيا دولة نفطية وليس عليها ديون خارجية كما ورد في بيانات البنك الدولي، إلا أن هذا لا يمنع الفساد من إحداث مشكلات مالية كبيرة، إن الفساد في ليبيا أدى إلى التفاقم الدائم في العجز المالي وحالات الاختلاس، فمثلاً ذكرت صحيفة أخبار بنغازي سنة ٢٠٠٠ أن مجموعة الأموال التي اختُلِست من أمانة خزانة شعبية بنغازي فقط تقدر بحوالي ٦٠٠ مليون دينار ليبي. كما ذكرت صحيفة أويا السنة الثانية العدد ٣٩٦ لسنة ٢٠٠٨، أن الأموال التي تم اختلاسها عن طريق شركة الخدمات العامة التابعة لشعبية الجفارة بلغت حوالي ١٨.٥مليون دينار ليبي خلال سنة ٢٠٠٧ فقط.[٢١٥]

وفي النهاية فإن كل المؤشرات في الدول الثلاث (مصر، تونس، وليبيا) تدل على تدني في الأداء الحكومي وانتشار واسع للفساد، رغم أن كثير من الأرقام الحقيقية حول مقدار الهدر في هذه الدول غير معروفة بعهد الأنظمة السابقة، إلا أن كل الدلائل وما كُشف من أرصدة رؤساء تلك الدول في الفترة السابقة، لتدلل على حجم الفساد و الهدر الذي كان برعاية رأس الدولة في هذه الدول، ومما لا شك فيه أن لهذا العامل أثر كبير في الاحتقان الشعبي على تلك الأنظمة إلى أن أدت إلى قيام الثورات العربية المعاصرة في هذه الدول والإطاحة بتلك الأنظمة الفاسدة.

[214] بن حليم، مصطفي.(١٩٩٢م). صفحات مطوية من تاريخ ليبيا المعاصر. دار الهاني للنشر والتوزيع، طرابلس، ص ٣٤٦
[215] الحداد، عوض يوسف. مرجع سابق، ص ٦١

النتائج والتوصيات

النتائج:

لقد عالجت الدراسة أثر العامل الاقتصادي الداخلي على قيام الثورات العربية المعاصرة – دراسة حالة (مصر، تونس، ليبيا) وركزت على فترة السنوات العشر الأخيرة قبل اندلاع هذه الثورات (٢٠٠٠– ٢٠١٠م) مع تتبع امتدادات بعض العوامل في الفترات السابقة.

ورغم تركيز الدراسة على العامل الاقتصادي الداخلي (الفقر والبطالة، ومن ثم الفساد وتحديداً الفساد الاقتصادي) إلا أن الباحث خلص إلى أن هذه العوامل وعلى أهميتها لم تكن الدافع الوحيد أو الرئيسي في إحداث هذه الثورات العارمة في هذه الدول، وإلا فإن العديد من الدول في العالم ترزح تحت أنظمة أكثر فساداً، كما أن كثيراً من الدول في العالم تعاني شعوبها من نسب فقرٍ وبطالةٍ أكثر من دول الدراسة، لا بل إن هذه الدول نفسها وكما رأينا في جداول الفقر والبطالة قد عانت خلال سنوات سابقة من زيادة نسبة الفقر والبطالة أكثر من السنوات التي سبقت الثورة مباشرة، كما أن الفساد لم يتولد في السنوات الأخيرة فحسب بل إن منظومته امتدت لسنين خلت، وإن كان قد استشرى واتسع نطاقه في الفترة الأخيرة قبيل هذه الثورات المعاصرة.

ولهذا كله كان لا بد من التعريج على العوامل المصاحبة للعامل الاقتصادي الداخلي،والتي شكلت بمجموعها القشة التي كسرت جدار الصمت الذي انتاب شعوب هذه الدول لعقود طويلة.

ومن أبرز هذه العوامل هو التطور التكنولوجي على صعيد الاتصالات والإعلام. لأن ما حدث في تونس وفي مصر وليبيا، وغيرها من الدول العربية، هو وليد ثورة المعلومات والاتصالات

التي أتاحت البث والاتصال للصور والمعلومات بسرعة البرق والفكر، بقدر ما هو ثمرة للقوى الجديدة الصاعدة على المسرح، والتي باتت معطيات الواقع العالمي الراهن.[٢١٦]

لقد صنعت هذه الثورة العلمية والمعرفية جيلاً جديداً لم يكن أحد من الأنظمة الحاكمة في هذه الدول يتوقع أن يكون لهذا الجيل القدرة على إزاحة أنظمة استبدت لعقود.

ومن أبرز الملامح الأساسية لجيل الثورات والانتفاضات العربية:[٢١٧]

١- تنشئة سياسية شبكية لا هرمية، اذ خرج جيل الثورات العربية من رحم تنشئة شبكية لم تدركها الأبنية السياسية السلطوية في المنطقة العربية ، فاستخدام الفيسبوك وبقية وسائل الاتصال الاجتماعي ليس مجرد أداة تواصل كما يراها البعض فحسب بل تحمل قيما تسللت لتلك الشريحة العمرية، وتجعل من الممارسات في هذا العالم الشبكي تكسر السلطة وتدفع مستخدميها إلى بلوغ الخيال السياسي.

٢- تمازج العالمي والمحلي وهو ملمح مهم في فهم الجيل الجديد للثورات العربية ، فهذا الجيل تخطى مرحلة الادلجة إلى الانخراط والتطلع لبناء عالم جديد يوائم بين عالميته ومحليته.

وانطلاقا من أن الثورة كما يعرفها علماء السياسة والتاريخ هي عملية تغيير شامل لأوضاع المجتمع نحو الأحسن، صار الشباب العنصر الأساسي في عملية التغيير هذه ، اذ من طبيعة الشباب أنه يعمل على التغيير نحو ما يعتقد أنه الأحسن، ومن طبيعة الشباب أيضا أنه يرفض الجمود والتلكؤ في القرارات، ويدافع عن قيم يؤمن بها أو قيم وافدة ربما تتعارض في مرحلة متقدمة مع ترسبات مجتمعية قائمة.

---

[١] حرب، علي. (٢٠١١م). ثورات القوة الناعمة في العالم العربي- نحو تفكيك الدكتاتوريات والأصوليات. الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، ص٤٥

[217] العزاوي، وصال. الثورات العربية واستحقاقات التغيير...دراسة تحليلية حول أسباب انهيار النظم السياسية، موقع هيئة علماء المسلمين في العراق، ٢٠١١/٦/١٦، http://www.iraq-amsi.com

لقد أدرك الشباب في العالم العربي، والذي يتعامل ويستخدم يومياً الأدوات التكنولوجية المتطورة، الفارق الكبير بين واقعه الاجتماعي/ الاقتصادي/ السياسي، والذي لا يتناسب نهائياً مع ما يجري في مجتمعات العالم، فشعر بالتمييز والهوة بين سلوكيته وقيمه الاجتماعية، وبين القيم المفروزة من عالم المعلومات والمعرفة، حيث وعى على حالة التباين سواءً بشكل مباشر أو غير مباشر، من خلال التواصل الاجتماعي، والفارق بين عالمين متنافرين في بنيتهما الفكرية /الاجتماعية/السياسية، فثار على سلطته ونظامها السياسي. وهذه الثورة لتعبر بأحد جوانبها عن انقطاع وصراع بين جيل الشباب (الأجيال الجديدة) وذوي السلطة في المجالات الأكاديمية والإعلامية والسياسية.[٢١٨]

إن الشباب العربي –وخاصة في دول الدراسة– لم يعد يرددون البطولات الكاذبة والتي يروج لها أتابع هذه الأنظمة، فانتشار المعلومات وعالم المعرفة ومقارنة وضع دولهم بوضع العالم في الخارج، جعلهم يدركون تردي الوضع العام لدولهم بسبب السياسات العامة والتي لا تخدم إلا مصالح من هم في السلطة. كما أدرك الشباب من خلال الفضائيات وشبكات التواصل الاجتماعي ووسائل الاتصال المختلفة، وهن هذه الأنظمة على الصعيد الدولي وعدم فاعليتها وقدرتها إلا في قمع شعوبها.

إن الأمور بلغت حدودها القصوى، من التردي والبؤس والانهيار، ولم تعد تحتمل المزيد، فساداً واستبداداً أو فقراً ومهانة. مما دفع الشارع إلى التحرك بصورة عفوية، وما جعل الجموع تكسر عقدة الخوف وجدار الصمت، لكي تنتفض وتطالب بالحد الأقصى: سقوط الأنظمة ورحيل الحكام أو محاكمتهم، غير آبهة بما يكلفها ذلك من التضحيات، إذ هي لم تعد تخسر شيئاً، إزاء ما تمارسه الحكومات والأنظمة من الاستئثار والاحتكار والمصادرة والإهانة، سواءً ما يخص السلطة والثروة،

218 جواد: بلقيس محمد. سوسيولوجية "ثورات" الربيع العربي (دراسة تحليلية لفعل الثورات العربية). مجلة العلوم السياسية، العدد٤٤، جامعة بغداد، ص٢٥١

أو الحقيقة والحرية والكرامة. فالفرد في المجتمعات العربية يشعر من جهة بأن حقوقه لا تراعى وكرامته لا تصان في بلده، ليس فقط بسبب الفقر والعوز، بل بسبب انتهاك القوانين والتمييز في المعاملة بين مواطن وآخر؛ كما يشعر من جهة ثانية بأنه ينتمي إلى بلدان تفتقر إلى المصداقية والمشروعية في نظر العالم، ولا تحتل مكانتها اللائقة بين الأمم. الأمر **الذي يولد إحساساً مزدوجاً بالمهانة، على مستوىً فردي وجمعي في آن.** ولتتضح الصورة، فالناشط المصري عندما سُئل عما تعنيه له الثورة المصرية المعاصرة، كانت إجابته: لأول مرة أشعر بأن لي قيمة وصوتي مسموع في بلدي وفي العالم.[٢١٩]

وفي رأي الباحث الشخصي إن أحد أهم أسباب الشعور بالمهانة والخزي هي سياسات الأنظمة السابقة وتعاملها مع القضية الفلسطينية وخاصة إبان العدوان الذي قام به الكيان الصهيوني ٢٠٠٨/٢٠٠٩ على قطاع غزة. إن النظام المصري السابق شارك في الحصار على أبناء قطاع غزة، ولم يأبه بالتعاطف الشعبي الكبير بين أبناء الأمة الواحدة.

ولتأكيد ذلك يعقد أحد الصحفيين الفرنسيين في صحيفة ليموند مقارنة بين ما حدث في مصر وكيف تخلت الإدارة الأمريكية عن حليفها المفضل في المنطقة (حسني مبارك) وبين ما حدث أيضاً قبلها بسنوات وكيف تخلت أيضاً ذات الإدارة الأمريكية عن سوهارتو في إندونيسيا، رغم كونه أيضاً حليفاً استراتيجياً لها فيقول: " لقد تحدّثنا عن إندونيسيا والطريقة التي تمكّنت من خلالها واشنطن التكيّف مع سقوط الديكتاتورية. الفرق الأساسي مع الشرق الأوسط الحالي يرتبط بفلسطين، التي يعتقد العديد من المراقبين، عن خطأ، بأنّها أصبحت ثانوية بالنسبة للمتظاهرين. ففي القاهرة، المنظّمون هم الذين رفضوا طوعاً أيّ شعارٍ معادٍ لأميركا ولإسرائيل، إذ قرّروا التركيز على خصمٍ واحد، هو النظام؛ وقد فهم الجميع هذه الرغبة. لكن بعد سقوط حسني مبارك، وخلال

219 حرب، علي، مرجع سابق، ص١٠٩، ١١٠

احتفال النصر الضخم الذي شهدته القاهرة في ١٨ شباط /فبراير عام ٢٠١١م، استعاد المتظاهرون بكثافة شعارات تحرير القدس" [٢٢٠]

ولعل ما ميّز الثورات العربية المعاصرة هو غياب البعد الأيديولوجي بجميع انتماءاته عن الحركة الثورية وشبابها، وهو ما سهّل نجاحها ووسع نطاقها. وهذا ما يفسر الإجماع الحاصل بين مختلف شرائح المجتمع في دعم هذه الثورات والمشاركة فيها. ورغم كون هذه الثورات المعاصرة سياسية (مسيسة بامتياز) إلا أنها لم تكن مؤدلجة بأي حال من الأحوال، فقد قامت هذه الثورات بلا أيديولوجيا مركزية أو عقيدة محددة كما في أي من الثورات المعروفة سابقاً. فالذين خرجوا من مختلف الأطياف كانت لهم قضية جامعة، وخطاب سياسي موحد تبنته القوى الثورية الشابة والمتمثل بالحرية والكرامة وتحقيق العدالة الاجتماعية بعد التخلص من أنظمة الاستبداد.[٢٢١]

كما أن هذه الثورات لم تأخذ الطابع العمالي والذي كان يفترضه ماركس حول ثورة طبقة البروليتاريا، فالذين خرجوا إلى الميادين في ثورات سلمية كانوا نسيجاً متكاملاً من كل الأطياف والطبقات والمستويات التعليمية والثقافية.

وهذا ما أكده المحامي خالد علي، مدير المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، حيث قال: "ليس العمّال هم من أطلق الحركة في ٢٥ كانون الثاني/يناير، لأنّهم لا يمتلكون بنيةً قادرة على تنظيمهم". لكنّه "تم تخطّي إحدى المراحل المهمّة من هذه الثورة عندما بدؤوا بالاحتجاج وبإعطاء الثورة صبغة اقتصادية واجتماعية، إلى جانب المطالب السياسية." [٢٢٢]

وأياً يكن، فالثورات العربية الجديدة، المتسارعة والمتلاحقة، هي ثورات متعددة الأبعاد، تشمل مختلف الصعد والمجالات. وإذا كانت الثورة هي فعل فكري بالدرجة الأولى، فالرهان أن

---

[220] غريش، الآن. ما ستغيره اليقظة العربية- نهاية نظام إقليمي. صحيفة ليموند،الموقع بالعربي، عدد ١١/مارس/٢٠١١، http://www.mondiploar.com/article.php3?id_article=3396

[221] عبد الكريم، أحمد. غياب الأيديولوجيا عن الثورات العربية. مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، العدد ٥١، ص ١٨٢

[222] كامبف، رافائيل. الجذور العمالية للانتفاضة المصرية، صحيفة ليموند، الموقع بالعربي، عدد ١١/مارس/٢٠١١، http://www.mondiploar.com/article.php3?id_article=3397

تنجح في تحسين شروط الوجود ومستوى العيش، بإحداث تغيير يطال العقليات والمفاهيم وأطر النظر وطرائق التفكير، بقدر ما يطال معايير العمل وقواعد المعاملة وأنماط التواصل.[٢٢٣]

إن تجربة الثورات العربية المعاصرة جديدة وطارئة على السلوك السياسي لشعوب العالم العربي، لكونها غير متأصلة في البنية النفسية والشخصية للمجتمع العربي.

ولو حللنا الفعل الثوري الشعبي الذي مر على الواقع التونسي، بسبب ما قام به الشاب محمد بوعزيزي من حرق نفسه، لوجدنا أنها ما هي إلا ظواهر جديدة على سلوكية وعقلية وشخصية المواطن العربي، اجتماعياً –دينياً – ثقافياً – سياسياً. إذ لم يطلعنا التاريخ العربي عن قيام ثورة شعبية فعلاً، استطاعت بقوتها إسقاط أي نظام حكم عربي، فقد عرف الشعب العربي نموذج الانقلابات العسكرية، وعاش تحت سيطرة هذا النموذج من النظم السياسية القمعية، وهي السمة البارزة لكل النظم السياسية العربية، والدليل هو أن الحكام العرب لم يفكروا بالخروج من السلطة إلا بالموت عن طريق انقلاب عسكري أو الوفاة الطبيعية. إن الاستدلال بكونها ظاهرة جديدة على السلوكية العربية هو أنها ثورات غير كاملة الأهداف وقد تواجه مخاطر وأشكالاً جديدة للاستبداد في أشكال متعددة من الارتدادات، ولكن بذور الثورة هذه في إطار صراع سلمي وحراك شعبي وعصيان مدني، سوف لن تتوقف، وهذا الأمر الذي يفتح أمامنا بدايات الأمل للمستقبل الذي ننشده أنها صيرورة لن تتوقف. [٢٢٤]

لقد أدرك الكثير من صناع القرار في الإدارة الأمريكية هذه الحقيقة قبل إدراك الأنظمة العربية لها، وذلك حتى قبل اندلاع الثورات العربية المعاصرة.

فخلال عقود، تمكّنت الولايات المتّحدة من تقديم دعمٍ غير مشروط لإسرائيل، دون اضطرارها لدفع ثمن ذلك – عدا عن رفضها من قبل "الشارع العربي" الذي كانت تتهكّم منه –، وبقي القادة العرب

[223] حرب، علي، مرجع سابق، ص١١١
[224] جواد، بلقيس محمد، مرجع سابق، ص٢٤١

حلفاءها الأوفياء. هذه الحقبة ولّت .ففي آذار/مارس ٢٠١٠، سمعنا الجنرال دايفيد بترايوس الذي كان حينها رئيس القيادة المركزية للقوات الأميركية في الشرق الأوسط (Centcom) يؤكّد على أنّ "السخط العربي حول المسألة الفلسطينية يحدّ من قوّة وتجذّر علاقاتنا بحكومات وشعوب هذه المنطقة، ويُضعف شرعية الأنظمة المعتدلة في العالم العربي؟. هل سيرغم الإطار الجغراسي الجديد إذاً الإدارة الأميركية على القيام بخيارات مصيرية. لكن هل هذا ما تريده؟ وهل ستتمكن من القيام به؟ ففي غضون بضع سنوات، أصبح العالم متعدّد المراكز. فكلّ بلدٍ كبير، من البرازيل إلى الصين، ومن الهند إلى جنوب إفريقيا، يبحث عن مكانه، ليس ضدّ الغرب، ولا في خدمته، بل إلى جانبه، ليدافع عن مصالحه الخاصّة. فتركيا، العضو في منظّمة حلف شمال الأطلسي، والمتحالفة مع الولايات المتحدة، تلعب دوراً إقليمياً متنامياً من خلال إثباتها استقلاليتها بالنسبة للملفّ النووي الإيراني أو ملفّ فلسطين. هكذا يسعى المغرب والمشرق العربي بدورهما إلى الالتحاق بهذه الحركة العالميّة. وبحسب تحليل غراهام فولر، العضو السابق في وكالة المخابرات المركزية CIA وصاحب كتاب The Future of political islam "ما تطالب به شعوب المنطقة هو التمكّن من التحكّم بحياتها ومصيرها. يفترض هذا على المدى القصير، علاجاً قويّاً: فعلى واشنطن إفساح المجال للمجتمعات لتعمد بنفسها إلى وضع حدّ لسياسة اعتبار شعوب الشرق الأوسط أطفالاً...على أساس رؤية قصيرة البصر لـ"المصالح الأميركية " [٢٢٥]

وبعد هذا التحليل خلال هذا البحث توصل الباحث إلى عدم صحة فرضية البحث الرئيسية وهي:

أولاً: العامل الاقتصادي لعب الدور الرئيسي في قيام الثورات العربية في كلٍ من مصر وتونس وليبيا؟.

وما تفرع منها من فرضيات:

[225] غريش، الآن، مرجع سابق.

الفقر والبطالة لها الدور الأبرز في قيام تلك الثورات في كلٍ من الدول الثلاث؟

فساد الأنظمة له الدور الأكبر في قيام الثورات العربية في هذه الدول؟

حيث أن الفقر والبطالة والفساد كان لهم دور كبير في قيام الثورات العربية في الدول الثلاث ولكنه لم يكن الرئيسي حيث أن هذه العوامل امتد تأثيرها وبحسب الدراسة إلى سنوات طويلة قبل حدوث الثورات ولم تكن دافعاً كافياً لقيام هذه الثورات العربية المعاصرة.

أما الفرضية الرئيسية الثانية: للعامل الاقتصادي نفس الأهمية في ثورات كل من مصر وتونس وليبيا؟.

فبحسب الجداول وتحليلها توصل الباحث إلى أن التشابه كبير بين مصر وتونس فيما يتعلق بالعامل الاقتصادي بشكل عام حيث نسب الفقر والبطالة تتقارب وطبيعة الفساد الاقتصادي وتركيبة الحكم كذلك. أما في ليبيا فلم يكن للعامل الاقتصادي نفس الوزن خاصة وأنه لا توجد أرقام حقيقية فيما يخص الفقر، رغم ارتفاع نسبة البطالة والفساد الاقتصادي الواضح.

وبالتالي من الطبيعي أن الفرضية تتناقض مع النتائج حول أن للعامل الاقتصادي نفس الأهمية في ثورات مصر وتونس وليبيا المعاصرة.

التوصيات:

بعد دراسة العامل الاقتصادي الداخلي وأثره على اندلاع الثورات العربية المعاصرة، فإن الباحث ومن خلال ما توصل إليه من نتائج، يوصي بالتالي:

أولاً: على صعيد الحكومات العربية وبخاصة في المملكة الأردنية الهاشمية:

١- احترام رغبات الشعوب والعمل على حماية أكبر لحرية التعبير وحق الشعوب في المشاركة في القرار السياسي. فعندما تكون هناك مشاركة شعبية في القرارات السياسية، تزداد الثقة بالحكومات وتختفي الفجوة بين الحكومات وعامة الناس.

٢- العمل على معالجة جذرية لمشكلة الفقر عبر استراتيجيات وطنية تعمل الحكومات من خلالها على الحد من الفقر، وليس من خلال سياسات مؤقتة وتجميلية.

٣- فيما يتعلق بالبطالة (مشكلة العالم حالياً) يجب على الحكومات عمل إستراتيجية متكاملة تبدأ من التربية والتعليم والتوجيه نحو متطلبات السوق، وصولاً إلى خلق فرص عمل حقيقية بالشركات المتعددة مع القطاع الخاص من جهة، واستغلال الميزة النسبية لكل دولة (حسب وضعها) من جهة أخرى. ليتم استثمار هذه القوة العاملة بها، من أجل القيام بنهضة حقيقية لهذه الدول.

٤- أما فيما يتعلق بقضايا الفساد، والتي تستشري في كل الدول العربية، فيجب على الحكومات اتخاذ تدابير وإجراءات صارمة لمكافحة هذه الظاهرة. كما يجب اعتماد معايير تتسم بالوضوح والشفافية فيما يتعلق بكل ما يخص الحكومة من سياسات اقتصادية وغيرها.

٥- العمل على استقلالية تامة للقضاء، ليتسنى له ممارسة مهامه وإقامة العدل بين الناس. فعندما يشعر المواطن بالعدل لا يضيره غالباً الوضع الاقتصادي ويستطيع تحمل الأعباء الاقتصادية في سبيل وطنه.

٦- العمل على التفعيل الحقيقي للسلطة التشريعية، من خلال ضمان نزاهة الانتخابات البرلمانية، والمؤسسات التشريعية. فعندما يكون هناك رقابة حقيقية ومحاسبة للسلطة التنفيذية من قبل سلطة تشريعية لها مصداقيتها، لا يكون هناك احتقان شعبي يؤدي إلى ثورات، بل يشعر المواطن أن حقه مكفول ومحفوظ وأن المحاسبة تطال الجميع.

ثانياً: على صعيد الباحثين والمهتمين بموضوع الدراسة:

١- التركيز في دراسات قادمة على أثر الإعلام في قيام الثورات العربية المعاصرة.

٢- العمل على دراسة دور شبكات التواصل الاجتماعي والشباب في قيام الثورات العربية المعاصرة.

٣- دراسة مقارنة للثورات العربية المعاصرة بين الدول التي نجحت فيها هذه الثورات في إزاحة رأس النظام كمصر وتونس وليبيا، وبين الدول التي تشابهت مع هذه الدول من حيث العوامل والظروف، إلا أنها لم تقم فيها ثورات أصلاً أو أن ثوراتها لم تصل إلى إزالة الأنظمة القائمة فيها.

قائمة المراجع

المصادر والوثائق:

James،Madison. **الورقة الفيدرالية ١٠**. مكتبة حقوق الإنسان، جامعة منيسوتا، http://www1.umn.edu/humanrts/arab/fp10.html

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.الأمم المتحدة،نيويورك. **تقرير** ٢٠١٠/٢/٥، http://www.un.org/ar/development/desa/news/social/poverty.html

الأمم المتحدة. (٢٠١٣م) . **تقرير التنمية البشرية** http://hdr.undp.org

الأمم المتحدة. (٢٠١٠م). **تقرير التنمية البشرية عن مصر.** http://planipolis.iiep.unesco.org/upload/Egypt/Egypt_HDR_2010_ara.pdf

تقرير التنمية البشرية /ليبيا. (١٩٩٩م). موقع **تقارير التنمية الإنسانية العربية** التابع للأمم المتحدة http://www.arab-hdr.org

جامعة الدول العربية. (٢٠١١م). **الدول العربية في أرقام ومؤشرات**، العدد ٣.

كارل ماركس وفريدريك إنجلز.(د.ت) **بيان الحزب الشيوعي** من موقع: http://www.marxists.org

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.(١٩٩٧م). **أثر سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الاجتماعية على الفقر حالة الأردن ومصر والجمهورية اليمنية**. الأمم المتحدة، نيويورك.

اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق حول الفساد في عهد الرئيس المخلوع بن علي. **تقرير** مقدم إلى الجمعية التأسيسية في تونس. ص٥.

مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية. **استطلاع قادة الرأي العام في مصر إزاء قضايا الفساد والشفافية**.ص١٩

http://www.cipearabia.org/files/pdf/Corruption/Public_Opinion_Leaders_Survey_Ahram_Report.pdf

المعهد الوطني للإحصاء. (٢٠٠٤م). **التعداد العام للسكان والسكنى. تونس.** الموقع:
http://www.ins.nat.tn/indexar.php

منظمة الشفافية الدولية. http://www.transparency.org/policy_research/surveys_indices/cpi

موقع بنك البيانات العالمي .
http://databank.albankaldawli.org/data/views/reports/tableview.aspx?isshared=true&ispopular=country&pid=16#

المراجع العربية:

الكتب:

ا. س. كوهان. **مقدمة في نظريات الثورة.** ترجمة: فاروق عبد القادر. المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ط ١ – ١٩٧٩م.

ابن خلدون، عبد الرحمن. (د.ت). **مقدمة ابن خلدون.** دار الفكر، بيروت، لبنان.

أبو سعدة، محمد والجمّال، حسين. (٢٠٠٠م). **البطالة والفقر واقع وتحديات، ندوة الأردن ومصر وتونس.** مؤسسة عبد الحميد شومان، الدار العربية للنشر، بيروت، لبنان.

أرحومة، أحمد أبو القاسم. (٢٠٠١م). **القوى العاملة الليبية وبوادر البطالة.** كلية الاقتصاد،جامعة مصراته، ليبيا.

أندريه، ديكوفل. **سوسيولوجية الثورات.** ترجمة: خليل الجرّ. جونيه، فرنسا، ١٩٧٦م.

أنسار، بيير. **ماركس والفوضوية ج٢ برودون.** ترجمة: ذوقان، قرقوط. دار الطليعة، بيروت، لبنان، ط١ ١٩٧٨م

أوغست، كورنو. **ماركس وانجلز(حياتهما وأعمالهما الفكرية)، ج٤** . ترجمة: إلياس مرقص. دار الحقيقة، بيروت، لبنان ١٩٧٥م.

بن حليم، مصطفى. (٢٠٠٣م). **ليبيا انبعاث أمة وسقوط دولة**. منشورات الجمل، كولونيا، ألمانيا.

بن حليم، مصطفى.(١٩٩٢م). **صفحات مطوية من تاريخ ليبيا المعاصر**. دار الهاني للنشر والتوزيع، طرابلس.

التنير، سمير. (٢٠٠٩م). **الفقر والفساد في العالم العربي**. دار الساقي، بيروت، لبنان، ط١.

جماعة من العلماء السوفيات .**الفلسفة الماركسية في القرن التاسع عشر، ج١**. ترجمة: حسان حيدر. دار الفرابي، بيروت، لبنان.١٩٩٠م

الجومرد، أثيل. (٢٠٠٠م). **البطالة والفقر واقع وتحديات، ندوة الأردن ومصر وتونس**. مؤسسة عبد الحميد شومان، الدار العربية للنشر، بيروت، لبنان.

الحداد، عوض. (٢٠١١م). **البعد الجغرافي للفساد في ليبيا**. دار البداية، عمان، الأردن.

حرب، علي. (٢٠١١م). **ثورات القوة الناعمة في العالم العربي نحو تفكيك الدكتاتوريات والأصوليات**. الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان.

درويش، محمد. (٢٠١٠م). **الفساد مصادره ونتائجه ومكافحته**. عالم الكتب، القاهرة، مصر.

شلقم، عبد الرحمن. (٢٠١٢م). **أشخاص حول القذافي**. دار الفرجاني للنشر والتوزيع، طرابلس، ليبيا.

شهاب، مجدي. (١٩٩٨م). **متغيرات سوق العمل المحلى وانعكاساتها على مشكلة البطالة في مصر**. دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر.

العايب، منجي. (٢٠٠٠م). **البطالة والفقر واقع وتحديات، ندوة الأردن ومصر وتونس**. مؤسسة عبد الحميد شومان.

عبد الخالق، فاروق.(٢٠٠٦م). **الفساد في مصر – دراسة اقتصادية تحليلية**. العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر

عبد القادر، محمد. (٢٠٠٣م). **البطالة أساليب المواجهة لدعم السلام الاجتماعي والأمن القومي في ظل الغات العولمة تحديات الإصلاح الاقتصادي**. منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر.

العذاري، عدنان داود والدعمي، هدى. (٢٠١٠م). **قياس مؤشرات ظاهرة الفقر في الوطن العربي**. دار جرير، عمّان، الأردن.

العموص، عبد الفتاح. (١٩٩٧م). **التشغيل بالقطاع غير المنظم في تونس**، منظمة العمل العربية.

كريب، إيان Ian Carib. **النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس Modern social Theory from Parsons to Habermas**. ترجمة: غلوم، محمد حسين. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت. ١٩٩٩م.

كريم، محمد حمزة وآخرون.(٢٠٠٢ م). **الفقر والغنى في الوطن العربي**. بيت الحكمة، بغداد.

كرين، برينتون. **دراسة تحليلية للثورات**. ترجمة: فهمي، عبد العزيز. الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، مصر، ٢٠١٠م.

لينين، فلاديمير.(١٩٧٨م). **لينين (ماركس – انجلز – الماركسية)**. دار التقدم، موسكو، الاتحاد السوفيتي، دار ابن رشد، عمان، الأردن.

ماركس، كارل. **بؤس الفلسفة**. ترجمة: يازجي، أندريه. دار اليقظة العربية ودار مكتبة الحياة، سورية– لبنان.١٩٦٧م.

المديني، توفيق. (٢٠١١م). **سقوط الدولة البوليسية في تونس**. الدار العربية للعلوم، بيروت.

مرسي، محمد عبد المعبود.(د.ت). **علم الاجتماع عند تالكوت بارسونز، بين نظريتي الفعل والنسق الاجتماعي**. مكتبة العليقي، بريدة، السعودية.

منظمة العمل العربية. (١٩٨٧م). **التشغيل والبطالة في تونس في ضوء نتائج التعداد العام للسكان لسنة ١٩٨٤م**. المؤسسة العربية للتشغيل، طنجة، المغرب.

نجا،علي عبد الوهاب. (٢٠٠٥م). **مشكلة البطالة وأثر الإصلاح الاقتصادي عليها- دراسة تحليلية تطبيقية**. الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.

النجار،أحمد السيد. (٢٠٠٥ م). **الانهيار الاقتصادي في عصر مبارك – حقائق الفساد والبطالة والغلاء والركود والديون**. دار ميريت، القاهرة، مصر.

المجلات والصحف:

اميمة: فتحي. **نظام الحكم في ليبيا ١٩٥١-٢٠١١ وأثره على المواطنة**. بحث منشور بالملتقى الدولي،جامعة مولودي معمري تيزي وزو،الجزائر،٢٠١٢م. ص٥٢- ص٦٥.

توني: محمود عبد العزيز. **الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي في مصر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٣)**.معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، القاهرة. ٢٠٠٥م

جمال: مصطفى و يحيى: إيمان. مجلة الطليعة ٢١، ربيع ٢٠١٢/٢، القاهرة- مصر، ص٢.

جواد: بلقيس محمد. **سوسيولوجية "ثورات" الربيع العربي (دراسة تحليلية لفعل الثورات العربية)**. مجلة العلوم السياسية، العدد٤٤، جامعة بغداد. ص ص٢٤١-٢٥١.

حافظ: عبد العظيم جبر. **التطورات السياسية في ليبيا على أثر ثورة ١٧/شباط/٢٠١١ (رؤية سياسية تحليلية)**. مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٣٨. ص ١٠٦-١٠٧.

حرب: أسامة الغزالي. جريدة الأهرام، بتاريخ: ٢٠١١/٥/٤

حسن: سمير عبدالله. **النظام الاجتماعي من منظور بنائي وظيفي**. مجلة جامعة دمشق، المجلد ١٩،العدد١، ٢٠٠٣م. ص٣١٨.

الحوراني: محمد عبد الكريم. **الاستبعاد الاجتماعي والثورات الشعبية :محاولة للفهم في ضوء نموذج معدل لنظرية الحرمان النسبي**. المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، المجلد ٥، العدد٢، ٢٠١٢م. ص٢٣١ – ص٢٣٧.

الربيعي: فلاح. **إمكانات التوافق بين مخرجات النظام التعليمي ومتطلبات سوق العمل الليبي**. المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية Iraqi Journal for Economic Sciences / السنة السابعة– العدد العشرون /٢٠٠٩م. ص٢٢.

الزغبي: عبد السلام. **القيادة السياسية والإدارة في أوقات الأزمات**. الحوار المتمدن،العدد ٣٤٦١، على الرابط الإلكتروني: http://www.ahewar.org، ٢٠١٢/٣/٥ ، تاريخ الزيارة ٢٠١٣/٤/٢٥م.

زيد: محمد. **التحول الاقتصادي في الجماهيرية**. المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس– ليبيا، العدد٣٢، أغسطس ١٩٨٠م. ص١٢٣–١٢٤.

صحيفة الوسط البحرينية. **ماذا قالت وثائق «ويكيليكس» عن الفساد المتفشي في تونس؟** العدد ٣٠٥٤، الأحد ١٦ يناير ٢٠١١م،من الموقع:
http://www.alwasatnews.com/3054/news/read/521366/1.html

عبد الكريم: أحمد. **غياب الأيديولوجيا عن الثورات العربية**. مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، العدد ٥١. ص١٨٢.

غريش: الآن. **ما ستغيره اليقظة العربية– نهاية نظام إقليمي**، صحيفة ليموند، الموقع العربي، عدد ١١/مارس/٢٠١١، http://www.mondiploar.com/article.php3?id_article=3396

فريق الشفافية ليبيا. **الفساد السياسي في الجماهيرية أبو الفساد المالي والإداري.** التقرير الدوري عن الفساد في الجماهيرية ٧. ٢٠٠٩.٤م. ص٣.

الفيتوري:عطية المهدي. **الرقابة على الصرف والسياسة الكمية المباشرة في الاقتصاد الليبي(الآثار والبدائل).** مجلة البحوث الاقتصادية، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، بنغازي، ليبيا، العدد الأول، ١٩٩٢م.

القصاص: مهدي. **المصاحبات الاجتماعية للبطالة-دراسة حالة.** جامعة المنصورة، مصر، موقع المركز الدولي للدراسات والأبحاث http://www.medadcenter.com/articles/show.aspx?Id=165

كامبف: رافائيل. **الجذور العمالية للانتفاضة المصرية.** صحيفة ليموند، الموقع العربي، عدد ١١/مارس/٢٠١١، http://www.mondiploar.com/article.php3?id_article=3397

مواعدة: محمد. **تونس في عهد بن علي.** مجلة المجلة، على الرابط الإلكتروني: http://www.majalla.com/arb/2012/06/article55235999 ١٣/ يونيو/٢٠١٢م.

الهميلي: الطاهر محمد. **الفساد الإداري وأسبابه آثاره وسبل علاجه.** مجلة آفاق،العدد الثالث، طرابلس،٢٠١٠م. ص٤٠-٤١.

مواقع إلكترونية:

الأردنية للأنباء. **تونس: قصّة حكم بن علي: مافيا عائليّة وقمع وفساد.** بتاريخ ٢٠١٠/١٢/٣٠م http://www.alordonia.com

التنير: سمير. **تعريف الفساد وآلياته.** مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية، ٢٠٠٧/٧/١٨ http://www.dctcrs.org/s2555.htm

الجزيرة نت. **ليبيا تواجه مشكلة تفاقم البطالة.** http://www.aljazeera.net/ebusiness/pages/c3c01f49-9f9d-4f74-8ac6-45255b93e15e الخبر في ١٨/٤/٢٠٠٥م.

الجيباني: صقر. **ظاهرة انتشار الفقر في ليبيا (الجريمة المنظمة)**.موقع إيراسا، ٢٠١١/١٢/٥م، www.irassa.com.

الحزب الشيوعي التونسي. **من أجل بديل ديمقراطي وشعبي**. منشورات البديل، أكتوبر ٢٠٠٤م، http://www.albadil.org

السكران: جابر. **الثورة ..تعريفها.. مفهومها.. نظرياتها**. جريدة الجريدة ٢٠٠٦ http://www.aljaredah.com

الشبكة الدولية لتبادل لمعلومات حقوق الإنسان. **ليبيا: رجالٌ يواجهون خطر الإعدام جراء التخطيط للتظاهر السلمي**. تاريخ ٢٠٠٧/٨/١٤، http://anhri.net/ifex/alerts/libya/2007/0814.shtml

شبكة النبأ المعلوماتية . **قمع حرية التعبير يطال مدون انترنت مصري وصف حسني مبارك بالمستبد** ٢٠٠٧/٢/٢٧، http://www.annabaa.org/nbanews/61/499.htm

الشريف: أحمد. **قلق من ارتفاع معدلات البطالة في ليبيا**. طرابلس، من موقع الجزيرة نت، http://www.aljazeera.net/ereports/pages/3831631b-72c6-4159-b2bb-75ac016059c3 بتاريخ ٢٠٠٩/٥/١٢م.

شنين: محمد المهديو القادري: سمية. **سوسيولوجيا الثورة**. من موقع مكتبة الشعب الكريم، http://maktabat-ach3b-alkarim.blogspot.com/ بتاريخ: ٢٠١١/١٠/٢٠م.

عاشوراكس: وداد. **معركة العصر...البطالة** من موقع المنارة للإعلام. ٢٠١٢/١٢/٨م. http://www.almanaralink.com/press/2012/12/8

عبد الكريم: موسى. **البطالة مأساة أخرى مستمرة**. موقع صوت الطليعة،٢٠٠٩/٥/٢٦، http://www.libyan-national-movement.org

عبد الكريم: موسى. **البطالة مأساة أخرى مستمرة**. موقع:ليبيا المستقبل http://archive.libya-al-mostakbal.org/Articles0509/mosa_abdalkareem_260509.html ٢٠٠٩/٥/٢٩م.

العزاوي: وصال. **الثورات العربية واستحقاقات التغيير...دراسة تحليلية حول أسباب انهيار النظم السياسية.** موقع هيئة علماء المسلمين في العراق، ٢٠١١/٦/١٦، http://www.iraq-amsi.com

المدني: توفيق. **ظاهرة البطالة في تونس.** موقع نواة، http://nawaat.org/portail/2012/01/23

المغازي:أحمد: **البطالة في الوطن العربي.** يناير ٢٠١٢، مركز أسبار للدراسات والبحوث والإعلام، http://www.asbar.com/ar/monthly-issues/1116.article.htm

موقع الحزب الشيوعي العراقي.**التقرير السياسي الصادر المؤتمر الوطني التاسع للحزب الشيوعي العراقي** /http://www.iraqicp.com بتاريخ: ٢٠١٣/٣/٢٤م.

موقع الفجر نيوز. **نسبة البطالة في تونس** . ٢٠٠٩/٨/٣١، http://www.turess.com/alfajrnews

موقع دنيا الوطن. ثروة زين العابدين بن علي: ٥ مليارات يورو. **بتاريخ ٢٠١١/١/١٩م.** http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2011/01/19/166460.html

موقع قناة BBC . **منظمة الشفافية الدولية تنتقد الاوضاع في مصر.** بتاريخ ٢٠١٠/٣/٢١، http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2010/03/100321_egypt_corruption_election_tc2.shtml

موقع قناة العربية. **حبس رئيس تحرير صحيفة مصرية سنة بتهمة "اهانة" الرئيس مبارك.** ٢٠٠٦/٦/٢٦،http://www.alarabiya.net/articles/2006/06/26/25136.html

موقع مصراوي الإخباري. **حرية التعبير في مصر أوشكت على الانتهاء.** ٢٠١٠/١٠/١٤، http://www.masrawy.com/News/Egypt/Politics/2010/october/14/Freedom_expression_.aspx

وكالة رويترز. **تقرير: معدل البطالة في ليبيا ٢٠.٧ بالمئة.** بتاريخ ٢٠٠٩/٣/١م. http://ara.reuters.com/article/businessNews/idARACAE5200H920090301

المراجع الأجنبية:

CNN .**Mubarak's odious debts** .
11/10/2011.http://globalpublicsquare.blogs.cnn.com/2011/10/11/mubaraks-odious-debts/?iref=allsearch

Corruption trends in the Middle East and North Africa Region (2007-2011) . من موقع:

http://www.u4.no

Diana Elassy ،**Corruption and the fall of an Empire,** من موقع ، , http://egyptoil-gas.com/read_article_issues.php?AID=125.2008.

http://www.**investintunisia**.tn/document/345.pdf. P2

International Labour Office، ***Global Employment Trends***، table 3: Labour market indicators، world and regions، January

Sorokin، Pitrim A. (1957) **Social and Cultural Dynamics** (1985 ed.) (New Brunswick، NJ: Transaction Publishers

Abstract

Student Name: Shadi Mufeed Khalil

Supervised by: Prof. Dr. Ahmad Saeed Nofal.

The Internal Economic Dimension in the Breaking out of The Contemporary Arab revolutions
(Case Study: Egypt - Libya - Tunisia)
Masters Dissertation, Yarmouk University, 2013

This study aims at understating whether the internal economic impact in such countries is the main reason of such uprisings, or to what extent it influenced them. The researcher has used the analytical approach. He collected and analyzed the data related the economic index of these countries, which caused in a way to cause the uprisings, such as poverty, unemployment and corruption indices.

The study comprises three chapter. Chapter one deals with the theories that discussed role of economic impact of rising uprisings. (theoretical approach).

Chapter two focuses on poverty and unemployment in Tunis, Egypt and Libya with the last ten years before the uprisings, and to what extent they influenced the society.

Chapter three deals with corruption in such countries, with a focus on economic corruption and its index during ruling regime period before the recent uprisings.

The result of the research was different from the proposed hypothesis by the researcher at the beginning of his research. Poverty, unemployment and corruption were not the main causes behind the recent revolutions, yet they were important. The researcher reached to different impacts that caused such uprisings, and without them, there would be no protesting and no change of the ruling power of these countries. Also, the results of the research were different in the countries of study, because the economic impact in Egypt and Tunis cases, from one side, is different from the economic impact in Libya case from another.